



جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

سنة أولى LMD

محاضرات في مقياس

تاريخ الفكر الاقتصادي

موجهة لطلبة سنة أولى LMD

جذع مشترك

إعداد الدكتورة: وسيلة جمات

أستاذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3

السنة الجامعية 2026/2025

فهرس المحتويات:

1	فهرس المحتويات
أ	المقدمة
1	المحور الأول: الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة
1	تمهيد
1	الفكر الاقتصادي في بلاد ما بين النهرينأولاً:
1	الفكر الاقتصادي في مصر القديمة ثانياً:
2	الفكر الاقتصادي في الهند القديمةثالثاً:
2	الفكر الاقتصادي في الصين القديمةرابعاً:
7	المراجع
8	المحور الثاني: الفكر الاقتصادي في الحضارات الغربية القديمة وفي العصور الوسطى
8	الجزء الأول: الفكر الاقتصادي في الحضارات الغربية القديمة
8	تمهيد
8	أولاً. الفكر الاقتصادي في الحضارة اليونانية القديمة
9	ثانياً: الفكر الاقتصادي في الحضارة الرومانية القديمة
10	ثالثاً. الفكر الاقتصادي في الحضارة الفينيقية القديمة
11	رابعاً: الفكر الاقتصادي في الحضارة القرطاجية القديمة
14	الجزء الثاني: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى
14	تمهيد
14	أولاً. الفكر الاقتصادي في أوروبا خلال العصور الوسطى المبكرة
15	ثانياً. الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى العليا
16	ثالثاً. الفكر الاقتصادي في الحضارة الإسلامية خلال العصور الوسطى
16	رابعاً. الفكر الاقتصادي في الصين خلال العصور الوسطى

17.....	مقارنة الفكر الاقتصادي عبر الأقاليم المختلفة:
20.....	المراجع
21.....	المحور الثالث: الفكر الاقتصادي الميركانتيلي (المذهب التجاري)
21.....	تمهيد
22.....	أولاً: أسس الفكر الاقتصادي الميركانتيلي
23.....	ثانياً: أبرز الشخصيات الميركانتيلية
24.....	ثالثاً: الميركانتيلية وعلاقتها بالفكر الاقتصادي الحديث
25.....	رابعاً: نقد الميركانتيلية
25.....	خامساً: الميركانتيلية في الممارسة التطبيقية
27.....	المراجع
28.....	المحور الرابع: الفكر الاقتصادي الإسلامي
28.....	تمهيد:
29.....	أولاً: أسس الفكر الاقتصادي الإسلامي
30.....	ثانياً. أبرز المفكرين الإسلاميين والنظريات الاقتصادية
31.....	ثالثاً. السياسات والممارسات الاقتصادية الإسلامية
32.....	رابعاً. مقارنة بين الفكر الإسلامي والنظم الاقتصادية الأخرى
33.....	خامساً. الانتقادات والتحديات المعاصرة
36.....	المراجع
38.....	المحور الخامس: الفكر الاقتصادي الطبيعي (الفيزيوقراطي)
38.....	تمهيد
39.....	أولاً. الأسس الفلسفية والاقتصادية: نظرية "النتاج الصافي" والتقسيم الطبقي للعمل
39.....	ثانياً. فرانسوا كيناي والنموذج الرياضي الأول: "الجدول الاقتصادي"
40.....	ثالثاً. بيير صامويل دو بونت دي نيمور: فيلسوف السياسة الفيزيوقراطية
40.....	رابعاً. آن روبرت جاك تورجو: التحديات العملية للإصلاح الفيزيوقراطي
41.....	خامساً. الجسر إلى الاقتصاد الكلاسيكي: أثر الفيزيوقراطية على آدم سميث

فهرس المحتويات

41	سادسا. النقد الموجه للمدرسة الفيزيوقراطية: حدود "المركزية الزراعية".....
45	المحور السادس: الفكر الاقتصادي الكلاسيكي.....
45	تمهيد:
46	أولا: أسس الفكر الاقتصادي الكلاسيكي.....
47	ثانيا: أبرز الاقتصاديين الكلاسيكيين وإسهاماتهم.....
51	ثالثا: الاقتصاد الكلاسيكي وعلاقته بالفكر الحديث
51	رابعا: نقد الاقتصاد الكلاسيكي:
52	خامسا: السياسات الاقتصادية الكلاسيكية وأثرها.....
54	المراجع.....
56	المحور السابع: الفكر الاقتصادي الليبرالي ومراحلته.....
56	تمهيد
56	أولا: أسس الفكر الاقتصادي الليبرالي
60	ثانيا: الشخصيات المحورية في الفكر الاقتصادي.....
62	ثالثا: مراحل الفكر الاقتصادي الليبرالي.....
64	رابعا: السياسات الاقتصادية الليبرالية في الممارسة العملية.....
65	خامسا: نقد الفكر الاقتصادي الليبرالي.....
67	المراجع.....
69	المحور الثامن: الفكر الاقتصادي الاشتراكي الفرنسي والفكر الماركسي.....
69	الجزء الأول: الفكر الاقتصادي الاشتراكي الفرنسي.....
69	تمهيد
69	أولا: أسس الفكر الاقتصادي الاشتراكي الفرنسي.....
71	ثانيا: الشخصيات المحورية في الفكر الاشتراكي الفرنسي.....
73	ثالثا: الاشتراكية الفرنسية وعلاقتها بالنظم الفكرية الاقتصادية الأخرى.....
73	رابعا: السياسات الاشتراكية الفرنسية وأثرها.....
73	خامسا: نقد الفكر الاقتصادي الاشتراكي الفرنسي.....

فهرس المحتويات

75	الجزء الثاني: الفكر الاقتصادي الماركسي
75	أولاً: أسس الفكر الاقتصادي الماركسي
77	ثانياً: الشخصيات الماركسية الرئيسية وإسهاماتها
79	ثالثاً: الماركسية وعلاقتها بالنظم الفكرية الاقتصادية الأخرى
81	رابعاً: السياسات الاقتصادية الماركسية وتطبيقها
81	خامساً: نقد الفكر الاقتصادي الماركسي
83	المراجع
86	المحور التاسع: الفكر الاقتصادي للمدرسة التاريخية في ألمانيا
86	تمهيد
86	أولاً: أسس المدرسة التاريخية للاقتصاد
88	ثانياً: الشخصيات الرئيسية في الاقتصاد التاريخي الألماني
89	ثالثاً: المنهج التاريخي ودوره في التحليل الاقتصادي
90	رابعاً: نقد المدرسة التاريخية للاقتصاد الكلاسيكي والنيوكلاسيكي
91	خامساً: تأثير المدرسة التاريخية على السياسة الاقتصادية الألمانية
93	المراجع
94	المحور العاشر: الفكر الاقتصادي الحدي النيوكلاسيكي
94	تمهيد
94	أولاً: أسس الفكر الاقتصادي الحدي النيوكلاسيكي
96	ثانياً: الشخصيات الرئيسية في الاقتصاد الحدي
97	ثالثاً: المنفعة الحدية ونظرية القيمة
98	رابعاً: السياسات الاقتصادية والتحليل الحدي: عقلانية القرار وحرية الأسواق
99	خامساً: نقد الفكر الحدي: الفجوة بين النموذج والواقع
103	المحور الحادي عشر: الفكر الاقتصادي الكينزي ونظريات الاقتصادية المعاصرة ما بعد الكينزية
103	أولاً: أسس الفكر الاقتصادي الكينزي
105	ثانياً: النظريات والمساهمات الرئيسية لجون ماينارد كينز

فهرس المحتويات

106	ثالثا: نظريات ما بعد الكينزية.....
108	رابعا: الشخصيات الرئيسية في اقتصاد ما بعد الكينزية.....
110	المراجع:.....
112	الخاتمة العامة:.....
107	المراجع.....

فهرس الجداول

3	جدول 1: المقارنة بينالفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة.....
12	جدول 2: مقارن للمساهمات الاقتصادية للحضارات القديمة.....

المقدمة:

تعد دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي رحلة معرفية في أعماق العقل البشري، تهدف إلى استكشاف كيف تطورت الأفكار التي تحكم إنتاج الثروة وتوزيعها عبر العصور. فهذا العلم ليس مجرد سرد للأحداث التاريخية، بل هو تحليل منهجي للنماذج الفلسفية والتشريعية التي صاغت الهياكل الاقتصادية للمجتمعات. وتبدأ هذه المطبوعة، الموجهة لطلبة السنة الأولى "جذع مشترك" بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر 3، برحلة زمنية وفكرية شاملة تنطلق من الجذور الأولى في حضارات الشرق القديم، حيث وُلدت أولى بذور البيروقراطية الاقتصادية وأنظمة المحاسبة.

في أودية الأنهار الكبرى ببلاد ما بين النهرين ومصر، لم يبدأ الاقتصاد كفكر تجريدي، بل كنظام عملي لإدارة "ندرة الموارد" و"فائض الإنتاج". فقد فرضت ضرورة إدارة شبكات الري وجود سلطة مركزية، مما أدى لنشوء أولى أشكال "اقتصاد المعبد" والتوثيق المحاسبي الدقيق. ومن تشريعات حمورابي التي نظمت سعر الفائدة، إلى "مقياس النيل" الذي عكس مرونة السياسة الضريبية في مصر، وصولاً إلى واقعية "الأرتشاسترا" الهندية ونظام "المخازن التعديلية" الصيني لضبط الأسعار؛ وضع القديس اللبنة الأولى في صرح التنظيم المؤسسي الاقتصادي.

وتنتقل المطبوعة بعد ذلك لتسليط الضوء على الإسهامات الفلسفية للحضارات الغربية، من تنظيرات اليونانيين الأخلاقية حول "تدبير المنزل (Oikonomia)" إلى السياسات التوسعية والاقتصاد النقدي المتطور في روما. كما تُفرد مساحة هامة للفكر الاقتصادي في العصور الوسطى، مبرزة الدور المحوري للعلماء المسلمين كابن خلدون، الذي وضع أسس "الاقتصاد السياسي" قبل قرون من بزوغ المدرسة الكلاسيكية، محلاً للعلاقة بين العمران والنشاط الاقتصادي والمالية العامة.

ومع الانتقال إلى العصور الحديثة، تستعرض المطبوعة المخاضات الكبرى التي أدت إلى ظهور علم الاقتصاد الحديث كمجال مستقل. وتبدأ بالمدرسة الكلاسيكية بقيادة آدم سميث وديفيد ريكاردو، اللذين أحدثا ثورة بنقل مفهوم الثروة من تراكم الذهب (الميركانتيلية) إلى "الإنتاج السنوي للعمل"، مع التركيز على "اليد الخفية" وحرية الأسواق. ثم تأتي المدرسة النيوكلاسيكية لتطور "التحليل الحدي" وتغيير التركيز نحو "المنفعة" وتفضيلات المستهلك كأساس للقيمة.

ولا تكتمل الصورة دون تحليل الفكر الماركسي والاشتراكي الذي قدم نقداً هيكلياً للرأسمالية، مركزاً على صراع الطبقات و"قائض القيمة". وصولاً إلى الثورة الكينزية التي أعادت صياغة دور الدولة في الاقتصاد بعد أزمة الكساد الكبير، من خلال التركيز على "الطلب الكلي" كحجر زاوية للاستقرار. إن الهدف من هذه المحاضرات هو تمكين الطالب من فهم "اللغة الأم" للاقتصاديين، وإدراك أن النظريات المعاصرة هي ثمرة تراكم فكري طويل يسعى لتحقيق التوازن بين الكفاءة والعدالة والرفاهية البشرية.

المحور الأول: الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة

تمهيد:

لم تكن نشأة الحضارات الشرقية القديمة مجرد صدفة تاريخية، بل كانت استجابة عقلانية لتحديات البيئة. يشير الباحثون مثل (Hasanov, 2023) إلى أن الاقتصاد في بلاد ما بين النهرين ومصر لم يبدأ كفكر تجريدي، بل كنظام عملي لإدارة "ندرة الموارد" و"فائض الإنتاج". ففي الوقت الذي وفرت فيه الأنهار (النيل، دجلة، الفرات، السند، والنهر الأصفر) شريان الحياة، فرضت هذه الأنهار ضرورة وجود "سلطة مركزية" لإدارة شبكات الري المعقدة. هذا الاحتياج الهيدروليكي أدى بدوره إلى نشوء أولى أشكال البيروقراطية الاقتصادية في التاريخ، حيث تحول "المحصول" من مجرد وسيلة للبقاء إلى "رأس مال" سياسي واجتماعي. (Stančius & Grecevičius, 2022)

أولاً: الفكر الاقتصادي في بلاد ما بين النهرين

– نظام "اقتصاد المعبد" وإدارة الفائض: في بلاد ما بين النهرين، لم يكن المعبد (Ziggurat) مجرد دار للعبادة، بل كان يمثل "المؤسسة العامة" التي تدير عجلة الاقتصاد. يوضح (Topaloğlu & Kılıç, 2024) أن المعابد كانت تمتلك مساحات شاسعة من الأراضي، وكان الكهنة يعملون كمديرين اقتصاديين. هنا ظهرت أولى ملامح "المحاسبة"، حيث وُثقت القروض، والإيجارات، والأجور باستخدام الألواح الطينية. الفائض الزراعي لم يُترك للفرد، بل كان يُجمع في مخازن المعبد لإعادة توزيعه في فترات القحط، وهو ما يمثل أول نظام "تأمين اجتماعي" مركزي (Al-Mutawalli, 2018).

– التشريعات الاقتصادية (قانون حمورابي نموذجاً): لم تقتفِ هذه الحضارة بالممارسة، بل قننت الفكر الاقتصادي. تضمنت القوانين (والقوانين (et al., 2019) نصوصاً صريحة تحدد الحد الأدنى للأجور، وتضع سقفاً لأسعار السلع الأساسية، وتنظم معدلات الفائدة على القروض (التي كانت تصل أحياناً إلى 20% للحبوب و33% للفضة). هذا يعكس وعياً مبكراً بضرورة تدخل الدولة لحماية الاستقرار ومنع تغول الدائنين على المدينين، وهو ما يسميه (Hasanov, 2023) بـ "الاقتصاد المؤسسي".

ثانياً: الفكر الاقتصادي في مصر القديمة

– مركزية الفرعون و"القومية الاقتصادية":في مصر، كان الفكر الاقتصادي يتمحور حول فكرة "الملكية الإلهية". يرى (Warburton, 2019) أن الأرض لم تكن ملكاً للأفراد بل للفرعون بصفته ممثلاً للإله. هذا التصور شرعن للدولة جمع الضرائب العينية (الحبوب، الكتان، الماشية) بشكل منهجي. كانت "الخزانة" أو "البيت الأبيض" في مصر القديمة تعمل كوزارة مالية مركزية تراقب المحاصيل عبر "مقياس النيل". إذا ارتفع النيل، زادت الضرائب؛ وإذا انخفض، خُففت الأعباء، مما يظهر مرونة مالية مذهشة.(Fadel, 2023)

– البيروقراطية والتوثيق المحاسبي:اعتمدت مصر على جيش من "الكتبة" الذين مثلوا العقل الاقتصادي المدبر. يوضح (Fadel, 2023) أن التوثيق الدقيق لكل شوال من القمح دخل إلى الصوامع الملكية كان يهدف إلى منع الفساد وضمان التوزيع العادل. التجارة الخارجية كانت "احتكاراً ملكياً" في الغالب، حيث أرسلت البعثات إلى بلاد بونت ولبنان لجلب الأخشاب والبخور، مما يعني أن الفكر الاقتصادي المصري كان يميل نحو "المركنتيلية" (التجارية) المبكرة التي تخدم قوة الدولة المركزية.

ثالثاً: الفكر الاقتصادي في الهند القديمة

– نظام الطوائف وتخصص رأس المال البشري:تميز الفكر الهندي بربط الاقتصاد بالبناء الطبقي (Caste System) وفقاً لـ(Warburton, 2019) ، لم يكن التقسيم مجرد ديني، بل كان تقسيماً "وظيفياً" للعمل. طائفة "الفايشيا (Vaishyas)" كانت مكلفة بالإنتاج الزراعي والتجارة، مما خلق تخصصاً مهنيًا متوارثاً أدى إلى تراكم الخبرات التقنية في الحرف والنسيج. هذا النظام، رغم جموده الاجتماعي، ضمن استقراراً في سلاسل التوريد المحلية لقرون.(Hasanov, 2023)

– الأرتشاسترا (Arthashastra) وواقعية الدولة:يعد نص "الأرتشاسترا" المنسوب لـ (Kautilya) قمة الفكر الاقتصادي والسياسي الهندي. يحلل (Yoffee, 2020) هذا النص بكونه دليلاً عملياً لإدارة الثروة؛ حيث يجادل بأن "الثروة هي أساس الوجود، وبدونها لا يمكن تحقيق الأخلاق أو اللذة". اقترح النص نظاماً ضريبياً معقداً، وإدارة للمناجم، ورقابة على الأوزان والمقاييس، بل وحتى تنظيم العمل المأجور، مما يجعله أحد أبكر النصوص التي تعاملت مع "الاقتصاد السياسي" بشكل علمي ومجرد.

رابعاً: الفكر الاقتصادي في الصين القديمة

– الكونفوشيوسية مقابل القانونية: تصارع تياران في الفكر الصيني: "الكونفوشيوسية" التي نادى بالاقتصاد الأخلاقي وتخفيف الأعباء عن الفلاحين لضمان الوئام الاجتماعي، و"القانونية" التي نادى بضرورة سيطرة الدولة المطلقة على الموارد لتقوية الجيش. يرى (Yoffee, 2020) أن هذا الجدل أنتج سياسات فريدة مثل "نظام الحقول المربعة" (Well-field system)، حيث يُقسم الأرض بحيث تعمل ثماني عائلات في قطعها الخاصة، وتتشارك جميعاً في زراعة القطعة التاسعة لصالح الدولة.

– استقرار الأسعار والتخطيط المركزي: ابتكر الصينيون نظام "المخازن التعديلية (Ever-normal granaries)". وتبيعها عندما يقل المحصول (والأسعار منخفضة) وتتبعها عندما يقل المحصول (والأسعار مرتفعة). يوضح (Yoffee, 2020) أن هذا الفكر كان يهدف إلى حماية الفلاحين من تقلبات السوق وضمان الاستقرار السياسي، وهو ما يعد شكلاً مبكراً جداً من أشكال "السياسة النقدية والسلعية" التي نراها في الدول الحديثة.

إن فحص هذه الحضارات يكشف أنها لم تكن "بدائية" اقتصادياً كما صورت بعض الأدبيات الغربية الكلاسيكية. بل إن مفاهيم مثل العقود، الفائدة، الضرائب، التخطيط المركزي، والمسؤولية الاجتماعية للدولة، كلها ولدت في أودية هذه الأنهار الشرقية. لقد وضع هؤلاء القدامى "اللبنة الأولى" في صرح الفكر الاقتصادي العالمي، حيث كانت الغاية من الاقتصاد لديهم هي "تحقيق التوازن بين القوة السياسية، والعدالة الاجتماعية، والرضا الإلهي (Warburton, 2019; "The Oxford History of the Ancient Near East Volume IV", 2023).

جدول 1: المقارنة بين الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة

وجه المقارنة	حضارة بلاد ما بين النهرين	حضارة مصر القديمة	حضارة الهند القديمة	حضارة الصين القديمة
الجهة المهمة	المعبد (الكهنة) والدولة (الملك).	الفرعون (باعتباره إلهاً حياً) والجهاز الإداري.	النظام الطبقي (الطوائف) ونصوص الـ "أرتشاسترا".	الإمبراطور والفلسفة الكونفوشيوسية والقانونية.
نوع الملكية	ملكية معبدية، ملكية دولة، وملكية خاصة محدودة (Hasanov,)	ملكية مركزية مطلقة للفرعون والمعابد (Fadel, 2023).	ملكية وظيفية مرتبطة بطائفة الفايشيا (Warburton, 2019).	ملكية مشاعية خاضعة لإشراف الدولة (نظام الحقول المربعة)

المحور الأول.....الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة

(Yoffee, 2020).			(2023).	
ضرائب عينية، نظام احتكار الملح والحديد، ومخازن تعديلية (Yoffee, 2020).	ضرائب على الإنتاج التجاري والزراعي حسب القوانين الأخلاقية (Yoffee, 2020).	نظام "مقياس النيل"؛ ضرائب تصاعديّة بناءً على الفيضان (Fadel, 2023).	ضرائب عينية، عمل قسري، ونظام ريعي للمعبد (AI-) (Mutawalli, 2018).	النظام الضريبي
العملات البرونزية، الحرير، والحبوب كقيم تبادلية.	العملات المسكوكة (لاحقاً)، المقايضة، والسلع الثمينة.	الحبوب (القمح)، النحاس، والذهب كمعيار للقيمة.	المقايضة المتقدمة، الفضة الموزونة، والحبوب.	الأداة النقدية

المصدر: من إعداد الأستاذة بالاعتماد على المعلومات السابقة

يشكل تحليل معطيات الجدول مدخلاً لفهم الأسس الفكرية والتنظيمية التي قامت عليها النظم الاقتصادية في حضارات الشرق القديم، من حيث إدارة الموارد وتوزيع الثروة وتنظيم النشاط الاقتصادي. كما يبرز اختلاف التصورات بين هذه الحضارات تبعاً لطبيعة نظم الحكم والبنى الدينية والإدارية التي وجّهت سياساتها الاقتصادية.

أولاً: فلسفة ملكية الأرض وإدارتها: في بلاد ما بين النهرين، كان الفكر الاقتصادي يرى الأرض كعطية إلهية يجب إدارتها عبر "وكيل الإله" (الملك أو الكاهن). يذكر (Stančius & Grecevičius, 2022) أن تطور نظام الملكية المسماري كان يهدف لتوثيق "حقوق الانتفاع" أكثر من "الملكية المطلقة". أما في مصر، فقد كان التصور الاقتصادي أكثر شمولية؛ حيث اعتبرت مصر كلها "ضيعة خاصة" للفرعون، وهذا أدى إلى ظهور نظام إداري هو الأكثر كفاءة في العالم القديم لتخزين الحبوب وتوزيعها. (Warburton, 2019)

في المقابل، قدمت الصين نموذج "الحقول المربعة" الذي يعكس فكراً اشتراكياً مبكراً؛ حيث تضمنت الدولة للفلاح أرضاً ليعيش منها مقابل زراعته لأرض الدولة. هذا النموذج كان يهدف لمنع نشوء طبقة إقطاعية قد تهدد سلطة الإمبراطور المركزية. (Yoffee, 2020)

ثانياً: النظم الضريبية والعدالة التوزيعية: كانت الضرائب في الشرق القديم هي الأداة الرئيسية لإعادة توزيع الثروة. في الهند، كان الفكر الاقتصادي (كما ورد في الأرتشاسترا) يرى أن الضرائب يجب أن تُجمع كما يجمع النحل الرحيق من الزهور، أي دون تدمير المصدر. (Warburton, 2019) وفي مصر، ارتبطت الضريبة بالظواهر الطبيعية، مما خلق نوعاً من "العدالة المرتبطة بالقدرة الإنتاجية"، حيث لا يُطالب الفلاح بضريبة مرتفعة في سنوات الجفاف. (Fadel, 2023)

ثالثاً: التنظيم القانوني للنشاط الاقتصادي: تميزت بلاد ما بين النهرين بتفوقها في "القانون الاقتصادي". يوضح (والقوانين) (et al., 2019) أن القوانين لم تكن مجرد نصوص أخلاقية بل كانت "عقوداً اجتماعية" تنظم سعر الفائدة وتضمن حقوق الأرامل واليتامى في الميراث الاقتصادي. أما الصين، فقد ركزت على "اقتصاد الاستقرار" من خلال تدخل الدولة في الأسواق لمنع التضخم واحتكار التجار، وهو ما يعكس فكراً اقتصادياً يقدّم الاستقرار الاجتماعي على الربح الفردي. (Yoffee, 2020)

رابعاً: التجارة الخارجية والعلاقات الدولية: لم تكن هذه الحضارات منغلقة؛ فقد أشار (Hasanov, 2023) إلى أن التجارة في بلاد ما بين النهرين والهند خلقت أولى شبكات العولمة الاقتصادية. كانت السفن تنقل المنسوجات الهندية مقابل المعادن الراقدينية. هذا التبادل لم يكن عشوائياً، بل كان منظماً عبر "وكلاء تجاريين" يعملون بموجب تفويضات رسمية، مما يعكس ظهور أولى أشكال الشركات التجارية العابرة للحدود.

نخلص إلى أن الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية القديمة (بلاد ما بين النهرين، مصر، الهند، والصين) لم يكن مجرد استجابات عفوية لاحتياجات البقاء، بل مثل منظومة عقلانية متكاملة انبثقت من فلسفات دينية وسياسية عميقة استهدفت تدجين البيئة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي. لقد أثبتت هذه الحضارات أن "العقل الاقتصادي" البشري وُلد في أودية الأنهار الكبرى قبل قرون طويلة من ظهور النظريات الكلاسيكية الغربية، حيث انتقل الفكر من مرحلة العمل التلقائي إلى مرحلة "التنظيم المؤسسي". فقد تجلّى في بلاد ما بين النهرين من خلال "اقتصاد المعبد" وقانون حمورابي، الذي وضع الأسس الأولى للعقود وسعر الفائدة، بينما جسدت الحضارة المصرية مفهوم "المرونة المالية" ومركزية الدولة في إدارة فائض الإنتاج عبر "مقياس النيل". وفي سياق متصل، قدمت الهند في "الأرتشاسترا" تحليلاً واقعياً مبكراً لربط الثروة بالقوة السياسية، بينما ابتكرت الصين أدوات متطورة

للسياسة النقدية والسلعية، مثل "المخازن التعديلية" لضبط الأسعار، وهو ما يعكس وعياً متقدماً بآليات السوق والتدخل الحكومي.

إن القاسم المشترك بين هذه الحضارات هو عدم انفصال الاقتصاد عن الأخلاق والسياسة؛ فقد سعت هذه النظم إلى تحقيق "التوازن الهيدروليكي" الذي يضمن استمرارية الدولة من خلال إدارة محكمة للموارد وتوزيع الضرائب بناءً على القدرة الإنتاجية. وبذلك، فإن مفاهيم كالمحاسبة، والتوثيق، والملكية العامة والخاصة، والرقابة على الأوزان، والشركات التجارية العابرة للحدود، كلها أدوات نبتت في تربة الشرق القديم. إن هذا الإرث يمثل الجذر التاريخي للأصيل للفكر الاقتصادي العالمي، حيث تحول "المحصول" من مجرد وسيلة للبقاء إلى "رأس مال" سياسي واجتماعي. إن دراسة هذا الفكر تتيح لنا فهم كيف ساهمت هذه الحضارات في صياغة أولى قواعد اللعبة الاقتصادية، مؤكدة أن "الشرق" لم يكن مجرد مهد للأديان والشرائع، بل كان المختبر الأول الذي صيغت فيه أعقد القوانين التي تحكم الثروة والإنتاج والعدالة التوزيعية، مما يضع هذه الإسهامات في مكانها المستحق كحجر زاوية في صرح التطور الاقتصادي البشري عبر العصور.

– المراجع

- (2023). The Oxford History of the Ancient Near East Volume IV.. <https://doi.org/10.1093/oso/9780190687632.001.0001>
- Al-Mutawalli, N. (2018). An Introduction to the Foreign Trade of Mesopotamia In the Light of Cuneiform Documentation of the Third and Second Millennium BC.. Al-Adab Journal, (120), 91-104. <https://doi.org/10.31973/aj.v1i120.305>
- Dean, A. Babylonia--Its description, history, industry, religion, society, philosophy, and art., 173-197. <https://doi.org/10.1037/12262-007>
- Fadel, D. (2023). The Impact of Markets and Roads on the Domestic and Foreign commercial Financial Transactions in Egypt during Greco Roman Period. International Journal of Tourism Archaeology and Hospitality, 3(1), 0-0. <https://doi.org/10.21608/ijtah.2023.185463.1039>
- Hasanov, R. (2023). Historical Roots Of Economics: The Foundational Legacy Of Ancient Mesopotamia. Reconstructing the Past Journal of Historical Studies. <https://doi.org/10.54414/ehzd2889>
- Stančius, A. and Grecevičius, P. (2022). Influence of Ancient Mesopotamian Aesthetics of Gardens/Parks and Water Installations on the Development of Landscape Architecture. Athens Journal of Architecture, 8(1), 9-34. <https://doi.org/10.30958/aja.8-1-1>
- Topaloğlu, Y. and Kılıç, M. (2024). An Analysis of the Gods and Heroes in Ancient Mesopotamian Art. Art and Interpretation, (44), 41-49. <https://doi.org/10.47571/sanatyorum.1522971>
- Warburton, D. (2019). Un(der)employment in Bronze Age Egypt: Anachronism or Insight?. Journal of Egyptian History, 12(2), 137-258. <https://doi.org/10.1163/18741665-12340052>
- Yoffee, N. (2020). Maya Economics., 451-463. <https://doi.org/10.5744/florida/9780813066295.003.0026>
- خلف، باسم محمد حبيب. (2019). مصادر دراسة الفكر الاقتصادي في العراق القديم. مجلة الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 40.12.40 <https://doi.org/10.33193/jalhss.40.12.40>

المحور الثاني: الفكر الاقتصادي في الحضارات الغربية القديمة وفي العصور الوسطى

الجزء الأول: الفكر الاقتصادي في الحضارات الغربية القديمة

تمهيد:

أرست الحضارات الغربية القديمة، بما في ذلك اليونانيون والرومان والفينيقيون والقرطاجيون، الأطر التأسيسية للفكر الاقتصادي الذي يمتد أثره عبر التاريخ. وتتنوع مساهماتهم ما بين تأسيس كيانات سياسية متميزة — كدولة المدينة في أثينا وروما — وبين شبكات تجارية ديناميكية امتدت عبر حوض البحر الأبيض المتوسط. وقد تجذرت الأنشطة الاقتصادية في هذه المجتمعات ضمن ديناميكياتها الثقافية والاجتماعية، مما أثر بشكل كبير على مسارات تطورها.

عكس ظهور الفكر الاقتصادي في هذه المجتمعات القديمة تضافر عناصر شتى، مثل الظروف المادية، والهياكل السياسية، والمعايير الاجتماعية التي حكمت الحياة اليومية. وفي ظل غياب نظريات اقتصادية تجريدية، شكلت الممارسات العملية مثل الزراعة والتجارة واستخدام العملات حجر الزاوية للتفاعل والحوار الاقتصادي. وقد بدأ علماء وفلاسفة مثل "أفلاطون" و"أرسطو" في تنظير هذه الأنشطة، وربطها بالاعتبارات الأخلاقية والحوكمة، مما أدى إلى ظهور فكر اقتصادي أكثر منهجية.

تسعى هذه المحاضرة إلى استكشاف السؤال الجوهرى التالي: كيف ساهمت الأنشطة الاقتصادية والتأملات الفلسفية للحضارات الغربية القديمة في صياغة أسس الفكر الاقتصادي؟ سنقوم بتحليل منهجي للممارسات والنظريات الاقتصادية ضمن النطاقات الجغرافية والسياسية لليونان القديمة، وروما، وفينيقيا، وقرطاج، كاشفين عن جوانبها الفريدة وتأثيراتها المتبادلة عبر التاريخ.

أولاً. الفكر الاقتصادي في الحضارة اليونانية القديمة

1. الأنشطة الاقتصادية المهيمنة:

في اليونان القديمة، كانت الزراعة هي الركيزة الأساسية للحياة الاقتصادية، إلى جانب الاعتماد الكبير على التجارة واقتصاد السوق الناشئ. زرع اليونانيون محاصيل متنوعة، بما في ذلك زيت الزيتون والكرمة، وهي سلع أساسية للاستهلاك المحلي والتجارة على حد سواء (Avakyan-Forer,)

(2020). وقد ساعد ظهور السوق، خاصة في دول المدن مثل أثينا، على خلق بيئة لعب فيها التجار دوراً حيويًا، وازدهر فيها تبادل السلع.

2. دور دولة المدينة (Polis) في الحياة الاقتصادية:

عملت دول المدن، أو الـ "بوليس"، كمراكز اقتصادية التقت فيها الأسواق وشبكات التجارة. وكان لكل دولة مدينة نظام حوكمة فريد أثر بشكل مباشر على التفاعلات الاقتصادية، مما أوجد تمايزات إقليمية في الممارسات الاقتصادية. فقد سهلت الديمقراطية الأثينية، بسياساتها التي تركز على المواطن، مشاركة واسعة في الشؤون الاقتصادية، مما سمح ببيئة ريادية مزدهرة؛ بينما ظل اقتصاد "إسبرطة" زراعياً إلى حد كبير ومعتمداً على طبقة "الهيلوتس" (Helots) الخاضعة (Pappa, 2018).

3. النظريات الاقتصادية للفلاسفة:

ساهم الفلاسفة اليونانيون البارزون بشكل كبير في الفكر الاقتصادي. فقد نظر "أفلاطون" إلى الاقتصاد ضمن إطار الصالح العام للمجتمع، داعياً إلى التوازن بين الرغبات الفردية والرفاه الجمعي. وفي المقابل، قدم "أرسطو" منظوراً أكثر واقعية، حيث ميز بين "oikonomia" (تدبير المنزل) و"chrematistikē" (فن اكتساب الثروة)، مؤكداً على الأبعاد الأخلاقية للممارسات الاقتصادية وأهمية الحوكمة الأخلاقية (Avakyan–Forer, 2020; Οικονομοπούλου, 2006).

ثانياً: الفكر الاقتصادي في الحضارة الرومانية القديمة

1. تطور الاقتصاد النقدي:

شهد الاقتصاد الروماني تحولاً ملحوظاً نحو نظام نقدي أكثر تقدماً، مبتعداً عن نظام المقايضة إلى اقتصاد قائم على العملة. وقد أحدث إدخال العملات المعدنية ثورة في التجارة، مما أتاح إجراء معاملات سريعة وتبادلاً اقتصادياً أوسع، ليس فقط داخل الإمبراطورية بل وعبر مسافات شاسعة (Trachtman, 2008; Millar, 1983&Bown).

2. دور التوسع الإمبراطوري والغزو:

لعب التوسع الإمبراطوري دوراً حاسماً في دفع عجلة النمو الاقتصادي في روما؛ إذ جلبت الفتوحات الثروات من خلال الجزية والغنائم، فضلاً عن توسيع نطاق الوصول إلى الأسواق. وسمح ضم الأقاليم باستغلال الموارد ودمج الممارسات الاقتصادية المختلفة، مما أدى إلى إثراء الاقتصاد الروماني وفي الوقت ذاته إنشاء شبكة تجارية امتدت عبر ثلاث قارات (Chronopoulos et al., 2020; Pappa, 2018).

3. البنية الاجتماعية، العبودية، والعمالة:

اعتمد الاقتصاد الروماني بشكل كثيف على عمالة العبيد، حيث تم دمج الشعوب المقهورة كقوة عاملة تدعم الأنشطة الزراعية والصناعية. أدت هذه البنية الاجتماعية إلى تفاوتات اقتصادية كبيرة وأذكت نقاشات فلسفية حول الأخلاق والعدالة في الممارسات الاقتصادية (Millar, 1983). وقد صارع مفكرون مثل "شيشيرون" (Cicero) مع التبعات الأخلاقية للعبودية، بينما تطرقوا أيضاً إلى الكفاءات الاقتصادية التي جلبتها للاقتصاد الروماني (Οικονομούλου, 2006).

ثالثاً. الفكر الاقتصادي في الحضارة الفينيقية القديمة

1. التجارة والتبادل التجاري كعمود فقري للاقتصاد الفينيقي:

برز الفينيقيون كتجار وملاحين أشداء في حوض المتوسط، حيث أسسوا شبكات تجارية سهلت تبادل السلع والممارسات الثقافية. تميز اقتصادهم بالتجارة البحرية الواسعة، مدفوعاً بضرورة التبادل التجاري نظراً لمحدودية الأراضي الصالحة للزراعة (Orehowskyi, 2021; Pappa, 2018). وقد عزز هذا الاعتماد روحاً ريادية فريدة ميزت حضارتهم.

2. السيادة البحرية والآثار الاقتصادية

أظهر الفينيقيون ابتكاراً استثنائياً في بناء السفن والملاحة، مما ساهم في سيادتهم البحرية. ولم تسهل هذه "الثالاسوكراسيا" (السيادة البحرية) التجارة فحسب، بل عززت أيضاً الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الأقاليم، مما سمح للفينيقيين بممارسة تأثير ثقافي وسياسي كبير في جميع أنحاء المتوسط (Orehowskyi, 2021; Millar, 1983).

3. أهمية الابتكار وريادة الأعمال:

يمكن إرجاع اقتصادهم المزدهر إلى روح الابتكار المستمرة، والتي تجلت في تطويرهم للأبجدية والتقدم في ممارسات التجارة والأعمال. كان الرواد الفينيقيون بارعين في استغلال قدراتهم البحرية لإنشاء طرق تجارية ربطت بين مراكز اقتصادية متباعدة، مما عزز التبادلات الثقافية التي أثرت الاقتصاد العالمي (Orehowskyi, 2021; Pappa, 2018).

رابعاً: الفكر الاقتصادي في الحضارة القرطاجية القديمة

1. الأنشطة الزراعية والتجارية:

على غرار الفينيقيين، استثمرت قرطاج في التجارة لكنها حافظت أيضاً على أنشطة زراعية كبيرة. كان الاقتصاد القرطاجي متنوعاً، حيث شمل الزراعة والتجارة والتصنيع، مع تركيز قوي على التبادل التجاري الذي ربطهم اقتصادياً بمدن البحر الأبيض المتوسط (Pappa, 2018).

2. دور الدولة في تنظيم الاقتصاد:

لعبت الدولة القرطاجية دوراً حيوياً في تنظيم النشاط الاقتصادي؛ حيث سنت سياسات للإشراف على الممارسات التجارية وإدارة الموارد، مما أدى إلى بناء اقتصاد مهيكّل ساعد على النمو والاستقرار. ويعكس هذا الإشراف الحكومي مفاهيم مبكرة لتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، مما يسلط الضوء على التفاعل المعقد بين الحوكمة والازدهار الاقتصادي (Orehowskyi, 2021; Pappa, 2018).

3. علاقات قرطاج الاقتصادية مع المستعمرات:

حافظت قرطاج على شبكة واسعة من المستعمرات التي عملت كمورد للمواد الخام وأسواق استهلاكية للسلع القرطاجية. ولم تضمن هذه العلاقة الوصول إلى الموارد الضرورية فحسب، بل سمحت لقرطاج أيضاً ببسط نفوذها الاقتصادي عبر البحر الأبيض المتوسط (Chronopoulos et al., 2020; Pappa, 2018).

جدول 2: مقارن للمساهمات الاقتصادية للحضارات القديمة

الحضارة	الركيزة الاقتصادية الأساسية	أهم المساهمات النظرية والعملية	دور الدولة والحوكمة
اليونانية	الزراعة + تجارة "دولة المدينة"	(Oikonomia) التمييز بين تدبير المنزل ؛ ربط (Chrematistikē) واكتساب الثروة .الاقتصاد بالأخلاق.	تفعيل دور المواطن في الاقتصاد (أثينا) مقابل نظام زراعي صارم ((إسبرطة
الرومانية	التوسع الإمبراطوري + العبودية	الانتقال الشامل للاقتصاد النقدي (العملات)؛ تطوير شبكات تجارية عابرة للقارات؛ تشريعات الملكية.	الدولة كقوة توسعية تعتمد على الغنائم والجزية لتغذية النمو الاقتصادي.
الفينيقية	التجارة البحرية والملاحة	ابتكار الأبجدية لتسهيل التجارة؛ السيادة البحرية ؛ روح ريادة الأعمال (Thalassocracy) و.الابتكار.	نظام يعتمد على المبادرة الفردية والشبكات التجارية المستقلة لتعويض نقص الموارد الأرضية
القرطاجية	مزيج بين التجارة والزراعة	نظام "المستعمرات" كمورد للمواد الخام وسوق للسلع؛ الموازنة بين الإنتاج الزراعي والتبادل التجاري.	تدخل حكومي مباشر لتنظيم الممارسات التجارية وإدارة الموارد لضمان الاستقرار

المصدر: من إعداد الأستاذة بالاعتماد على المعلومات السابقة

يكشف التحليل المقارن لهذه الحضارات القديمة عن أوجه تشابه واختلاف في هياكلها وفلسفاتها الاقتصادية. فقد أظهر كل مجتمع درجة من الاعتماد على التجارة، ومع ذلك تباينت الأساليب والدوافع وراء تلك التجارة بشكل كبير. فعلى سبيل المثال، وبينما ركز الفينيقيون والقرطاجيون على التجارة البحرية، دمج اليونانيون والرومان الزراعة بشكل أعمق في اقتصاداتهم، وربطوها بأطرهم الثقافية والسياسية.

أ. تحديد أوجه التشابه والاختلاف:

تشمل القواسم المشتركة الاعتماد على التجارة كميسر للنمو الاقتصادي والتبادل الثقافي. ومع ذلك، تباين حجم التجارة وأساليبها وتبعاتها السياسية بشكل كبير. ركز اليونانيون بشدة على الآثار الأخلاقية

للاقتصاد، بينما مال الرومان نحو الإمبريالية كوسيلة لتعزيز الاقتصاد، معطين الأولوية للغزو ودمج الممارسات الاقتصادية المتنوعة (Pappa, 2018; Millar, 1983).

ب. الخصائص العامة للفكر الاقتصادي الغربي القديم:

من خلال هذه العدسة المقارنة، يمكننا استخلاص الخصائص الأساسية للفكر الاقتصادي الغربي القديم: التفاعل بين النشاط الاقتصادي والنظام الاجتماعي؛ الأبعاد الأخلاقية المؤثرة في الممارسات الاقتصادية؛ دور تدخل الدولة؛ وطبيعة التجارة والتبادل التجاري القائمة على الابتكار. وضعت هذه الجوانب الأساس لنظريات اقتصادية لاحقة، مما يشير إلى استمرارية الفكر من العصور القديمة وصولاً إلى العصر الحديث (Avakyan–Forer, 2020; Pappa, 2018).

ختاماً، قدمت الحضارات الغربية القديمة رؤى ثرية للفكر الاقتصادي المبكر الذي صاغته الاحتياجات المجتمعية والبحث الفلسفي. إن مناهجهم المتميزة تجاه التجارة والعمل والحوكمة قد أثرت في النظريات والممارسات الاقتصادية اللاحقة، مما كشف عن علاقة متشابكة بعمق بين النشاط الاقتصادي والهويات الثقافية.

يؤكد فحص الممارسات الاقتصادية في الحضارات القديمة على مفاهيم تأسيسية لا تزال تتردد أصدائها في النظرية الاقتصادية المعاصرة. إن مفاهيم مثل تنظيم السوق، والأبعاد الأخلاقية للتجارة، وتأثير الحوكمة على الهياكل الاقتصادية، لا تزال توجه السياسات والنظريات الاقتصادية الحديثة. ومن خلال فهم هذا التواصل التاريخي، يمكن للباحثين والممارسين تقدير تعقيد وتطور الفكر الاقتصادي الذي يمتد لآلاف السنين، مما يعزز استيعابهم للاقتصادات القديمة والحديثة على حد سواء.

الجزء الثاني: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

تمهيد:

تُعد العصور الوسطى، التي امتدت من القرن الخامس إلى أواخر القرن الخامس عشر، حقبة جوهرية أحدثت تحولاً جذرياً في الحضارة الأوروبية. ففي أعقاب انهيار الإمبراطورية الرومانية الغربية، شهدت أوروبا بنية سياسية واجتماعية لامركزية تميزت بنظام "الإقطاع". اعتمد هذا الاقتصاد الإقطاعي بشكل أساسي على الزراعة، حيث كانت ملكية الأرض ركيزة أساسية للقوة والثراء. وغالباً ما تُقسم هذه الفترة إلى ثلاث مراحل: العصور الوسطى المبكرة (القرن 5-10)، العصور الوسطى العليا (القرن 11-13)، والعصور الوسطى المتأخرة (القرن 14-15)؛ حيث عكست كل مرحلة سمات اقتصادية فريدة تماشت مع التحولات المجتمعية الأوسع.

في هذا السياق التاريخي، لم ينبثق الفكر الاقتصادي كمجرد انعكاس للممارسات الزراعية فحسب، بل جاء كنسيج متداخل من اللاهوت والسياسة والأطر الثقافية الشاملة. لعبت الكنيسة الكاثوليكية دوراً محورياً في صياغة العقيدة والسلوك الاقتصادي، في حين ساهمت الحضارات الإسلامية والشرقية في تطوير نظريات اقتصادية وصلت إلى أوروبا العصور الوسطى عبر التجارة والتبادل المعرفي. وتسعى هذه المحاضرة للإجابة عن تساؤل جوهري: كيف تطور الفكر الاقتصادي في أوروبا العصور الوسطى مقارنة بنظرائه في الحضارتين الإسلامية والصينية؟ وما هي الأفكار التأسيسية التي انبثقت عنها وأثرت في النظريات الاقتصادية الحديثة؟

أولاً. الفكر الاقتصادي في أوروبا خلال العصور الوسطى المبكرة

1. الاقتصاد الإقطاعي وأسس الزراعة: تميزت العصور الوسطى المبكرة بنظام إقطاعي مهيمن، حيث تركز هيكل الاقتصاد حول نظام "المانورالية" (Manorialism) "كانت الأرض هي المصدر الرئيسي للثروة، وكان الأبقان المرتبطون بالأرض يعملون فيها مقابل الحماية التي يقدمها الأسياد. أنتج هذا النظام فائضاً محدوداً، لكنه عزز اقتصاداً محلياً يعتمد أساساً على زراعة الكفاف (Larson, 1948) وقد تناقضت الطبيعة الزراعية لهذا الاقتصاد بشكل حاد مع التطورات

اللاحقة، مما يشير إلى مجتمع أعطى الأولوية للاستقرار والأمن على حساب الحراك الاقتصادي ("MEDIEVAL", 1965).

2. دور الكنيسة في الحياة الاقتصادية: كانت الكنيسة قوة مهيمنة في الفكر الاقتصادي للعصور الوسطى، حيث مارست نفوذها على الممارسات النقدية، وقوانين الملكية، والتجارة. بدأ الموقف اللاهوتي المناهض للربا (ممارسة فرض الفوائد على القروض) خلال هذه الحقبة، مستنداً إلى تفسيرات نصوص دينية. ولم يشكل هذا المنظور الممارسات الاقتصادية المجتمعية فحسب، بل وضع أيضاً أسس النقاشات الأخلاقية المحيطة بالأنشطة الاقتصادية، مما أضفى صبغة من المسؤولية الأخلاقية على المعاملات المالية. (Larson, 1948; Genç & Syed, 2021)
3. المقايضة وغياب الاقتصاد النقدي: في فترة العصور الوسطى المبكرة، سادت أنظمة المقايضة بسبب غياب عملة موحدة. وبما أن التجارة كانت تتم غالباً داخل أقاليم محلية، فقد ساهم غياب طرق التجارة طويلة المدى في العزلة الاقتصادية. ونتيجة لذلك، أعاق هذا القصور تطوير سياسات نقدية متطورة، مما أخرج الابتكارات التي ستميز العصور الوسطى العليا لاحقاً. (Roover, 1942)

ثانياً. الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى العليا

- أ. صعود التجارة والأسواق: تحول المسار بشكل ملحوظ خلال العصور الوسطى العليا (بين القرنين 11 و13 تقريباً)، والتي تميزت بتجدد النشاط التجاري وتأسيس الأسواق. ساعد ازدهار التجارة هذا في الانتقال التدريجي من الإقطاع إلى اقتصادات أكثر توجهاً نحو السوق، مدفوعاً بعوامل مثل تحسن التقنيات الزراعية ونمو المراكز السكانية. (Blomquist, 1975) بدأت المدن في البروز كحواضر ثقافية واقتصادية، مما سهل عمليات التبادل التي أغنت الاقتصادات المحلية.
- ب. نمو المدن والنقابات: كان تأسيس المدن أمراً حاسماً في هذا السياق، إذ وفر هياكل اقتصادية واجتماعية عززت الحرف المتخصصة والتجارة. (Bell & Carlin, 1989) كما ظهرت "النقابات" (Guilds) كمؤسسات مؤثرة تنظم الحرف، وتضع معايير الجودة، وتمثل مصالح أعضائها في المجالات الاقتصادية والسياسية. ولم يضمن هذا العمل المنظم الاستقرار فحسب، بل ساهم أيضاً في الخطاب الاقتصادي المتعلق بممارسات التجارة العادلة وهياكل الأجور (Araujo & Minetti, 2011).

ج. الأنظمة النقدية المبكرة ودور الصيرفة: بحلول أواخر العصور الوسطى، أصبح تطور الأنظمة المصرفية أمراً بالغ الأهمية، حيث أظهرت عائلات مثل "ميديتشي" في فلورنسا إمكانيات التقنيات المصرفية المتطورة. ("Medici Bank", 2022; Genç & Syed, 2021) تطورت الممارسات المصرفية من مجرد قبول الودائع إلى أنظمة أكثر تعقيداً تدمج الائتمان والتمويل، مما دعم الأنشطة التجارية المتزايدة وسهل التوسع الاقتصادي الشامل. (Roover, 1942)

ثالثاً. الفكر الاقتصادي في الحضارة الإسلامية خلال العصور الوسطى

1. مبادئ الاقتصاد الإسلامي: قدم العصر الذهبي للإسلام فكراً اقتصادياً دقيقاً تميز بمبادئ مثل الزكاة والنهي عن الربا. (Larson, 1948) شدد الفكر الاقتصادي الإسلامي على الأبعاد الأخلاقية في التجارة، مما مهد الطريق لظهور طبقة تجار قوية وشبكة كثيفة من طرق التجارة التي ربطت بين الشرق والغرب. (Blomquist, 1975)
2. دور التشريع الإسلامي في تنظيم التجارة: لعبت الشريعة الإسلامية دوراً محورياً في تحديد الممارسات التجارية، وضمان ظروف تجارية عادلة مع الحفاظ على القيم الأخلاقية داخل النظم الاقتصادية. وفر هذا الإطار القانوني استقراراً للأسواق، وأثر ليس فقط على أنماط التجارة المحلية بل والدولية أيضاً. (Angeloni & Gros, 2025)
3. تطور طرق التجارة وازدهار الأسواق: ساهم إنشاء طرق تجارية مثل طريق الحرير في تعزيز التبادل الثقافي والاقتصادي، مما أدى إلى ظهور أسواق صاخبة في مدن مثل بغداد والقاهرة وقرطبة. لم تكن هذه المراكز مجرد حواضر اقتصادية، بل كانت أيضاً قنوات للفكر الفلسفي، مما حفز التقدم الذي وصل إلى أوروبا العصور الوسطى وترك أثراً دائماً على النماذج الاقتصادية الأوروبية. (Blomquist, 1975; Xiang, 2023)

رابعاً. الفكر الاقتصادي في الصين خلال العصور الوسطى

1. دور الزراعة وتدخل الدولة: تبنت الصين في العصور الوسطى، لا سيما خلال سلالاتي "تانغ" و"سونغ"، الابتكار الزراعي وتدخل الدولة كجوانب محورية في الحياة الاقتصادية. انخرطت الدولة الصينية في ممارسات تنظيمية تتعلق بالإنتاج الزراعي والتجارة، مع سياسات مصممة لاستقرار أسعار الحبوب وإدارة توزيع الغذاء. (Xiang, 2023)

2. تطور الأسواق والاقتصادات الحضرية:عكس تطور الأسواق خلال هذه الفترة تحولاً نحو الاقتصادات الحضرية حيث سهلت الأنشطة الاقتصادية التي ترعاها الدولة حركة التجارة. على سبيل المثال، لعب نظام الأهرام (مخازن الحبوب) دوراً حاسماً في تأمين الغذاء للمدن والاستقرار المالي على حد سواء، مما سمح بمعالجة التفاوتات الإقليمية في القوة الاقتصادية.(Han, 2023)
3. سيطرة الدولة على الصناعة والتجارة:أكدت السياسات الطموحة خلال سلالتي "تانغ" و"سونغ" على دمج سلطة الدولة في قطاعات مثل إنتاج الحرير والخزف. لم تؤثر هذه السيطرة الحكومية على الاقتصادات المحلية فحسب، بل أثرت أيضاً على ديناميكيات التجارة الدولية، مما أثرى الفكر الاقتصادي المتعلق بالعلاقة بين الحوكمة والتجارة.(Han, 2023)

مقارنة الفكر الاقتصادي عبر الأقاليم المختلفة:

يوضح التحليل المقارن أنه بينما كانت أوروبا الإقطاعية تحت هيمنة الاقتصادات الزراعية والرقابة الدينية، تبنت كل من الحضارتين الإسلامية والصينية ممارسات اقتصادية أكثر تنوعاً. فقد عززت الاقتصادات الإسلامية تجارة متجذرة في اعتبارات أخلاقية، بينما دمجت الصين في العصور الوسطى بين سلطة الدولة والإدارة الاقتصادية.

أ. تحديد أوجه التشابه والاختلاف:رغم الأطر المتميزة، برزت مواضيع متشابهة: أهمية التجارة، الأبعاد الأخلاقية للتفاعلات الاقتصادية، ودرجات متفاوتة من تدخل الدولة. فعلى سبيل المثال، وبينما سعت الاقتصادات الإسلامية وراء التجارة من أجل الرفاهية المجتمعية، بدأت أوروبا العصور الوسطى في تبني أيديولوجيات موجهة نحو السوق، مما أدى إلى مسارات مختلفة نحو الرأسمالية.(Costa & Gomes, 2020)

ب. الخصائص العامة للفكر الاقتصادي في العصور الوسطى:بشكل عام، يمكن وصف الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى بتفاعله بين الأخلاق اللاهوتية، والممارسات التجارية، والحوكمة السياسية. لقد وضعت أدوار العقود، وتنظيم العمل، والابتكار النقدي أفكاراً تأسيسية تطورت لاحقاً إلى نظريات اقتصادية حديثة، خاصة مع تحول المجتمعات بعيداً عن الهياكل الإقطاعية.(Müllner & Svoboda, 2020; Angeloni & Gros, 2025)

عند تجميع مراحل تطور الفكر الاقتصادي خلال العصور الوسطى، يتضح أن هذه الفترة اتسمت بتفاعل معقد بين الزراعة والتجارة والتأثير الديني وتدخّل الدولة. إن الانتقال من مجتمع إقطاعي زراعي إلى اقتصادات حضرية أكثر تجارية مثل تحولاً كبيراً في الممارسات والنظريات الاقتصادية.

في نهاية المطاف، كان الفكر الاقتصادي للعصور الوسطى بمثابة محفز حاسم للنظريات الاقتصادية الحديثة. فالأفكار المتعلقة بالتجارة والائتمان والفلسفة الأخلاقية التي ارتقت خلال هذه الفترة أثرت في المبادئ الاقتصادية التأسيسية، ممهدة الطريق للتطورات في مجالي الصيرفة والتجارة التي شكلت المشهد الاقتصادي المستقبلي. وبينما ننأمل في تطور هذه الأفكار، نجد أن التأثيرات المتبادلة بين الممارسات الاقتصادية الغربية والإسلامية والشرقية لا تزال تتردد أصدائها في النقاشات المعاصرة حول الأخلاق الاقتصادية والحوكمة.

المراجع:

- (1965). MEDIEVAL. History, 50(168), 68-79. <https://doi.org/10.1111/j.1468-229x.1965.tb01120.x>
- (2022). Medici Bank.. <https://doi.org/10.1093/obo/9780195399301-0490>
- Angeloni, I. and Gros, D. (2025). Money In Crisis.. <https://doi.org/10.1017/9781009390101>
- Araujo, L. and Minetti, R. (2011). ON THE ESSENTIALITY OF BANKS*. International Economic Review, 52(3), 679-691. <https://doi.org/10.1111/j.1468-2354.2011.00645.x>
- Avakyan-Forer, A. (2020). Philosophy of economics of the Ancient Greece. Философия И Культура, (8), 46-52. <https://doi.org/10.7256/2454-0757.2020.8.33038>
- Bell, R. and Carlin, M. (1989). The Medieval and Early Modern Data Bank at Rutgers University. Iassist Quarterly, 12(3), 41. <https://doi.org/10.29173/iq321>
- Blomquist, T. (1975). De Roover on Business, Banking, and Economic Thought. The Journal of Economic History, 35(4), 821-830. <https://doi.org/10.1017/s0022050700073794>
- Bown, C. and Trachtman, J. (2008). Brazil - Measures Affecting Imports of Retreaded Tyres: A Balancing Act. SSRN Electronic Journal. <https://doi.org/10.2139/ssrn.1222981>
- Chronopoulos, D., Kampanelis, S., Oto-Peralías, D., & Wilson, J. (2020). Ancient colonialism and the economic geography of the Mediterranean. Journal of Economic Geography, 21(5), 717-759. <https://doi.org/10.1093/jeg/lbaa028>
- Costa, E. and Gomes, A. (2020). Unveiling the Historical Reconstruction of Financial Activity: Leveraging Compliance Practices for Implementation and Sophistication in Brazil. Esg Law Review, 3(ssue), e01561. <https://doi.org/10.37497/esg.v3issue.1601>
- Genç, S. and Syed, H. (2021). The Medici's Influence: Revival of Political and Financial Thought in Europe. Belleten, 85(302), 29-51. <https://doi.org/10.37879/belleten.2021.29>
- Han, P. (2023). Popularization of Spice Culture and its influence in Tang Dynasty. Journal of Education Humanities and Social Sciences, 8, 709-716. <https://doi.org/10.54097/ehss.v8i.4340>
- Larson, H. (1948). A New Book on Banking Four Hundred Years Ago. The Business History Review, 22(4-6), 134-136. <https://doi.org/10.1017/s0007680500023801>
- Millar, F. (1983). The Phoenician cities: a case-study of Hellenisation. Proceedings of the Cambridge Philological Society, 29, 55-71. <https://doi.org/10.1017/s0068673500004508>

- Müllner, V. and Svoboda, F. (2020). First Theory of Credit and its Institutions: Benevolent Credit Institutions in an Economic History of the West. *Politická Ekonomie*, 68(2), 213-236. <https://doi.org/10.18267/j.polek.1276>
- Orehowski, W. (2021). PHINICIAN CIVILIZATION AS AN EXAMPLE OF THALASSOCRACY IN THE ANCIENT MEDITERRANEAN. *Bulletin of Chernivtsi Institute of Trade and Economics*, II(82), 14-26. <https://doi.org/10.34025/2310-8185-2021-2.82.01>
- Pappa, E. (2018). “You give me letters instead of money?” Commercial transactions in the Near East and the Western Mediterranean ca. 1100-600 BCE: social innovation and institutional inhibition of Phoenician commerce. *Revista Do Museu De Arqueologia E Etnologia*, (28). <https://doi.org/10.11606/issn.2448-1750.revmae.2017.133759>
- Roover, R. (1942). Money, Banking, and Credit in Medieval Bruges. *The Journal of Economic History*, 2(S1), 52-65. <https://doi.org/10.1017/s0022050700083431>
- Xiang, H. (2023). The Indication of Ethnic Blending During the Southern Song Dynasty (1127-1279). *Communications in Humanities Research*, 4(1), 545-549. <https://doi.org/10.54254/2753-7064/4/20220849>
- Οικονομοπούλου, Κ. (2006). (T.) Whitmarsh *The Second Sophistic*. (Greece & Rome New Surveys in the Classics 35.) Pp. iv + 106. Oxford: Oxford University Press, 2005. Paper, £10.99, US\$19.99. ISBN: 0-19-856881-9.. *The Classical Review*, 56(2), 440-441. <https://doi.org/10.1017/s0009840x06002332>

المحور الثالث: الفكر الاقتصادي الميركانتيلي (المذهب التجاري)

تمهيد

برزت الحقبة الميركانتيلية (التجارية)، التي امتدت من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر، كفترة محورية في تطور الفكر الاقتصادي، وتميزت بتركيزها المطلق على ثروة الدولة وقوتها. نشأ هذا الإطار الفكري في أعقاب اضمحلال الإقطاع وصعود الاقتصادات الرأسمالية، وسط إعادة هيكلة سياسية كبرى في أوروبا غدّتها "عصر الاستكشافات الجغرافية". وكان التنافس على المستعمرات وطرق التجارة أحد السياقات الرئيسية التي مكنت الميركانتيلية؛ حيث لم توفر هذه المستعمرات الموارد فحسب، بل سهلت أيضاً توسيع الأسواق الوطنية. وبات تضافر سلطة الدولة مع القوة العسكرية والموارد الاقتصادية أمراً بالغ الأهمية، مما ميز مرحلة انتقالية تشابكت فيها المصالح الرأسمالية الناشئة مع مصالح الدول الحديثة المتشكلة.

وفر المشهد السياسي في ذلك الوقت أرضاً خصبة للمبادئ الميركانتيلية؛ إذ أدى تركيز السلطة في يد الملكيات ومفهوم السيادة الوطنية إلى خلق حاجة لسياسات قومية تهدف إلى تعزيز القوة الاقتصادية. ومع سعي الدول الحثيث لتوسيع حدودها، والسيطرة على الموارد، وتأسيس احتكارات تجارية، قدمت الميركانتيلية نهجاً منهجياً لتراكم الثروة من خلال ميزان تجاري مواتٍ، يتميز أساساً بتفوق الصادرات على الواردات. (Bougrine, 2022; Kumagai, 2020)

تتمحور هذه المحاضرة حول فحص الكيفية التي صاغ بها الفكر الميركانتيلي السياسات والممارسات الاقتصادية خلال تلك الفترة، وكيف وضع الحجر الأساس للنظريات الاقتصادية اللاحقة. والسؤال الجوهرى لهذا النقاش هو: كيف أثر الفكر الميركانتيلي في السياسة الاقتصادية، وما هي آثاره المستمرة على النظريات والممارسات الاقتصادية الحديثة؟ سيوفر هذا الاستقصاء رؤى حول الركائز الأيديولوجية للممارسات الميركانتيلية، مع تدقيق أدوار الشخصيات الرئيسية والانتقادات التي ظهرت لاحقاً وأدت إلى تطوير الفكر الاقتصادي الكلاسيكي.

أولاً:أسس الفكر الاقتصادي الميركانتيلي

قامت الميركانتيلية على عدة مبادئ أساسية، يأتي في مقدمتها الاعتقاد بأن تراكم الثروة — المتمثلة بالدرجة الأولى في المعادن النفيسة — هو الهدف الأسمى للسياسة الاقتصادية للدولة. ويفترض هذا المذهب أن قوة الأمة تتبع من مواردها المالية، داعياً إلى تدخل الدولة لتعزيز الموازين التجارية الموازية عبر تعظيم الصادرات وتقليل الواردات (Coutinho & Suprinyak, 2020; Hanke & Li, 2019).

• تراكم الثروة:اعتبرت الثروة، ولا سيما الذهب والفضة، مرادفاً للقوة الوطنية. وجادل الميركانتيليون بضرورة حشد الدولة لهذه المعادن عبر الفوائض التجارية، مما يؤدي بالتبعية إلى زيادة الاحتياطات الوطنية وتعزيز المكانة الدولية (Hixson, 1987; Baba & Muneer, 2024).

• الميزان التجاري الموازي:يعد هذا المبدأ ركيزة السياسة الميركانتيلية؛ إذ يؤكد ضرورة تشجيع الدولة للصادرات مع تقييد الواردات. ومن الناحية النظرية، يسهم الفائض التجاري الناتج في زيادة الثروة الوطنية وتعزيز القوة العسكرية.(Bougrine, 2022; Kumagai, 2020)

• دور الدولة:تشدد الميركانتيلية على تدخل الدولة في تنظيم الاقتصاد لتحقيق أقصى قدر من الثروة. ويشمل ذلك إنشاء الاحتكارات، وفرض الرسوم الجمركية، والسيطرة على الموارد لتوجيه المصالح الاقتصادية الوطنية.(Onah et al., 2021; Berend, 2022)

– نظريات الثروة والازدهار الوطني:افترض الميركانتيليون أن تراكم الثروة يرتبط ارتباطاً جدياً بالسيطرة على التجارة الدولية. وقد رسخت الحقائق الاستعمارية هذه النظريات، حيث عملت المستعمرات كمصادر للمواد الخام وأسواق للسلع المصنعة في آن واحد. وكان الاعتقاد السائد هو أن قيمة الأمة ترتبط ارتباطاً مباشراً بقدرتها على الحفاظ على هذه العلاقات التجارية وإدارتها (Richman et al., 2014; Kumagai, 2020).

– السياسات الميركانتيلية:من الناحية التطبيقية، تجلت السياسات الميركانتيلية في شكل "الحماية"، بهدف حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية. كانت الرسوم الجمركية على الواردات شائعة، وكذلك الإعانات للإنتاج المحلي الموجه للتصدير. صُممت هذه الإجراءات لتعزيز التصنيع

المحلي وتقليل الاعتماد على السلع الأجنبية، وبالتالي تحقيق ميزان تجاري إيجابي (Zhukov et al., 2024; Macesich, 1964).

– **السياق التاريخي والنقد:** على الرغم من أهميته، واجه الفكر الميركانتيلي انتقادات متزايدة مع ظهور الاقتصاد الكلاسيكي. وأشار أنصار المدرسة الكلاسيكية إلى أن الطبيعة "الصفريّة" للميركانتيلية أخفقت في إدراك فوائد التجارة والاعتماد الاقتصادي المتبادل. وقد أوضح نقاد مثل آدم سميث أن التجارة الدولية يمكن أن تكون مفيدة لجميع الأطراف، متحدين الموقف الميركانتيلي الذي ساوى بين الواردات غير المقيدة وبين التدهور الاقتصادي (Coutinho & Suprinyak, 2017; Hanke & Li, 2019).

ثانياً: أبرز الشخصيات الميركانتيلية

أ. **جان باتيست كولبير (1619-1683):** (غالباً ما يُحتفى بكولبير كشخصية ميركانتيلية نموذجية، حيث لعب دوراً حاسماً في صياغة السياسة الاقتصادية الفرنسية في عهد لويس الرابع عشر. وجسدت استراتيجياته لتقوية الاقتصاد الفرنسي مبادئ الميركانتيلية، لا سيما من خلال التدخل الحكومي الكثيف والدعوة لتأسيس احتكارات في الصناعات الحيوية. شملت إجراءات كولبير فرض رسوم حمائية للحد من الواردات ودعم المصنعين الفرنسيين، بهدف تعزيز التنافسية على المستوى الدولي (Bougrine, 2022; Macesich, 1964).

ب. **توماس مان (1571-1641):** (كأحد أبرز الميركانتيليين الإنجليز، قدم توماس مان في عمله الشهير *ثروة إنجلترا عن طريق التجارة الخارجية* أفكاراً تأسيسية ضمن الفكر الميركانتيلي. وافترض أن الميزان التجاري هو المحدد الأساسي للقوة الاقتصادية للأمة، داعياً بقوة إلى استراتيجيات تمنح الأولوية للصادرات على الواردات. سلطت رؤى "مان" الضوء على أهمية التجارة الخارجية في تعزيز الثروة الوطنية، مما جعله شخصية مركزية في الأيديولوجيا الميركانتيلية (Coutinho & Suprinyak, 2020; Onah et al., 2021).

ج. **أنطونيو سيرا (1580-؟):** (أكدت إسهامات أنطونيو سيرا في الفكر الميركانتيلي على الترابط بين الواردات والصادرات والنمو الاقتصادي العام. وجزم بأن الميزان التجاري لا غنى عنه لتعزيز الثروة

الوطنية، مبرزاً بذلك ديناميكيات التجارة ودورها في التنمية الاقتصادية. مهدت أفكار سيرا الطريق للتفسيرات اللاحقة لنظرية التجارة، ووضعت الأسس التي توسع فيها الاقتصاديون لاحقاً (Coutinho & Suprinyak, 2017; Kumagai, 2020).

ثالثاً: الميركانتيلية وعلاقتها بالفكر الاقتصادي الحديث

وضعت الميركانتيلية الأطر المبكرة التي أثرت لاحقاً في النظريات الاقتصادية الكلاسيكية. وقد انتقد الاقتصاديون الكلاسيكيون، وخاصة آدم سميث، الميركانتيلية لموقفها الحمائي، وقدموا فكرة "اليد الخفية" حيث تؤدي المصلحة الذاتية الفردية في الأسواق الحرة إلى نتائج أفضل للمجتمع (Coutinho & Suprinyak, 2017; Kumagai, 2020). أبرزت كتابات سميث في ثروة الأمم مفهوم الميزة النسبية وافترضت أن الثروة لا تشتق من المعادن فحسب، بل من القوة العاملة والقدرات الإنتاجية للأمة. (Coutinho & Suprinyak, 2020).

– الإرث في السياسة التجارية الحديثة والعولمة: لا تزال الأفكار الميركانتيلية حاضرة في السياسة الاقتصادية المعاصرة، لا سيما ضمن إطار الحمائية. وغالباً ما تلجأ الدول الحديثة، رداً على التهديدات المتصورة من العولمة، إلى تطبيق استراتيجيات ميركانتيلية — مثل الرسوم الجمركية والحواجز التجارية — لحماية صناعاتها المحلية. (Hanke & Li, 2019; Macesich, 1964). فعلى سبيل المثال، يمكن تأطير النزاعات التجارية المعاصرة، مثل تلك القائمة بين الولايات المتحدة والصين، ضمن السياق التاريخي للميركانتيلية، حيث تمنح الدول الأولوية للمصالح الوطنية على أطر التعاون الاقتصادي، مما يعيد صدى الأفكار الميركانتيلية القديمة (Zhukov et al., 2024; Davis, 2021).

رابعاً: نقد الميركانتيلية

ظهرت الانتقادات الموجهة للميركانتيلية مع انتقال المشهد الفكري نحو الاقتصاد الكلاسيكي. وقد فند آدم سميث، مع معاصريه مثل ديفيد هيوم وجان باتيست ساي، العديد من الطروحات الميركانتيلية باعتبارها معيبة جوهرياً. فعلى سبيل المثال، تتجاهل الرؤية "الصفريّة" التي تساوي بين الواردات والتدهور الاقتصادي حقيقة أن التجارة يمكن أن تكون منفعة متبادلة للطرفين (Coutinho & Suprinyak, 2017; Macesich, 1964).

مغالطة التفكير الصفري: يواجه الاعتقاد الميركانتيلي في الإطار الاقتصادي "الصفري" صعوبة في الصمود أمام التدقيق العلمي؛ إذ تشير مجموعة متزايدة من الأدبيات الاقتصادية إلى أن الاختلالات التجارية قد تدل أيضاً على توسع اقتصادي صحي، ولا ينبغي بالضرورة تفسيرها كفشل وطني (Onah et al., 2021; Berend, 2022).

الآثار الضارة للحماية: علاوة على ذلك، يسلط النقد الكلاسيكي للحماية الضوء على قدرتها على كبح الابتكار والكفاءة. فالقيود المفروضة على التجارة قد تؤدي إلى تراخي المنتجين المحليين، مما يعيق التقدم التكنولوجي ويقلص خيارات المستهلكين. (Spater, 2024; Richman et al., 2014).

خامساً: الميركانتيلية في الممارسة التطبيقية

تكشف مراجعة الحالات التاريخية عن مجموعة واسعة من تطبيقات السياسات الميركانتيلية في دول مثل إنجلترا وفرنسا وإسبانيا وهولندا. أظهرت كل دولة تفسيرات فريدة للميركانتيلية بناءً على سياقها الخاص، ومع ذلك، اشتركت جميعها في التدخل الحكومي الكبير والتركيز على الحفاظ على ميزان تجاري مواتٍ. على سبيل المثال، هدفت "قوانين الملاحة" في إنجلترا إلى السيطرة على التجارة الاستعمارية وضمان صحتها في مصلحة الدولة الأم. وبالمثل، شهدت فرنسا تحت حكم كولبير نهجاً منهجياً شاركت فيه الدولة بنشاط في التنمية الصناعية وتنظيم التجارة (Coutinho & Suprinyak, 2020; Onah et al., 2021).

التقييم النقدي للنتائج: تباينت نتائج هذه السياسات الميركانتيلية بشكل كبير؛ ففي بعض الحالات، عززت الثروة والقوة الوطنية وساهمت في التوسع الاستعماري. ومع ذلك، مهدت الطريق أيضاً لإخفاقات ميركانتيلية، مثل الحروب التجارية والانعزالية الاقتصادية، والتي تعارضت في النهاية مع طبيعة التجارة القائمة على المنفعة المتبادلة التي دعا إليها الاقتصاديون لاحقاً (Hanke & Li, 2019; Schnabl, 1996).

خلاصة القول، يكشف استكشاف الفكر الاقتصادي الميركانتيلي عن دوره التأسيسي في صياغة الخطاب الاقتصادي الحديث. إن مبادئ تراكم الثروة، والحماية، وتدخّل الدولة التي لخصتها الميركانتيلية قد تركت أثراً عميقاً على السياسات الاقتصادية المعاصرة، مما يشير إلى استمرارية ملامتها للواقع.

علاوة على ذلك، يسלט الانتقال من الفكر الميركانتيلي إلى الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي الضوء على تطور فهمنا لديناميكيات التجارة والازدهار الوطني. لقد عززت الانتقادات التي وجهها الاقتصاديون الكلاسيكيون سياسات اقتصادية أكثر تكيفاً تدرك إمكانات التجارة في تحقيق المنفعة المتبادلة بدلاً من الحسابات الصفرية البسيطة.

إن التأمل في كيفية تأثير الميركانتيلية على ممارسات التجارة العالمية والاستعمار والتصنيع يؤكد العلاقة المعقدة بين الفكر التاريخي والاقتصاد المعاصر. ولا تزال التفسيرات الحديثة للميركانتيلية تثير نقاشات هامة حول فاعلية السياسات الحماية في ظل اقتصاد عالمي مترابط بشكل متزايد، مما يشير إلى أن فهم الميركانتيلية يظل أمراً ضرورياً للتنقل بين تعقيدات المشهد الاقتصادي اليوم (Coutinho & Suprinyak, 2017; Onah et al., 2021). ومع تقدمنا لمواجهة التحديات الاقتصادية الحالية، توفر الرؤى التاريخية المستمدة من الميركانتيلية منظورات قيمة حول الموازنة بين المصالح الوطنية وحقائق التجارة المعولمة.

المراجع:

- Baba, O. and Muneer, A. (2024). The impact of spending policy shocks on the Iraqi trade balance for the period (2004-2021). *Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences*, 20(65, part 2), 193-211. <https://doi.org/10.25130/tjaes.20.65.2.10>
- Berend, I. (2022). Economic nationalism in historical perspective., 2-13. <https://doi.org/10.4337/9781789909043.00009>
- Bougrine, H. (2022). The Mercantilists and Physiocrats., 4-13. <https://doi.org/10.4337/9781786433848.00009>
- Coutinho, M. and Supriyank, C. (2017). Steuart, Smith, and the 'System of Commerce': International Trade and Monetary Theory in Late-18th Century British Political Economy. *SSRN Electronic Journal*. <https://doi.org/10.2139/ssrn.3139044>
- Coutinho, M. and Supriyank, C. (2020). Steuart, Smith and the “System of Commerce”., 11-33. <https://doi.org/10.1108/s0743-41542020000038c004>
- Davis, C. (2021). Japanese Trade Policy., 556-580. <https://doi.org/10.1093/oxfordhb/9780190050993.013.30>
- Hanke, S. and Li, E. (2019). The Strange and Futile World of Trade Wars. *Journal of Applied Corporate Finance*, 31(4), 59-67. <https://doi.org/10.1111/jacf.12375>
- Hixson, W. (1987). “Poor Richard” on Money: Benjamin Franklin in Monetary History. *History of Economics Society Bulletin*, 8(2), 33-40. <https://doi.org/10.1017/s1042771600001289>
- Kumagai, J. (2020). Economic Thought of the British Mercantile Empire in the 18th Century. *The History of Economic Thought*, 61(2), 1-21. https://doi.org/10.5362/jshet.61.2_1
- Macesich, G. (1964). The Quantity Theory and the Income Expenditure Theory in an Open Economy: Canada, 1926–1958. *The Canadian Journal of Economics and Political Science*, 30(3), 368-390. <https://doi.org/10.2307/139705>
- Onah, C., Aduma, A., & Deborah, O. (2021). MERCANTILISM IN PERSPECTIVE: A HISTORIC REVIEW. *Global Economy Journal*, 21(01). <https://doi.org/10.1142/s2194565921500019>
- Richman, J., Richman, H., & Richman, R. (2014). Balanced Trade.. <https://doi.org/10.5771/9780739188811>
- Schnabl, G. (1996). Balance of trade and government intervention — Japan as a role model?. *Intereconomics*, 31(4), 189-196. <https://doi.org/10.1007/bf02928602>
- Spater, J. (2024). Deficit aversion: Mercantilist ideas and individual trade preferences. *Economics and Politics*, 36(3), 1763-1817. <https://doi.org/10.1111/ecpo.12306>
- Zhukov, S., Maslennikov, A., Reznikova, O., & Sinitsyn, M. (2024). U.S. Protectionism Against China’s Mercantilism. *World Economy and International Relations*, 68(11), 15-28. <https://doi.org/10.20542/0131-2227-2024-68-11-15-28>

المحور الرابع: الفكر الاقتصادي في العصر الإسلامي

تمهيد:

يمثل الفكر الاقتصادي في العصر الإسلامي، الذي امتد تاريخياً من القرن السابع حتى القرن الخامس عشر الميلادي، أحد أكثر الفصول إثارة للإعجاب في تاريخ التطور الحضاري للبشرية. لم تكن هذه الحقبة مجرد انتقال ديني، بل كانت ثورة شاملة في أنماط الإنتاج، والتوزيع، والتبادل التجاري. تميز السياق الاقتصادي خلال هذه الفترة بنشوء شبكات تجارية عالمية مذهلة ربطت بين أقصى الشرق في الصين وأدنى الغرب في الأندلس، مروراً بأفريقيا وجنوب آسيا. هذا التوسع لم يكن عشوائياً، بل استند إلى ابتكارات زراعية ثورية أدت إلى فائض في الإنتاج، ونمو حضري هائل في مدن مثل بغداد وقرطبة والقاهرة. إن بزوغ الإسلام قدم إطاراً تشريعياً جديداً تماماً، حيث لم يعد النشاط الاقتصادي ممارسة مادية مجردة، بل صار جزءاً من منظومة أخلاقية متكاملة تربط بين الفرد والمجتمع والخالق.

لقد أعاد الإسلام صياغة مفهوم "السوق" من كونه مكاناً للمنفعة الصرفة إلى مؤسسة اجتماعية تحكمها قيم الأمانة والشفافية. ومن أبرز سمات هذه الفترة تأسيس طرق الحرير والتبادل البحري التي لم تكن تنقل السلع فحسب، بل كانت تنقل الأفكار والتقنيات المالية والأنظمة الإدارية. بالتوازي مع هذا الزخم التجاري، شهد العالم الإسلامي ولادة أنظمة مصرفية ومالية متطورة للغاية سبقت النظام المصرفي الحديث بقرون، حيث اعتمدت هذه الأنظمة على صكوك التبادل، وحوالات الثقة، والمشاركة في المخاطر بدلاً من الفائدة الثابتة. هذا التطور المالي لم يكن ليذوم لولا وجود إرادة سياسية واعية، حيث لعبت الدولة الإسلامية دوراً محورياً في صياغة السياسات التي تضمن التوازن بين حرية الفرد ومصالح الجماعة.

كانت الدولة في المنظور الإسلامي تعمل ككيان ناظم وحارس للعدالة الاقتصادية. وباعتبارها سلطة دينية وسياسية، أخذت على عاتقها مسؤولية ضمان حد الكفاية للمواطنين، وحماية الأسواق من الممارسات الاحتكارية، وتوفير البنية التحتية اللازمة للنمو. إن إشكالية هذا البحث تكمن في استكشاف الكيفية التي استطاع بها الفكر الإسلامي دمج القيم الروحية في العمليات الاقتصادية المعقدة، وكيف

استطاع مفكرون مثل ابن خلدون وأبو يوسف صياغة نظريات اقتصادية تسبق عصرهم بقرون. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على هذه الرحلة التاريخية، وتحليل أركانها، واستعراض مدى راهنية هذه المبادئ في ظل اقتصاد عالمي يعاني من أزمات هيكلية وأخلاقية متكررة، مما يجعل العودة إلى هذا الإرث ضرورة فكرية لا مجرد استحضر تاريخي.

أولاً: أسس الفكر الاقتصادي الإسلامي

تنبثق جذور الاقتصاد الإسلامي من نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية، التي أسست لنظام قيمي لا يفصل بين المادة والروح. الركن الأول لهذا البنيان هو "العدل" (Adl)، وهو مفهوم يتجاوز بكثير المعنى الضيق للمساواة المادية. العدل في الاقتصاد الإسلامي يعني الإنصاف في توزيع الفرص، ومنع تركيز الثروة في يد فئة قليلة (كي لا يكون دولة بين الأغنياء)، وضمان حقوق الأطراف في كل معاملة تجارية. هذا المفهوم التاريخي للعدالة أدى إلى نشوء تشريعات صارمة تمنع الغبن الفاحش، وتحظر استغلال حاجة الناس، وتفرض الشفافية الكاملة في العقود، مما عزز من ثقة التجار في الأسواق الإسلامية وجعلها وجهة عالمية (Rahim et al., 2025).

علاوة على ذلك، تلعب ثنائية "الحلال" و"الحرام" دور البوصلة الأخلاقية للنشاط الاقتصادي. إن الاقتصاد في الإسلام ليس "ميداناً حراً" من القيم؛ بل هو نشاط منضبط بضوابط المقاصد الشرعية. فالمعاملات التي تنطوي على ضرر اجتماعي أو أخلاقي، مثل تجارة المسكرات أو القمار أو الأنشطة المفسدة للبيئة، تصنف كأششطة "محرمة" تمنع الدولة من تشجيعها ويُحرم الفرد من ممارستها. في المقابل، يُفتح الباب واسعاً أمام التجارة النافعة والإعمار، حيث يُعتبر العمل والسعي في الأرض نوعاً من العبادة. هذا التأطير الأخلاقي يضمن أن يكون النمو الاقتصادي متوافقاً مع سلامة المجتمع واستقراره النفسي والمادي (Kamilulloh et al., 2023).

أما قضية "الربا" (Riba)، فهي تمثل التحدي الأكبر والسمة الأكثر تفرداً للمالية الإسلامية. يُنظر إلى الفائدة الربوية على أنها أداة لامتنصاص جهد العمل دون مشاركة حقيقية في المخاطر، مما يؤدي إلى تراكم الديون وتآكل الطبقة الوسطى. بدلاً من الربا، طرح الفكر الإسلامي بدائل قائمة على "المشاركة في الربح والخسارة"، مما يربط المال بالعمل الحقيقي والإنتاج الفعلي (Lubis, 2023;)

(Rahim et al., 2025). وبالتكامل مع ذلك، تأتي "الزكاة" كأداة مالية وسياسة توزيعية فريدة؛ فهي ليست ضريبة بالمعنى التقليدي، بل هي حق معلوم للقراء يحقق التكافل الاجتماعي ويحفز على استثمار الأموال بدلاً من اكتنازها. إن الزكاة تعمل كمحرك لتدوير الثروة من الفئات الغنية إلى الفئات ذات الميل الاستهلاكي المرتفع، مما ينشط الطلب الكلي في الاقتصاد ويقلل من الفوارق الطبقيّة، وهو ما يعزز في النهاية السلم الاجتماعي والنمو المستدام.

ثانياً. أبرز المفكرين الإسلاميين والنظريات الاقتصادية

عند الحديث عن تطور الفكر الاقتصادي الإسلامي، يبرز اسم العلامة ابن خلدون (1332-1406) كأحد أعظم العقول التي أنجبتها البشرية. في مقدمته الشهيرة، وضع ابن خلدون أسس ما يُعرف اليوم بـ "الاقتصاد السياسي". حلل ابن خلدون العلاقة الجدلية بين العمران (النمو السكاني) والنشاط الاقتصادي، موضحاً أن العمل هو المصدر الأساسي للقيمة. كما طور نظرية مذهلة حول المالية العامة، حيث رأى أن الدولة في بدايتها تفرض ضرائب خفيفة تجذب الناس للعمل والإنتاج، مما يزيد الحصيلة الضريبية، ولكن مع مرور الزمن وازدياد ترف الدولة، ترتفع الضرائب مما يؤدي إلى تثبيط العمالة وانكماش الاقتصاد، وهي الفكرة التي أعاد الغرب اكتشافها في القرن العشرين تحت مسمى "منحنى لافير" (Fardani et al., 2024; Kamilulloh et al., 2023).

من جانب آخر، قدم الإمام الغزالي (1058-1111) مساهمات جوهرية في فهم سيكولوجية السوق ووظائف النقود. جادل الغزالي بأن النقود هي "مرآة" للقيم وليست سلعة في حد ذاتها، وبالتالي فإن الاتجار بالنقود (الربا) هو فساد لوظيفتها الأساسية كوسيط للتبادل. ركز الغزالي على "أخلاقيات السوق"، مؤكداً أن التاجر المسلم يجب أن يوازن بين الربح الدنيوي والفلاح الأخروي، مما يضع قيوداً ذاتية على الجشع والاحتكار. أفكاره حول التخصص وتقسيم العمل كانت استباقية جداً، حيث شرح كيف يتكامل المزارع مع الحداد مع النساج لتلبية حاجات المجتمع، وهو تحليل يسبق كتابات آدم سميث بقرون طويلة (Lestari et al., 2025).

أما القاضي أبو يوسف (731-798)، صاحب كتاب "الخراج"، فيعد المؤسس الحقيقي لنظريات المالية العامة في الإسلام. كانت مساهمته الأساسية تتمحور حول كيفية إدارة موارد الدولة

وتحصيل الضرائب بطريقة تضمن العدالة والكرامة للمزارعين. رفض أبو يوسف نظام الجباية الجائر وطالب باستبداله بنظام "المقاسمة" (نسبة من الإنتاج)، وهو نظام ضريبي مرن يراعي تقلبات المواسم الزراعية. شدد أبو يوسف على أن التنمية والعدالة الضريبية هما الطريق الوحيد لاستدامة الدولة، محذراً من أن الظلم في الجباية يؤدي إلى خراب الأرض وهجرة العمال (Lubis, 2023; Hendra, 2023&lqbal). ويضاف إليهم الماوردي (972-1058) الذي ركز في "الأحكام السلطانية" على الحوكمة الرشيدة، معتبراً أن الإشراف الاقتصادي هو وظيفة سيادية تهدف لتحقيق المصلحة العامة (Su'ud et al., 2024; Lestari et al., 2025).

ثالثاً. السياسات والممارسات الاقتصادية الإسلامية

تجلت التطبيقات العملية للفكر الاقتصادي الإسلامي في بناء مؤسسات قوية أدارت شؤون الإمبراطورية الشاسعة بكفاءة عالية. في قلب هذه السياسات كان "بيت المال"، الذي عمل كخزانة عامة ومصرف مركزي بدائي، حيث كان يتولى إدارة الإيرادات السيادية من زكاة وخراج وجزية، وإعادة إنفاقها في مصارفها الشرعية (Fardani et al., 2024). لم تكن وظيفة بيت المال مجرد جمع الأموال، بل كان مؤسسة للتنمية، حيث مولت منه مشاريع الري، وبناء الطرق، والجسور، والمستشفيات، والمدارس. نظام التوزيع المتبع كان يهدف إلى ضمان ألا يبييت أحد في الدولة دون قوت يومه، مما خلق شبكة أمان اجتماعي كانت الأكثر تقدماً في العصور الوسطى.

بالإضافة إلى الدور الرقابي للدولة، برز نظام "الحسبة" كآلية فريدة لضبط السوق. كان "المحتسب" موظفاً يراقب جودة السلع، ويتأكد من دقة الموازين والمكاييل، ويمنع الاحتكار والتلاعب بالأسعار. هذا النظام لم يكن تدخلاً قسرياً في حرية التجارة، بل كان تدخلاً تصحيحياً يضمن نزاهة المنافسة وحماية المستهلك. ومن خلال هذه السياسات، استطاعت الدولة الإسلامية الحفاظ على استقرار الأسواق لقرون طويلة، وتسهيل حركة القوافل التجارية التي كانت تجوب العالم تحت حماية القوانين الإسلامية، مما جعل من الدينار الإسلامي عملة دولية مقبولة من الهند إلى المحيط الأطلسي.

أما على صعيد التمويل، فقد ابتكر المسلمون نظام "الوقف" الذي يعد من أعظم الابتكارات في التاريخ الاقتصادي. الوقف هو تحبيس أصل مالي أو عقاري والإنفاق من ريعه على أغراض خيرية

أو تعليمية أو صحية. لعب الوقف دور "القطاع الثالث" الذي خفف العبء عن ميزانية الدولة، حيث كانت أغلب الجامعات والمشافي تدار ذاتياً عبر الأوقاف (Venkatesan, 2020). وفي الجانب التجاري، انتشرت عقود "المضاربة" و"المرابحة" و"المشاركة"، وهي عقود تمويلية تسمح لمن يملك المال ولا يملك الخبرة بالتعاون مع من يملك الخبرة ولا يملك المال، مما أدى إلى حراك اقتصادي هائل مكن الطبقات الفقيرة والمتوسطة من الصعود والنجاح التجاري (Kamilulloh et al., 2023).

رابعاً. مقارنة بين الفكر الإسلامي والنظم الاقتصادية الأخرى

عند إجراء دراسة مقارنة بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والنماذج الغربية، نجد تبايناً جوهرياً في الفلسفة والمنطلقات. النظام الرأسمالي، في صيغته الكلاسيكية والنيوليبرالية، يرتكز على فرضية "الإنسان الاقتصادي" (Homo Economicus) الذي يسعى لتعظيم منفعة الشخصية بأي ثمن. في المقابل، يطرح الفكر الإسلامي نموذجاً يوازن بين الفردية والجماعية؛ حيث يُسمح بالربح الشخصي ولكنه يُقيد بالمسؤولية الاجتماعية (Social Responsibility). بينما تميل الرأسمالية إلى ترك السوق يصحح نفسه بنفسه (Laissez-faire)، يرى الإسلام أن الدولة يجب أن تتدخل أخلاقياً وتشريعياً لمنع الاحتكار والظلم، دون إغفال أهمية المبادرة الفردية التي يحميها حق الملكية الخاصة.

بالمقارنة مع الاشتراكية، نجد أن الفكر الإسلامي يرفض تماماً إلغاء الملكية الخاصة أو هيمنة الدولة المطلقة على وسائل الإنتاج. فالإسلام يقدس الملكية الفردية ويعتبرها أمانة، لكنه يفرض عليها التزامات (مثل الزكاة والوقف) تمنع تحولها إلى أداة طغيان. إن الفكر الإسلامي يتوسط بين تطرف الرأسمالية في الفردية وتطرف الاشتراكية في الجماعية، مقدماً ما يمكن تسميته بـ "الاقتصاد الأخلاقي". هذا التوازن يضمن عدم ضياع حقوق الضعفاء في غابة المنافسة الشرسة، وفي الوقت نفسه لا يقتل طموح المبدعين والمنتجين (Su'ud et al., 2024).

أحد الاختلافات الصارخة يكمن في التعامل مع "الائتمان والديون". في النظام العالمي المعاصر، يقوم الاقتصاد على الديون والفوائد المركبة، مما يخلق فقاعات مالية متكررة وأزمات عالمية. أما في الفكر الإسلامي، فإن التمويل يجب أن يكون مرتبطاً بأصول حقيقية، ولا يجوز توليد المال من المال دون نشاط إنتاجي. هذا المبدأ يجعل الاقتصاد الإسلامي أكثر حصانة ضد التقلبات

المالية الحادة والفقاعات الوهمية. إن المقارنة توضح أن النظام الإسلامي ليس مجرد "نسخة معدلة" من أنظمة أخرى، بل هو نموذج أصيل له قواعده الخاصة التي تهدف لتحقيق الرفاه المادي والعدل الاجتماعي في آن واحد، وهو ما يفسر الاهتمام المتزايد به في الدوائر الأكاديمية الغربية اليوم.

خامساً. الانتقادات والتحديات المعاصرة

على الرغم من العمق النظري والنجاح التاريخي، يواجه الفكر الاقتصادي الإسلامي في العصر الحديث تحديات هيكلية ونقدًا أكاديمياً. الانتقاد الأول يتمحور حول "فجوة التطبيق"؛ حيث يرى البعض أن الاقتصاد الإسلامي المعاصر، وخاصة في القطاع المصرفي، قد انزلق نحو "الصورية القانونية" (Formalism)، بحيث يتم تغليف المعاملات الربوية التقليدية بغطاء شرعي شكلي لا يحقق المقاصد الحقيقية للعدالة الاجتماعية (Rahim et al., 2025). هذا التحدي يضع المفكرين والفقهاء المعاصرين أمام مسؤولية ابتكار أدوات مالية حقيقية تتجاوز مجرد محاكاة النظم الغربية، وتعود إلى جوهر المشاركة في المخاطر والإنتاج الفعلي.

التحدي الثاني يتعلق بـ "العولمة والنظام النقدي العالمي". يعيش العالم اليوم في ظل نظام نقدي قائم على العملات الورقية المرتبطة بالديون والفائدة العالمية. إن محاولة بناء "اقتصاد إسلامي" متكامل داخل هذه المنظومة العالمية تبدو صعبة للغاية، حيث تضطر المصارف الإسلامية للتعامل مع البنوك المركزية والأسواق العالمية التي تعمل وفق أسس مغايرة تماماً (Wansleben, 2024). هذا التداخل يحد من قدرة الاقتصاد الإسلامي على تقديم نموذج مستقل تماماً، ويجعله عرضة للتأثر بالأزمات المالية العالمية، مما يثير تساؤلات حول مدى فعالية أدوات مثل الزكاة والوقف في مواجهة مشكلات الفقر والبطالة المعقدة في القرن الحادي والعشرين.

أما الانتقاد الثالث، فيتعلق بـ "ضعف التنظيم الإداري والمؤسسي" في بعض المجتمعات الإسلامية. فبينما يمتلك الفكر الإسلامي نصوصاً رائعة حول الزكاة والوقف، إلا أن آليات الجمع والتوزيع والرقابة تعاني في كثير من الأحيان من البيروقراطية أو نقص الكفاءة التقنية (Wansleben, 2024). إن التحدي يكمن في تحويل هذه المبادئ من "مواعظ أخلاقية" إلى "مؤسسات رقمية" فعالة تتسم بالشفافية والحوكمة. بالإضافة إلى ذلك، يبرز النقاش حول مفهوم "الربا" في

الاقتصاد الحديث؛ حيث يجادل بعض الباحثين بضرورة إعادة تعريف الفائدة في ظل التضخم وتغير قيمة العملة، وهي نقاشات حيوية تعكس حركية الفكر الإسلامي وقدرته على مراجعة أدواته بما يتناسب مع تعقيدات العصر.

سادسا. الفكر الاقتصادي الإسلامي في الممارسة العملية

تاريخياً، قدمت الإمبراطوريات الإسلامية نماذج مبهرة للسياسة الاقتصادية الناجحة. خلال العصر العباسي، شهدت الدولة ما يعرف بـ "العصر الذهبي"، حيث كانت بغداد عاصمة المال والتجارة العالمية. اعتمد العباسيون سياسات تشجيعية للتجار، وخفضوا القيود على حركة السلع، ووحّدوا العملة، مما أدى إلى ازدهار لم يسبق له مثيل (Fardani et al., 2024). وفي العصر العثماني، تم تطوير نظام "صناديق العوارض" التي كانت تعمل كنوع من التأمين التعاوني للمجتمعات المحلية، كما توسع نظام الأوقاف لدرجة أنه كان يغطي تكاليف الرعاية الاجتماعية بالكامل في بعض الولايات، مما يثبت أن المبادئ الإسلامية كانت قابلة للتطبيق وناجحة في إدارة دول كبرى.

في العصر الحديث، نجد أن الصيرفة الإسلامية قد تحولت إلى صناعة بمليارات الدولارات، تتصدرها دول مثل ماليزيا، والسعودية، والإمارات. لم تعد هذه المصارف تخدم المسلمين فحسب، بل أصبحت تجذب المستثمرين غير المسلمين الباحثين عن "الاستثمار الأخلاقي" (Ethical Investment) والمشاركة في الأرباح بدلاً من الديون المتقلبة (Rahim et al., 2025). تجربة ماليزيا، على سبيل المثال، في إصدار "الصكوك الإسلامية" لتمويل مشاريع البنية التحتية، تعد نموذجاً عالمياً يُدرس في كيفية استخدام الأدوات الشرعية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة. هذه الممارسات تؤكد أن الفكر الاقتصادي الإسلامي يمتلك مرونة كافية للتكيف مع الأنظمة المالية الحديثة دون التخلي عن جوهره الأخلاقي.

ومع ذلك، لا تقتصر الممارسة العملية على المصارف فقط، بل تمتد إلى مبادرات "التمويل الأصغر الإسلامي" (Islamic Microfinance) في دول مثل إندونيسيا وباكستان، والتي تهدف لتمويل المشاريع الصغيرة للفقراء دون إغراقهم في ديون ربوية. هذه المبادرات تعكس روح الفكر الإسلامي في تمكين الفئات الضعيفة اقتصادياً. إن النجاحات والتعثرات في هذه التجارب المعاصرة تقدم دروساً

غنية حول كيفية دمج القيم الدينية في الإدارة الاقتصادية الحديثة، وتؤكد أن النموذج الإسلامي يمتلك مقومات البقاء والتطور كنموذج منافس ومكمل للنظام العالمي، خاصة في مجالات الاستدامة والعدالة التوزيعية.

في الختام، نستخلص من هذه الدراسة المعمقة أن الفكر الاقتصادي في العصر الإسلامي لم يكن مجرد اجتهادات فقهية معزولة، بل كان منظومة حضارية متكاملة استطاعت أن تدير العالم لقرون طويلة. لقد أثبتت هذه الحقبة أن الاقتصاد يمكن أن يكون ناجحاً ومنتجاً دون التضحية بالقيم الأخلاقية أو سحق الفئات الضعيفة. من خلال الأسس القائمة على العدل، وتحريم الاستغلال، وتفعيل أدوات التكافل كالزكاة والوقف، قدم الإسلام نموذجاً يوازن ببراعة بين حوافز الفرد وحاجات المجتمع، وبين المادة والروح.

إن استعراض مساهمات مفكرين مثل ابن خلدون وأبو يوسف والغزالي يكشف عن عراقية هذا الفكر وسبقه في معالجة قضايا القيمة، والضريبة، ووظيفة النقود، والحوكمة. ومع أن الواقع المعاصر يفرض تحديات كبيرة نتيجة تعقيدات العولمة، إلا أن المبادئ الجوهرية للاقتصاد الإسلامي تظل تمتلك راهنية مذهلة، خاصة في ظل الأزمات المالية المتكررة التي يعاني منها العالم اليوم نتيجة الجشع والمضاربات الوهمية. إن العودة إلى الفكر الاقتصادي الإسلامي ليست دعوة للانحسار في التاريخ، بل هي دعوة لاستلهاام قيم "العدالة التوزيعية" و"الاستثمار الأخلاقي" لبناء نظام عالمي أكثر إنصافاً.

إن التوجه المستقبلي يجب أن يركز على تطوير الأدوات الاقتصادية الإسلامية لتواكب التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، مع الحفاظ على البوصلة الأخلاقية التي تميز هذا النظام. إن دمج أخلاقيات الإسلام في ممارسات التمويل والتجارة العالمية يمكن أن يقدم حلاً مستداماً لمشكلات الفقر، والتغير المناخي، وانعدام المساواة. وبهذا يظل الفكر الاقتصادي الإسلامي إرثاً حياً وقادراً على تقديم إجابات لتساؤلات الحاضر وتحديات المستقبل، بوصفه نموذجاً يهدف لتحقيق الفلاح الشامل للإنسان في الدنيا والآخرة.

المراجع:

- Fardani, M., Nuratika, N& ,Uddin, S. (2024). Economic Strategies and Prosperity in the Fatimid Dynasty: Contributions to Islamic Economic Thought. *Aplikatif*, 3(1), 12-23 .<https://doi.org/10.59110/aplikatif.v3i1.271>
- Iqbal, I. and Hendra, H. (2023). Prepektif Abu Yusuf Dan Ibnu Khaldun Dalam Konsep Dan Kontribusi Perpajakan Terhadap Perekonomian Di Indonesia. *Jaka (Jurnal Akuntansi Keuangan Dan Auditing)*, 3(2), 291-311 .
<https://doi.org/10.56696/jaka.v3i2.8851>
- Kamilulloh, F., Ridha, S., Aminuddin, A& ,Ambardi, P. (2023). REFLEKSI PEMIKIRAN EKONOMI ISLAM ABU YUSUF. *I-Best Islamic Banking&Economic Law Studies*, 2(2), 148-161 .<https://doi.org/10.36769/ibest.v2i2.436>
- Lestari, G., Nabilah, W., Mutiara, N& ,Marlina, L. (2025). Kebijakan Pajak pada Masa Abu Yusuf : Konsep, Implementasi, dan Relevansi Terhadap Perekonomian di Indonesia. *Nuansa*, 3(2), 214-229 .<https://doi.org/10.61132/nuansa.v3i2.1752>
- Lubis, R. (2023). Contribution of Abu Yusuf's Thoughts to Economics. *BDG*, 4(2), 121-144 .<https://doi.org/10.32923/bdg.v4i2.3790>
- Rahim, S., Masrom, B., Saroni, N., Azhar, N& ,Azri, N. (2025). Zakat and Taxation: A Shariah Perspective on Their Functions and Implications. *International Journal of Research and Innovation in Social Science*, IX(III), 3579-3589 .
<https://doi.org/10.47772/ijriss.2025.90300283>
- Su'ud, A., Putri, D& ,Tjaraka, H. (2024). A Study of The Relevance of The Concepts of Taxes in Islam (Abu Yusuf's Philosophy Perspective). *Al-Insiroh Jurnal Studi Keislaman*, 10(1), 51-84 .<https://doi.org/10.35309/alinsyiroh.v10i1.247>
- Venkatesan, S. (2020). Afterword. *Social Analysis*, 64(2), 141-154 .
<https://doi.org/10.3167/sa.2020.640208>
- Wansleben, L. (2024). Leveraging uncertainty, market-power, and fiscal opacity: The growth of financial security states. *European Journal of Sociology*, 65(2), 248-280 .
<https://doi.org/10.1017/s0003975623000590>

المحور الخامس: الفكر الاقتصادي الطبيعي (الفيزيوقراطي)

تمهيد:

تعد المدرسة الفيزيوقراطية ظاهرة فكرية فريدة انبثقت من قلب التناقضات السوسيو-اقتصادية التي عاشتها فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر، وهي الحقبة التي كانت تعاني فيها البلاد من ترهل النظام الإقطاعي وعبء الحروب المستمرة. في ذلك الوقت، كان النظام "المركنتيلي" (التجاري) قد أحكم قبضته على السياسات الأوروبية، مُرسخاً فكرة أن قوة الدولة تقاس بمقدار ما تمتلكه من معادن نفيسة، وهو ما أدى إلى تهميش القطاع الزراعي لصالح التجارة الخارجية والصناعات الترفيهية التي تخدم البلاط الملكي. وسط هذا المناخ، جاءت الفيزيوقراطية كجزء من حركة التنوير الكبرى، متأثرة بالمنهج العلمي الذي أرساه "إسحاق نيوتن"؛ حيث اعتقد الفيزيوقراطيون أن النشاط البشري يخضع لقوانين طبيعية أزلية لا تتبدل، تماماً كالقوانين التي تحكم حركة الأجرام السماوية. إن مصطلح "الفيزيوقراطية" يعني حرفياً "حكم الطبيعة"، وهو ما يعكس رغبة هؤلاء المفكرين في موازنة القوانين الوضعية للبشر مع "النظام الطبيعي" (Ordre Naturel) الذي يكفل التوازن والازدهار (Ren, 2018; Vardi, 2012&Chen).

لم تكن هذه المدرسة مجرد ترف فكري، بل كانت صرخة احتجاج ضد الضرائب الجائرة التي خنقت الفلاح الفرنسي، الذي كان يمثل العمود الفقري للمجتمع. جادل الفيزيوقراطيون بأن الثروة لا تُخلق من "التبادل" في الأسواق، بل من "الإنتاج" الذي يضيف مادة جديدة للكون، وهذا لا يتحقق إلا في الزراعة؛ فالبذرة التي يضعها الفلاح تتفاعل مع قوى الطبيعة لنتج فائضاً ملموساً هو أساس كل حضارة. وبذلك، نقل الفيزيوقراطيون مركز الثقل في التحليل الاقتصادي من التداول إلى الإنتاج، ممهدين الطريق لظهور علم الاقتصاد الحديث كبنية معرفية مستقلة عن الأخلاق أو السياسة البحتة. تأثر نمو هذه الحركة بالتحويلات السوسيو-اقتصادية الكبرى التي شهدتها فرنسا، بما في ذلك التغيرات في الممارسات الزراعية والتحضر التدريجي وتحسن الظروف الاقتصادية العامة النابعة من أفكار التنوير. وفي هذا الوسط الفكري المتوقد، برزت شخصيات محورية وضعت حجر الزاوية للمبادئ

الفيزيوقراطية، ومن أبرزهم فرانسوا كيناى، وبير سامويل دو بونت دي نيمور، وتورجو، الذين حللوا الروابط المعقدة بين الأرض والإنتاج والرفاه الاجتماعي (Vardi, 2012).

أولاً. الأسس الفلسفية والاقتصادية: نظرية "الناتج الصافي" والتقسيم الطبقي للعمل

يقوم صلب الفكر الفيزيوقراطي على اعتقاد جازم بأن الزراعة هي النشاط الوحيد "المنتج" في الاقتصاد. يرتكز الهيكل النظري هنا على مفهوم مركزي يُعرف بـ "الناتج الصافي" (Net Output)، وهو الفائض الذي يتبقى بعد خصم كافة التكاليف والمصاريف اللازمة لعملية الإنتاج. يرى الفيزيوقراطيون أن الأرض هي العامل الوحيد الذي يمنح الإنسان أكثر مما يأخذ منه، بفضل القوة الإبداعية للطبيعة. بناءً على هذه الرؤية المادية، قاموا بتمييز العمل المنتج عن "العمل العقيم" (Unproductive Labor)، وهو التصنيف الذي شمل التجارة والصناعة، حيث اعتبروا أن الصانع لا يخلق مادة جديدة بل يغير شكلها فقط (Ren, 2018; Vardi, 2012&Chen).

هذا التقسيم أدى بالضرورة إلى المطالبة بسياسات "دعه يعمل" (Laissez-faire)؛ فإذا كان الاقتصاد يخضع لنظام طبيعي متوازن، فإن أي تدخل حكومي بفرض رسوم جمركية أو منح احتكارات تجارية سيؤدي حتماً إلى تدمير هذا التوازن. وكما أوضح كيناى، يجب على الحكومة تقييد دورها في الحفاظ على الملكية الخاصة وحماية النظام الضروري لزراعة الأرض، والسماح للعمليات الاقتصادية بالحدوث تلقائياً وفقاً لميول الأفراد العقلانية (Vardi, 2012). كما طرحوا فكرة "الضريبة الواحدة" (Single Tax) على قيمة الأرض، جاعلين منها الحل الوحيد لتمويل الدولة دون خنق الإنتاجية؛ فيما أن الأرض هي المصدر الوحيد للفائض، فإن الضرائب المفروضة على قطاعات أخرى ستنتقل في النهاية لتستقر على عاتق الأرض، لذا من الأفضل فرضها مباشرة لتجنب تشويه السوق (McLean, 2018; Whitaker, 2001). لقد كانت هذه الرؤية تهدف إلى تحرير الفرد وتجريد الدولة من سلطتها الاستبدادية في إدارة الثروة، معتبرين أن الاقتصاد يجب أن يوجهه "قانون الطبيعة" لا "أهواء الحكام" (Ren, 2018; Vardi, 2012&Chen).

ثانياً. فرانسوا كيناى والنموذج الرياضي الأول: "الجدول الاقتصادي"

يعد فرانسوا كيناي الأب الروحي للمدرسة، وبحكم خلفيته كطبيب للملك لويس الخامس عشر، فقد نقل مفاهيم علم الأحياء إلى الاقتصاد. صاغ كيناي "الجدول الاقتصادي" (Tableau Économique) في عام 1758، وهو أول نموذج يوضح تدفق السلع والخدمات بين القطاعات الاجتماعية. قسّم المجتمع إلى ثلاث طبقات: الطبقة المنتجة (المزارعون)، وطبقة الملاك (الذين يحصلون على الربح)، والطبقة العقيمة (التجار والصناع). أوضح الجدول كيف يتم توليد "الناتج الصافي" في المزارع، ثم كيف ينتقل هذا الفائض لشراء المصنوعات ودفع الإيجارات، مما يضمن استمرار الدورة الاقتصادية (Vardi, 2012).

كان كيناي يؤمن بوجود قوانين يمكن التنبؤ بها تحكم النشاط الاقتصادي، تماماً كالدورة الدموية في الجسم. جادل بأن أي عائق يمنع تدفق الثروة من الملاك إلى المزارعين سيؤدي إلى كساد اقتصادي. لقد وضع هذا الجدول الأساس لفهم "الاعتماد المتبادل" بين القطاعات، وهي الفكرة التي استندت إليها لاحقاً نماذج الحسابات القومية الحديثة (McLean, 2018; Vardi, 2012). كما ركز كيناي على فكرة أن الثروة تدور في المجتمع بفضل الإنتاج الزراعي المستدام، وهو ما أثر بعمق على تفكير الاقتصاديين اللاحقين في كيفية توزيع الدخل القومي (Vardi, 2012).

ثالثاً. بيير سامويل دو بونت دي نيمور: فيلسوف السياسة الفيزيوقراطية

لعب دو بونت دي نيمور دوراً حيوياً في تحويل أفكار كيناي المجردة إلى خطاب سياسي واقتصادي مفهوم لصناع القرار. ساهمت كتاباته في ترسيخ الفيزيوقراطية كمنهج للإصلاح الزراعي والتجارة الحرة في فرنسا. أدرك دو بونت أن الفيزيوقراطية ليست مجرد نظرية حول الزراعة، بل هي فلسفة للحكم الرشيد القائم على احترام الملكية والحرية (Vardi, 2012). نادى بضرورة إجراء تغييرات هيكلية في النظام الإداري الفرنسي ليعكس المبادئ الطبيعية، معتبراً أن قوة الأمة تكمن في قدرتها على تعظيم "الناتج الصافي" من خلال تحرير التجارة الداخلية والخارجية. التزامه بالتجارة الحرة كان نابعاً من إيمانه بأنها تسمح للموارد بالوصول إلى أعلى قيمتها الطبيعية، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي والنمو طويل الأمد (Vardi, 2012).

رابعاً. آن روبرت جاك تورجو: التحديات العملية للإصلاح الفيزيوقراطي

مثل تورجو ذروة التطبيق العملي للفيزيوقراطية بصفته رجل دولة ومراقب عام للمالية. حاول تنفيذ إصلاحات جذرية تعكس الأيديولوجيا الفيزيوقراطية، مثل إلغاء "السخرة" (العمل القسري) وتحرير تجارة الحبوب وفرض الضريبة الواحدة على الأرض (Vardi, 2012). ومع ذلك، واجه تورجو مقاومة شرسة من النبلاء وطوائف الحرفيين الذين تضررت مصالحهم من هذه السياسات الليبرالية. ورغم فشل بعض إصلاحاته بسبب الضغوط السياسية والمواسم الزراعية السيئة، إلا أن تركيزه على الحرية الاقتصادية مثل لحظة فاصلة في الانتقال من الفيزيوقراطية إلى المدرسة الكلاسيكية. تجربته تظل درساً في صعوبة تطبيق النظريات الفلسفية في بيئات اقتصادية واجتماعية معقدة ومقاومة للتغيير (McLean, 2018; Vardi, 2012).

خامسا. الجسر إلى الاقتصاد الكلاسيكي: أثر الفيزيوقراطية على آدم سميث

يمثل الانتقال من الفكر الفيزيوقراطي إلى الاقتصاد الكلاسيكي مرحلة لافتة في تطور النظرية الاقتصادية. تظهر العلاقة بين الفيزيوقراطية وعمل آدم سميث في "ثروة الأمم" بشكل جلي؛ فرغم أن سميث انتقد حصر الإنتاجية في الزراعة، إلا أنه استعار منهم مفهوم "الحرية الاقتصادية" (Laissez-faire) وفكرة النظام العفوي للسوق (Vardi, 2012). وسّع سميث النطاق ليعتبر العمل البشري في شتى القطاعات مصدراً للقيمة، لكنه ظل مديناً للفيزيوقراطيين في فهمه لتراكم رأس المال وتوزيع الدخل (McLean, 2018; Vardi, 2012). كما أن نظريات ديفيد ريكاردو حول الربح والقيمة تأثرت بالنقاشات الفيزيوقراطية حول إنتاجية الأرض، مما جعل الفيزيوقراطية اللبنة الأولى التي قام عليها صرح الاقتصاد الكلاسيكي (Ren, 2018; Vardi, 2012&Chen).

سادسا. النقد الموجه للمدرسة الفيزيوقراطية: حدود "المركزية الزراعية"

واجهت الفيزيوقراطية انتقادات حادة من قبل الاقتصاديين اللاحقين بسبب نظرتها الضيقة. انتقد آدم سميث وصف الصناعة بـ "العقيمة"، مؤكداً أن الصانع يضيف قيمة حقيقية للمادة الخام من خلال عمله (Rössel, 2017; Vardi, 2012). كما طعن ريكاردو في جدوى "الضريبة الواحدة"، مشيراً إلى أن تعقيدات ملكية الأراضي وتفاوت خصوبتها يجعلان تطبيقها أمراً غير عملي في اقتصاد صناعي ناشئ (Ren, 2018; Chyrak, 2022&Chen). ومع ظهور الثورة الصناعية، بدا أن

التركيز الحصري على الزراعة يتجاهل القوى المحركة الجديدة للاقتصاد مثل الآلات والتكنولوجيا، مما أدى في النهاية إلى تراجع هذه المدرسة لصالح نظريات أكثر شمولية (McLean, 2018; Rissel, 2017).

لا يزال إرث الفيزيوقراطية يتردد في الاقتصاد الحديث؛ ففكرتهم حول "الضريبة على قيمة الأرض" لا تزال تجذب الاقتصاديين الذين يبحثون عن أنظمة ضريبية عادلة لا تعيق الاستثمار (McLean, 2018; Vardi, 2012). كما أن رؤيتهم للأرض كمصدر أصيل للقيمة تتقاطع مع النقاشات المعاصرة حول الاقتصاد البيئي، الاستدامة، والأمن الغذائي (McLean, 2018; Ren, 2018; Vardi, 2012&Chen). لقد وضع الفيزيوقراطيون حجر الأساس لفكرة أن الاقتصاد نظام ذاتي التنظيم يجب أن يعمل في انسجام مع البيئة الطبيعية، وهو درس لا يزال العالم الحديث يحاول استيعابه في ظل الأزمات المناخية الراهنة.

ختاماً، تكشف الفيزيوقراطية عن محاولة عبقرية لتنظيم المجتمع وفقاً لقوانين الطبيعة. ورغم قصورها في فهم دور الصناعة، إلا أنها نجحت في انتزاع الاقتصاد من براثن السياسة الاستبدادية، وجعلته علماً قائماً على التحليل والنمذجة. إن المبادئ التي أرساها كيناي وتورجو وزملاؤهما حول "الناتج الصافي" والحرية الاقتصادية تظل ركائز أساسية في فهمنا لكيفية عمل الأسواق وتفاعل الإنسان مع الموارد الطبيعية، مما يؤكد أن الفيزيوقراطية لم تكن مجرد مدرسة فرنسية قديمة، بل كانت فجر الاقتصاد الحديث.

ال

المراجع:

- Chen, A. and Ren, Q. (2018). On Natural Value Theory of Physiocracy: A Perspective of Marx's Ecological Economics.. <https://doi.org/10.2991/icmess-18.2018.30>
- Chyrak, I. (2022). David Ricardo – recognized leader in classical political economy (to the 250th anniversary of his birth). Herald of Economics, (1), 171-190. <https://doi.org/10.35774/visnyk2022.01.171>
- McLean, I. (2018). The Politics of Land Value Taxation., 185-202. <https://doi.org/10.1093/oso/9780199609222.003.0011>
- Rössel, J. (2017). Labor Theory of Value., 1-3. <https://doi.org/10.1002/9781118430873.est0201>
- Vardi, L. (2012). The Physiocrats and the World of the Enlightenment.. <https://doi.org/10.1017/cbo9781139108645>
- Whitaker, J. (2001). Henry George and Classical Growth Theory: A Significant Contribution to Modeling Scale Economies. American Journal of Economics and Sociology, 60(1), 11-24. <https://doi.org/10.1111/1536-7150.00052>

المحور السادس: الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

تمهيد:

يُعد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي حجر الزاوية الذي قامت عليه العلوم الاقتصادية الحديثة، حيث تبلور هذا الفكر في خضم تحولات جذرية شهدتها القارة الأوروبية في أواخر القرن الثامن عشر. لم يكن ظهور هذا المذهب مجرد ترف فكري، بل كان استجابة مباشرة لـ "الثورة الصناعية" التي غيرت وجه العالم. في ذلك الوقت، بدأت المجتمعات تتحول من النظم الإقطاعية والزراعية التقليدية، حيث كان الإنتاج يعتمد على الأرض والجهد العضلي المباشر، إلى مجتمعات صناعية معقدة تعتمد على الآلة وتقسيم العمل والمصانع الكبرى.

هذا التحول البيئي خلق ديناميكيات اجتماعية واقتصادية لم تعهدها البشرية من قبل؛ فظهرت طبقات اجتماعية جديدة (مثل الطبقة البرجوازية والطبقة العاملة)، وتوسعت المدن، وزادت وتيرة التبادل التجاري. وبينما كانت الأفكار الاقتصادية السابقة مبعثرة وتفتقر إلى التنظيم المنهجي، جاء الكلاسيكيون ليضعوا القوانين العلمية التي تفسر كيفية عمل هذه المنظومة الجديدة. لقد تأثر هذا العصر بكبار المفكرين مثل آدم سميث الذي يعتبر الأب الروحي لهذا العلم، وديفيد ريكاردو الذي عمق التحليل الرياضي والمنطقي، وجون ستيوارت ميل الذي حاول الموازنة بين الكفاءة والعدالة. إن هذه الفترة لم تشهد فقط ولادة نظريات السوق، بل شهدت ولادة "الاقتصاد السياسي" كعلم مستقل يسعى لفهم القوانين الطبيعية التي تحكم إنتاج وتوزيع الثروة في المجتمع (Singh & Singh, 2023; Abdwlgilil & Taib, 2024).

السياق السياسي والاقتصادي:

لا يمكن فصل الفكر الكلاسيكي عن المناخ السياسي والثقافي الذي ساد عصر التنوير. فقد كانت السيادة الفكرية في ذلك الوقت تميل نحو تمجيد العقل البشري، والمطالبة بالحرية الفردية، والتشكيك في السلطات المطلقة. سياسياً، كانت الدول تتحرك نحو الديمقراطية الليبرالية وتفكيك القيود التي فرضها النظام "الميركنتلي" (التجاري)، وهو نظام كان يقوم على تدخل الدولة القوي في الاقتصاد وحماية التجارة الوطنية من أجل مراكمة الذهب والفضة.

جاء الاقتصاد الكلاسيكي كثورة فكرية ضد هذا التدخل، حيث جادل رواده بأن تقييد التجارة يضر بالرفاهية العامة. في هذا السياق، كانت الرأسمالية تنمو كنمط إنتاج مهيمن، مما تطلب إطارًا نظريًا يبرر حرية التجارة، والمبادرة الفردية، وحماية الملكية الخاصة. كان الفلاسفة الاقتصاديون في ذلك الوقت يعتقدون أن هناك "نظامًا طبيعيًا" يحكم العلاقات الاقتصادية، تمامًا كما تحكم قوانين الفيزياء الكون. لذا، ركزوا على أن الأسواق، إذا تركت لحريتها دون قيود حكومية، فإنها قادرة على تحقيق التوازن الذاتي والنمو المستدام. هذا المناخ شجع على صياغة مفاهيم "العقد الاجتماعي" و"الليبرالية الاقتصادية"، حيث يصبح دور الدولة حارسًا خارجيًا للسوق وليس لاعبًا فيه، مما مهد الطريق لنمو الثروات القومية وزيادة الكفاءة الإنتاجية عبر التنافس الحر (Singh & Singh, 2023; Abdwlgilil & Taib, 2024).

أولاً: أسس الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

أ. المبادئ الرئيسية للاقتصاد الكلاسيكي

يرتكز الاقتصاد الكلاسيكي على مجموعة من الأعمدة التي تفسر كيفية عمل الاقتصاد الكلي. أول هذه المبادئ هو "اليد الخفية"، وهي الاستعارة الأشهر لأدم سميث؛ حيث يرى أن الفرد، بسعيه الأناني لتحقيق ربحه الخاص، ينتهي به المطاف إلى خدمة المجتمع بأفضل صورة ممكنة، لأن السوق يوجه الموارد نحو الاحتياجات الفعلية للناس عبر آلية الأسعار. المبدأ الثاني هو الليبرالية الاقتصادية (Laissez-faire)، والتي تنادي بضرورة تقليص دور الدولة إلى أدنى مستوياته، بحيث تقتصر مهامها على الدفاع الوطني، وتطبيق القانون، وبناء البنى التحتية التي لا يقدر القطاع الخاص على توفيرها، معنقدين أن أي تدخل إداري في الأسعار أو الأجور سيؤدي حتمًا إلى تشوهات اقتصادية وفقدان للكفاءة.

كذلك، يركز الكلاسيكيون على التنظيم الذاتي للسوق؛ فالسوق عندهم يميل دائمًا نحو التوازن في الأمد الطويل. إذا حدث فائض في سلعة ما، تنخفض أسعارها مما يقلل الإنتاج ويزيد الطلب حتى يختفي الفائض. وأخيرًا، تأتي نظرية العرض والطلب لتكون المحرك الأساسي؛ حيث يُعتقد أن العرض يخلق الطلب الخاص به (قانون ساي)، وأن التفاعل الحر بين المنتجين والمستهلكين هو الذي يحدد

السعر العادل والكمية المثلى. هذه المبادئ مجتمعة شكلت عقيدة مفادها أن المنافسة الكاملة هي الضامن الوحيد لمنع الاحتكار ولضمان وصول السلع إلى المستهلك بأقل تكلفة وأعلى جودة ممكنة (Singh & Singh, 2023; Maneschi, 2008; Abdwlgilil & Taib, 2024; King, 2013).

ب. مقارنة القيمة وخلق الثروة:

اهتم الكلاسيكيون بعمق بمسألة "القيمة": ما الذي يجعل السلعة باهظة الثمن أو رخيصة؟ قدم آدم سميث وديفيد ريكاردو "نظرية القيمة في العمل"، مفادها أن قيمة أي سلعة تتحدد بشكل أساسي بكمية العمل (الساعات والجهد) المبذول في إنتاجها. كانت هذه النظرية ثورية لأنها نقلت مصدر الثروة من الذهب والأرض إلى "الإنسان" وجهده الإنتاجي. كما ركزوا على تراكم رأس المال كشرط مسبق للنمو؛ فالأرباح التي يحققها الرأسماليون لا يجب أن تُستهلك، بل تُعاد زراعتها في الاقتصاد كاستثمارات لشراء آلات جديدة وتوظيف عمالة إضافية، مما يؤدي إلى زيادة "الثروة الأممية".

وفيما يخص التجارة الدولية، قدم ريكاردو واحدة من أهم النظريات في التاريخ وهي "الميزة النسبية". جادل ريكاردو بأن التجارة ليست لعبة صفرية (يربح فيها واحد ويخسر الآخر)، بل هي تبادل منفعة. حتى لو كانت دولة ما أقل كفاءة في إنتاج كل شيء مقارنة بدولة أخرى، فإنها تستفيد إذا تخصصت في إنتاج السلع التي تكون فيها "أقل سوءاً" مقارنة بغيرها. هذا التخصص الدولي يؤدي إلى زيادة الإنتاج العالمي الكلي وخفض الأسعار للجميع. إن خلق الثروة عند الكلاسيكيين هو عملية تراكمية تعتمد على الادخار، الاستثمار، حرية التجارة، والابتكار المستمر في طرق الإنتاج (Meoqui, 2011; Clark, 2020; Abdwlgilil & Taib, 2024; King, 2013; Bouare, 2008).

ثانياً: أبرز الاقتصاديين الكلاسيكيين وإسهاماتهم

أ. آدم سميث وديفيد أ. آدم سميث (1723-1790): مؤسس علم الاقتصاد الحديث: يُعتبر آدم سميث الأب الروحي للاقتصاد السياسي، ولم تكن مساهمته مجرد نظريات اقتصادية، بل كانت رؤية فلسفية شاملة للمجتمع. في كتابه العمدة "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" (1776)، أحدث سميث ثورة فكرية بنقله لمفهوم الثروة من مجرد تراكم الذهب والفضة (كما كان يعتقد

الميركنثيون) إلى "الإنتاج السنوي للعمل". جادل سميث بأن الثروة تقاس بمستوى معيشة الفرد وقدرة المجتمع على توفير السلع والخدمات.

أهم مفاهيمه هي "اليد الخفية"، وهي فكرة عبقرية تشرح كيف ينتظم المجتمع تلقائياً. يرى سميث أن الفرد عندما يسعى لتحقيق ربحه الخاص، فإنه يدفع بقوة خفية لتعزيز مصلحة المجتمع دون أن يقصد ذلك. فصانع الخبز لا يوفره لنا رافةً بنا، بل سعياً للربح، ولكن لكي يربح، يجب عليه تقديم خبز جيد بسعر مقبول، مما يفيد المستهلك في النهاية. هذا النظام العفوي يؤدي إلى تخصيص الموارد بكفاءة تفوق أي تخطيط مركزي.

إسهام آخر محوري هو "تقسيم العمل". عبر مثاله الشهير عن "مصنع الدبابيس"، أوضح سميث أن تقسيم العملية الإنتاجية إلى مهام صغيرة متخصصة يزيد الإنتاجية بشكل هائل لثلاثة أسباب: زيادة مهارة العامل، توفير الوقت الضائع في التنقل بين المهام، واختراع آلات تسهل العمل. لكن سميث لم يكن رأسمالياً أعمى؛ فقد حذر من أن تقسيم العمل المفرط قد يجعل العمال "أغبياء وجاهلين" ما لم تتدخل الدولة لتوفير التعليم.

وفيما يخص دور الدولة، وضع سميث أسس الليبرالية الاقتصادية. رأى أن وظائف الحكومة يجب أن تقتصر على ثلاثة مجالات: الدفاع ضد العدوان الخارجي، إقامة العدل وحماية الملكية، وبناء المؤسسات العامة والبنى التحتية التي لا يربح منها القطاع الخاص. وضع سميث حجر الأساس لنظرية القيمة، مفرقاً بين "القيمة الاستعمالية" و"القيمة التبادلية"، مما مهد الطريق لمن جاء بعده (Maneschi, 2008; Clark, 2020).

ب. ديفيد ريكاردو (1772-1823): مهندس التجارة الدولية والقيمة: إذا كان سميث هو الفيلسوف، فإن ديفيد ريكاردو هو المنظر الصارم الذي أدخل المنهج التجريدي والرياضي إلى الاقتصاد. في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" (1817)، ركز ريكاردو على كيفية توزيع الثروة بين طبقات المجتمع الثلاث: العمال (الأجور)، الرأسماليين (الأرباح)، وملاك الأراضي (الريع)

أعظم إسهاماته هي "نظرية الميزة النسبية". قبل ريكاردو، كان الاعتقاد السائد أن الدولة يجب أن تنتج ما تتفوق فيه بشكل مطلق. لكن ريكاردو أثبت منطقياً أن التجارة تفيد الجميع حتى لو كانت

دولة ما تنتج كل شيء بتكلفة أعلى من غيرها. فالتخصص في السلعة التي تمتلك فيها الدولة "أقل تفوق" أو "أكبر تفوق" نسبي، ثم التبادل، يؤدي لزيادة الرفاهية العالمية. هذه النظرية هي الأساس الفكري للعولمة المعاصرة.

كما طور ريكاردو "نظرية القيمة في العمل" بشكل أكثر دقة من سميث، مؤكداً أن القيمة التبادلية للسلع تتحدد بالعمل الضروري لإنتاجها، بما في ذلك العمل المختزن في الآلات. ومن هنا استنتج "قانون الحديد للأجور"، الذي يرى أن الأجور تميل دائماً للنزول إلى مستوى الكفاف بسبب نمو السكان.

إسهام ريكاردو الآخر هو "نظرية الربح". جادل بأن الربح ينشأ بسبب محدودية الأراضي الخصبة؛ فمع نمو السكان، يضطر لزراعة أراضٍ أقل جودة، مما يرفع تكلفة الإنتاج ويمنح أصحاب الأراضي الخصبة "ربحاً" ناتجاً فقط عن ندرة الأرض وليس عن مجهودهم. أدى هذا التحليل لعداء ريكاردو لـ "قوانين الحبوب" البريطانية، حيث رأى أن حماية الزراعة ترفع الربح وتقلص الأرباح وتخنق النمو الصناعي. إن فكر ريكاردو حول كيفية تقاسم الدخل القومي لا يزال يغذي النقاشات حول تفاوت الثروة حتى اليوم. (Chyrak, 2022; Bouare, 2008)

ج. توماس مالتوس (1766-1834): نبي الندرة والتشاؤم الاقتصادي: يحتل توماس مالتوس مكانة فريدة ومثيرة للجدل في الفكر الكلاسيكي. في كتابه الشهير "مقالة عن مبدأ السكان" (1798)، قدم مالتوس رؤية قاتمة تتعارض مع تفاؤل عصر التنوير. جادل مالتوس بأن هناك ميلاً طبيعياً لدى البشر للتكاثر بشكل يفوق قدرة الأرض على إنتاج الغذاء.

صاغ مالتوس نظريته بناءً على فجوة حسابية: السكان ينمون بمتوالية هندسية (1، 2، 4، 8...) بينما إنتاج الغذاء ينمو بمتوالية حسابية (1، 2، 3، 4...). والنتيجة الحتمية وفقاً له هي أن الفقر والجوع ليسا نتاجاً لسوء تنظيم المجتمع أو جشع الأغنياء، بل هما "قوانين طبيعية" لإعادة التوازن. رأى مالتوس نوعين من الموانع لنمو السكان: "الموانع الوقائية" كالعفة وتأخير الزواج، و"الموانع الإيجابية" كالأوبئة والحروب والمجاعات التي تقضي على الفائض السكاني.

أثرت أفكار مالتوس بعمق على السياسات العامة؛ فقد عارض "قوانين الفقراء" في إنجلترا، معتقداً أن مساعدة الفقراء مالياً ستشجعهم على الإنجاب، مما يزيد من معاناتهم في الأمد الطويل. وعلى الرغم من أن الثورة التكنولوجية في الزراعة أثبتت خطأ توقعاته الزمنية، إلا أن مالتوس كان أول من نبه العالم إلى "حدود النمو" وندرة الموارد الطبيعية، وهو ما نعيشه اليوم في نقاشات التغير المناخي والأمن الغذائي.

بالإضافة للسكان، ساهم مالتوس في نظرية الاقتصاد الكلي عبر مفهوم "تقص الاستهلاك". اختلف مع ريكاردو، وجادل بأن الطلب الكلي قد يكون أحياناً غير كافٍ لامتصاص كل الإنتاج، مما يؤدي لركود اقتصادي. كانت هذه الفكرة سابقة لعصرها، حيث استلهم منها جون ماينارد كينز بعد قرن كامل لتطوير نظرياته حول الكساد. مالتوس جعل الاقتصاد يُلقب بـ "العلم الكئيب"، لكنه وضع يد العالم على جرح النزاع بين النمو الديموغرافي والموارد المحدودة. (Clark, 2020)

د. جون ستيوارت ميل (1806-1873): فيلسوف الليبرالية والعدالة الاجتماعية: يمثل جون ستيوارت ميل قمة النضج والتحول في المدرسة الكلاسيكية. في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" (1848)، لم يكتفِ ميل بجمع أفكار سميث وريكاردو، بل أضاف إليها أبعاداً إنسانية واجتماعية. كان ميل يحاول التوفيق بين قوانين السوق الصارمة وبين القيم الأخلاقية لـ "النفعية" (تحقيق أكبر قدر من السعادة).

أهم تفرقة وضعها ميل هي التمييز بين قوانين الإنتاج وقوانين التوزيع. رأى ميل أن قوانين الإنتاج (مثل ندرة الموارد وكفاءة العمل) هي قوانين طبيعية لا يمكن تغييرها. أما توزيع الثروة، فهو مسألة تتعلق بالمؤسسات البشرية، والعادات، والقوانين. وبناءً على ذلك، جادل ميل بأنه يمكن للمجتمع أن يتدخل عبر الضرائب والتشريعات لإعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة دون تدمير حوافز الإنتاج. كان هذا تطوراً هائلاً عن الكلاسيكية المتشددة التي ترفض أي تدخل.

دافع ميل بقوة عن الحرية الفردية وحقوق الملكية، لكنه في الوقت نفسه كان من أوائل الذين نادوا بحقوق العمال، والتعليم الإلزامي، وحتى المساواة للمرأة. كما طرح فكرة "الحالة الساكنة" للاقتصاد؛ حيث رأى أن النمو الاقتصادي المستمر قد يتوقف في النهاية، ولكن بدلاً من أن يكون ذلك

كارثة (كما رأى مالتوس)، اعتبره ميل فرصة للبشرية للتركيز على الفن، الثقافة، والعدالة بدلاً من مجرد الصراع على مراكمة الثروة.

ميل هو من وضع الأسس لما نعرفه اليوم بـ "اقتصاد الرفاه". "دعا إلى تدخل الدولة في حالات معينة، مثل معالجة الاحتكارات وحماية البيئة وتوفير السلع العامة. وبذلك، لم يعد الاقتصاد في نظره مجرد علم للإنتاج، بل أداة لتحسين الحالة البشرية. يظل ميل الجسر الذي عبر منه الفكر الاقتصادي من الفردية المطلقة في القرن الثامن عشر إلى الليبرالية الاجتماعية والوعي بالمسؤولية المجتمعية في العصر الحديث. (Abdwlglil & Taib, 2024; Clark, 2020)

ثالثاً: الاقتصاد الكلاسيكي وعلاقته بالفكر الحديث

لقد شكلت المبادئ الكلاسيكية الأساس الذي بنيت عليه كل المدارس اللاحقة، سواء من خلال التبنّي أو النقد. المدرسة النيوكلاسيكية، التي تهيمن على الأكاديميا اليوم، أخذت عن الكلاسيكيين إيمانهم بكفاءة السوق والحرية الفردية، لكنها طورت "التحليل الحدي (Marginalism)" لتجاوز ثغرات نظرية القيمة في العمل. فبينما ركز الكلاسيكيون على تكلفة الإنتاج (الماضي)، ركز النيوكلاسيكيون على "المنفعة" التي يحصل عليها المستهلك (المستقبل).

من جهة أخرى، نجد أن الاقتصاد الكينزي نشأ كرد فعل على الفشل الاقتصادي في "الكساد الكبير"، حيث انتقد كينز الفكرة الكلاسيكية القائلة بأن السوق ينظم نفسه ذاتياً دائماً. ومع ذلك، لا تزال "الكلاسيكية الجديدة (New Classical Economics)" "تعيد إحياء الأفكار الأصلية لأدم سميث، خاصة فيما يتعلق بالتوقعات العقلانية وعدم جدوى التدخل الحكومي النقدي في الأمد الطويل. إن السياسات المعاصرة التي تنادي بالخصخصة، وتحرير التجارة العالمية، وتقليص عجز الموازنة، هي في جوهرها تطبيقات حديثة للأفكار التي صيغت قبل قرنين من الزمان. بعبارة أخرى، يظل الفكر الكلاسيكي هو "اللغة الأم" التي يتحدث بها الاقتصاديون، حتى أولئك الذين يحاولون تعديل قواعدها (VALENTE, 2025; Waligorski, 2014).

رابعاً: نقد الاقتصاد الكلاسيكي:

واجهت المدرسة الكلاسيكية انتقادات لاذعة، كان أبرزها من كارل ماركس .استخدم ماركس "نظرية القيمة في العمل" التي وضعها الكلاسيكيون أنفسهم ليثبت وجود "فائض القيمة"؛ أي أن الرأسماليين يستولون على جزء من مجهود العمال دون مقابل، مما يؤدي إلى تراكم الثروة في يد فئة قليلة وفقر الأغلبية. اعتبر ماركس أن التناقضات الداخلية في النظام الكلاسيكي (مثل الأزمات الدورية والبطالة) ستؤدي حتماً إلى انهياره.

كما انتقدت المدارس التاريخية والمؤسسية الافتراضات الكلاسيكية حول "الإنسان الاقتصادي" (Homo Economicus) الذي يتصرف دائماً بعقلانية تامة لتحقيق مصلحته. جادل هؤلاء بأن البشر يتأثرون بالعادات، والثقافة، والمؤسسات، وليس فقط بالأسعار. بالإضافة إلى ذلك، أثبت الواقع وجود ما يسمى بـ "إخفاقات السوق" (Market Failures)، مثل الاحتكارات التي تقضي على المنافسة، والتلوث (الآثار الخارجية) الذي لا يدخل في حسابات الربح والخسارة، وهي أمور لم يعطيها الكلاسيكيون اهتماماً كافياً. هذه الانتقادات دفعت العلم الاقتصادي للتطور ليشمل دراسة دور الدولة في تصحيح هذه الإخفاقات وحماية التوازن الاجتماعي. (Roncaglia, 2009; Bouare, 2008)

خامساً: السياسات الاقتصادية الكلاسيكية وأثرها

تُرجمت الأفكار الكلاسيكية إلى سياسات واقعية غيرت مسار التاريخ في القرن التاسع عشر. كان الحدث الأبرز هو إلغاء قوانين الحبوب (Corn Laws) في بريطانيا عام 1846، وهو نصر كبير لريكاردو وأتباعه. كانت هذه القوانين تفرض ضرائب عالية على القمح المستورد لحماية الملاك العقاريين، ولكن إلغائها فتح الباب أمام عصر التجارة الحرة العالمي، مما خفض أسعار الغذاء للعمال وزاد من تنافسية الصناعة البريطانية.

هذا التوجه نحو العولمة الأولى شجع دولاً كثيرة على خفض القيود الجمركية واعتماد "قاعدة الذهب" لضمان استقرار العملات. ومع ذلك، كان لهذا الأثر جانب مظلم؛ فقد استُخدمت دعوات التجارة الحرة أحياناً لتبرير الاستعمار، حيث فُرِضت هذه المبادئ على المستعمرات لضمان تدفق المواد الخام إلى أوروبا وفتح أسواق للمنتجات الصناعية الغربية. أدت هذه السياسات إلى تسريع الثورة الصناعية في الغرب، لكنها خلقت فجوات اقتصادية بين الدول الصناعية والدول النامية لا تزال آثارها واضحة

حتى اليوم. لقد أثبتت التجارة الحرة أنها محرك قوي للنمو، ولكنها تتطلب إطاراً عادلاً لضمان عدم تحولها إلى أداة للهيمنة.(Abdwljlil & Taib, 2024; Estupiñan, n.d.)

لا يزال إرث سميث وريكاردو وميل حياً في كل مؤسسة اقتصادية دولية اليوم، من صندوق النقد الدولي إلى منظمة التجارة العالمية. مفاهيم مثل حرية الحركة للسلع ورؤوس الأموال، وكفاءة الأسواق المالية، وأهمية حقوق الملكية هي صدى مباشر للفكر الكلاسيكي. في العصر الرقمي، نجد النقاشات حول "حقوق الملكية الفكرية" هي امتداد للنقاش الكلاسيكي حول حماية ثمار العمل والابتكار.

علاوة على ذلك، فإن الجدل القائم حول عجز الموازنة والدين العام يعود في جذوره إلى التحذيرات الكلاسيكية من مخاطر إنفاق الدولة غير المنتج. حتى في القضايا البيئية، نجد أن الحلول القائمة على السوق (مثل تجارة انبعاثات الكربون) تعتمد على المنطق الكلاسيكي في استخدام "الحوافز" و"آلية الأسعار" لتعديل السلوك البشري. إن الفكر الكلاسيكي لم يمت، بل تطور ليصبح البنية التحتية التي نفكر من خلالها في مشاكلنا الاقتصادية المعاصرة. لقد علمنا الكلاسيكيون أن الاقتصاد ليس مجرد أرقام، بل هو دراسة لكيفية تعاون البشر في مجتمع واسع لتحسين شروط حياتهم المادية (Waligorski, 2014; VALENTE, 2025).

ختاماً، قدمت هذه المحاضرة رحلة في أعماق الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، بدءاً من جذوره التاريخية في الثورة الصناعية وصولاً إلى بصماته الدائمة في عالمنا المعاصر. لقد نجح الكلاسيكيون في تحويل الملاحظات العشوائية حول الأسواق إلى علم رصين يعتمد على قوانين العرض والطلب، والقيمة، والميزة النسبية. ورغم أن الزمن كشف عن ثغرات في نظرياتهم فيما يخص العدالة الاجتماعية وإخفاقات السوق، إلا أن رؤيتهم لـ "اليد الخفية" والحرية الاقتصادية تظل من أقوى الأفكار التي شكلت التاريخ البشري. إن فهم الاقتصاد الكلاسيكي ليس مجرد دراسة للتاريخ، بل هو ضرورة لفهم التحديات الحالية؛ فالسؤال حول متى يجب أن تتدخل الدولة ومتى يجب أن تترك السوق لشأنه لا يزال هو السؤال الجوهرى في القرن الحادي والعشرين. تظل إسهامات سميث ورفاقه منارة ترشدنا لفهم كيف تُخلق الثروات وكيف يمكن للأمم أن تزدهر في عالم مترابط.

المراجع:

- Abdwlglil, N. and Taib, S. (2024). The Development of Modern Classical Trade Theories and Contribution to Understanding Trade Patterns and Trade Exchange Processes in the Global Economy. *ISTJ*, 34(1), 1-18.
<https://doi.org/10.62341/nasf1817>
- Bouare, O. (2008). An Evaluation of David Ricardo's Theory of Comparative Costs: Direct and Indirect Critiques. *SSRN Electronic Journal*.
<https://doi.org/10.2139/ssrn.1313220>
- Chyrak, I. (2022). David Ricardo – recognized leader in classical political economy (to the 250th anniversary of his birth). *Herald of Economics*, (1), 171-190.
<https://doi.org/10.35774/visnyk2022.01.171>
- Clark, C. (2020). On the Priority of Labor Over Capital. *American Journal of Economics and Sociology*, 79(4), 1147-1180. <https://doi.org/10.1111/ajes.12355>
- Estupiñán, J. Economic Impacts of the Free Trade Agreement Between the European Union and Colombia.. <https://doi.org/10.14267/phd.2022009>
- King, J. (2013). Ricardo on Trade. *Economic Papers a Journal of Applied Economics and Policy*, 32(4), 462-469. <https://doi.org/10.1111/1759-3441.12057>
- Maneschi, A. (2008). How Would David Ricardo Have Taught the Principle of Comparative Advantage?. *Southern Economic Journal*, 74(4), 1167-1176.
<https://doi.org/10.1002/j.2325-8012.2008.tb00886.x>
- Meoqui, J. (2011). Comparative Advantage and the Labor Theory of Value. *History of Political Economy*, 43(4), 743-763. <https://doi.org/10.1215/00182702-1430301>
- Roncaglia, A. (2009). Piero Sraffa.. <https://doi.org/10.1057/9780230234697>
- Singh, L. and Singh, S. (2023). Trade and Development in Asia: An Introduction. *Millennial Asia*, 14(3), 311-314. <https://doi.org/10.1177/09763996231196021>
- VALENTE, R. (2025). Knowledge-Based Economy: A Proposal of Different Points of View and Economic Theories Reconciliation Basing on Management Methods Evolution. *Communications of International Proceedings*.
<https://doi.org/10.5171/2025.4520625>
- Waligorski, C. (2014). *Keynesianism.*, 2002-2004.
<https://doi.org/10.1002/9781118474396.wbept0561>

المحور السابع: الفكر الاقتصادي الليبرالي ومراحله

تمهيد:

برز الفكر الاقتصادي الليبرالي كاستجابة نقدية للسياسات الميركانتيلية (التجارية) السائدة والهياكل الإقطاعية خلال أواخر القرن السابع عشر والثامن عشر. ويمكن إرجاع جذوره إلى عصر التنوير الذي تميز بالتركيز على العقلانية، والفردانية، والتشكيك في التدخل الحكومي في الاقتصاد. ومع اندلاع الثورة الصناعية، حدث تحول ملحوظ نحو الاعتراف بأهمية الأسواق الحرة، والحريات الفردية، والمنافسة كمحركات للتقدم الاقتصادي، مما عكس تحولات مجتمعية أوسع في السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية (Scholte, 2012; Gillespie, 2006; Boucher, 2020). ولم يوفر هذا الإطار ركيزة فلسفية للأنشطة الاقتصادية فحسب، بل واجه أيضاً الحاجة الملحة للاستجابة لقضايا الفقر والتفاوتات التي تفاقمت بسبب أنماط الإنتاج الرأسمالية الناشئة.

ستتمحور هذه المحاضرة حول السؤال الجوهرى التالي: كيف تطور الفكر الاقتصادي الليبرالي عبر مراحله المختلفة، وما هي تداعياته على الممارسات الاقتصادية والحوكمة المعاصرة؟

أولاً: أسس الفكر الاقتصادي الليبرالي

أ. الأسواق الحرة والحرية الفردية: يُعد الترابط بين الحرية الاقتصادية والحرية الفردية الركيزة الأساسية التي يقوم عليها الفكر الليبرالي برُمته؛ ففي جوهر هذا الفكر، لا تُعتبر السوق الحرة مجرد آلية تقنية لتوزيع الموارد، بل هي تجسيد مادي لمبدأ الحرية الإنسانية في أرقى صورها. إن الاعتقاد الليبرالي الراسخ يشير إلى أن الأسواق الحرة هي الوسيلة الأساسية والوحيدة التي تضمن للفرد ممارسة سيادته الخاصة، حيث تتيح للناس الانخراط في تبادلات طوعية قائمة على التراضي دون إكراه من سلطة عليا. هذا التصور يرى أن الفرد هو الأقدر على تحديد مصالحه واحتياجاته، وبالتالي فإن سعيه وراء المكاسب الشخصية في سياق سوق مفتوحة ليس فعلاً أنانياً فحسب، بل هو محرك للرفاه الاجتماعي العام (Scholte, 2012; Lafferty, 2024).

إن الحرية الفردية في المنظور الليبرالي تعني امتلاك الفرد الحق في اختيار مهنته، واستخدام ملكيته الخاصة، واستهلاك ما يراه مناسباً، وهذا كله لا يتحقق إلا في ظل نظام يحمي الملكية الخاصة ويقلل من العوائق أمام التجارة. عندما يتفاعل الأفراد في السوق، فإنهم يصيغون علاقات اجتماعية واقتصادية معقدة تُبنى على الثقة المتبادلة والمنفعة المشتركة. وبدون هذه الحرية، يصبح الفرد مجرد ترس في آلة تديرها الدولة، مما يقضي على ملكة الإبداع والمبادرة الشخصية. لذا، يجادل المنظرون بأن أي تقييد لحرية السوق هو في الحقيقة تقييد للحرية الشخصية والسياسية، لأن القدرة على اتخاذ القرار الاقتصادي هي جزء لا يتجزأ من الحق في تقرير المصير. وفي العصر الحديث، تجدد هذا الطرح ليؤكد أن العدالة الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق عبر قمع الحريات الاقتصادية، بل من خلال تمكين الأفراد داخل نظام سوق شفاف يضمن تكافؤ الفرص للجميع.

ب. الدور المحدود للحكومة: تتبنى الليبرالية الاقتصادية موقفاً حذراً، بل ومتشككاً في كثير من الأحيان، تجاه تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. يدعو الاقتصاديون الليبراليون إلى حصر دور الحكومة في "الحد الأدنى"، وهو ما يُعرف غالباً بمفهوم "الدولة الحارسة" التي تقتصر وظائفها على حماية حقوق الملكية، وإنفاذ العقود، وضمان الأمن القومي، وتوفير إطار قانوني يحمي المنافسة من الاحتكارات. الحجة الأساسية هنا هي أن التدخل الحكومي المفرط، سواء عبر الضرائب الباهظة، أو اللوائح التنظيمية المعقدة، أو الدعم المباشر لقطاعات معينة، يؤدي حتماً إلى تشويه كفاءة السوق. (Gillespie, 2006; Amable, 2010)

فعندما تتدخل الدولة لتحديد الأسعار أو توجيه الاستثمارات، فإنها ترسل إشارات خاطئة للمنتجين والمستهلكين، مما يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد وهدر رأس المال. علاوة على ذلك، يرى الليبراليون أن البيروقراطية الحكومية تفتقر إلى الحوافز التي تدفع القطاع الخاص نحو الابتكار؛ فالموظف الحكومي لا يخاطر برأسماله الخاص وبالتالي لا يشعر بضغط المنافسة الذي يولد الكفاءة. إن التدخل الحكومي، وإن كان حسن النية أحياناً بدعوى حماية الفقراء، قد ينتهي بخلق تبعية اقتصادية وخنق لروح المبادرة التي هي أساس النمو الطويل الأمد. ومن ثم، فإن الدولة في المنظور الليبرالي يجب أن تكون "منظماً" لا "لاعباً"، حيث توفر الملعب والقواعد وتترك للفاعلين الاقتصاديين حرية الحركة، معتبرين أن الدولة الأصغر حجماً هي الضمانة الأكيدة لاقتصاد أكثر ديناميكية وازدهاراً وأقل عرضة للفساد البيروقراطي.

ج. المنافسة والابتكار: تعتبر المنافسة هي المحرك القوي والقلب النابض للنظرية الاقتصادية الليبرالية، فهي الأداة التي تضمن تحويل السعي الفردي نحو الربح إلى مصلحة عامة تتمثل في خفض الأسعار وتحسين الجودة. إن الفكرة الجوهرية هنا هي أن المنافسة ليست مجرد صراع بين الشركات، بل هي عملية اكتشاف دائمة للموارد والفرص الجديدة. في نظام السوق، يضطر المنتجون إلى الابتكار المستمر لتقليل التكاليف وتلبية رغبات المستهلكين بشكل أفضل من منافسيهم، وهذا الضغط التنافسي هو ما يدفع عجلة التقدم التكنولوجي والاقتصادي إلى الأمام.

يدعم هذا الطرح الاعتقاد بأن الأسواق هي كيانات ذاتية التنظيم (Self-regulating entities) ؛ فعندما تشتد المنافسة، يتم استبعاد الشركات غير الكفؤة بشكل طبيعي، وتنتقل الموارد تلقائياً إلى أولئك الذين يقدمون قيمة أكبر للمجتمع. هذا التخصيص الكفؤ للموارد هو ما يمنع الركود ويضمن استمرارية النمو. المنافسة أيضاً تعمل كأداة ديمقراطية؛ حيث "يصوت" المستهلكون بأموالهم يومياً لصالح المنتجات الأفضل، مما يجعل السيادة في نهاية المطاف للمستهلك وليس للمنتج أو الدولة. وبدون هذا التنافس، تظهر الاحتكارات التي ترفع الأسعار وتقتل الحافز لدى المبدعين، مما يؤدي إلى تراجع مستوى المعيشة العام. لذا، يرى الليبراليون أن حماية المنافسة من خلال كسر الاحتكارات وفتح الأسواق هو السبيل الوحيد لضمان أن يظل الاقتصاد مبدعاً، متجدداً، وقادراً على مواجهة التحديات المستقبلية.

د. القوانين الطبيعية للاقتصاد: في مرحلة مبكرة من تطور الفكر الليبرالي، صاغ رواد مثل آدم سميث رؤية فلسفية مفادها أن الاقتصاد ليس مجرد بناء عشوائي، بل هو نظام محكوم بـ "قوانين طبيعية" تشبه القوانين التي تحكم الكون المادي. هذه القوانين تشير إلى وجود نظام متأصل وتلقائي ينشأ داخل الأسواق عندما يُترك الأفراد يتصرفون وفقاً لمصالحهم الذاتية تحت مظلة من الحرية. استعار سميث والفيزيوقراط من قبله فكرة أن التدخل في هذه القوانين يفسد التوازن الطبيعي للاقتصاد. (Scholte, 2012; Weisbrot, 2013)

إن مفهوم "اليد الخفية" هو التعبير الأشهر عن هذه القوانين الطبيعية؛ حيث يُقاد الفرد، وهو يسعى فقط لتحقيق مكسبه الخاص، بواسطة يد خفية لتعزيز غاية لم تكن جزءاً من نيته، وهي المصلحة

العامة. هذه القوانين، مثل قانون العرض والطلب وقانون العوائد المتناقصة، تعمل بدقة متناهية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية دون الحاجة لتخطيط مركزي. فعلى سبيل المثال، إذا زاد الطلب على سلعة ما، يرتفع سعرها تلقائياً، مما يشجع المنتجين على زيادة إنتاجها، وهذا التعديل التلقائي يحدث بفضل القوانين الطبيعية للسوق. يرى الفكر الليبرالي أن الفشل الاقتصادي غالباً ما ينتج عن محاولة الحكومات تجاوز هذه القوانين من خلال محاولة التحكم في الأسعار أو الأجور، وهو ما يؤدي دائماً إلى نتائج عكسية. لذا، فإن احترام هذه السنن الاقتصادية والاعتراف بمحدودية العقل البشري في إدراك تعقيدات السوق بالكامل هو أساس الحكمة الاقتصادية الليبرالية.

٥. مبادئ "دعه يعمل (Laissez-Faire)": يمثل مصطلح "دعه يعمل، دعه يمر (Laissez-Passer)" (faire, laissez-passer) الذروة السياسية للفكر الليبرالي، وهو النهج الذي يدعو إلى الانكفاء الكامل للدولة عن التدخل في المعاملات الاقتصادية والتجارة بين الأفراد والدول. نشأ هذا المبدأ كصرخة احتجاج ضد القيود التجارية الميركانتيلية والرسوم الجمركية التي كانت تعيق تدفق السلع. وفي جوهره، يعبر هذا المبدأ عن ثقة مطلقة في قدرة الفرد وفي كفاءة نظام السوق الحر على حل المشكلات الاقتصادية بشكل أكثر فاعلية من أي تدخل خارجي (Oviedo, 2014; Amable, 2010).

لقد أصبح مفهوم "دعه يعمل" السياسة التأسيسية التي بنيت عليها الاقتصادات الليبرالية الكبرى في القرن التاسع عشر، مما أدى إلى موجة غير مسبوقة من العولمة والتبادل التجاري العابر للحدود. ورغم أن هذا المفهوم تعرض لانتقادات واسعة خلال القرن العشرين، خاصة بعد أزمت الكساد، إلا أنه ظل ولا يزال عنصراً مؤثراً في النقاشات الاقتصادية الحديثة، خاصة في سياق "النيوليبرالية" التي تتادي بإزالة العوائق أمام حركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات عالمياً. إن القوة الكامنة في مبدأ "دعه يعمل" تكمن في بساطته؛ فهو يفترض أن الحرية هي القاعدة والتدخل هو الاستثناء الضيق جداً. هذا النهج لا يهدف فقط إلى الكفاءة الاقتصادية، بل يطمح إلى خلق عالم تسوده السلمية من خلال الاعتماد المتبادل بين الشعوب؛ فحيثما تمر السلع والخدمات بحرية، تقل احتمالات الحروب والنزاعات، مما يجعل من الليبرالية الاقتصادية مشروعاً حضارياً شاملاً وليس مجرد نظرية في إنتاج الثروة.

ثانياً: الشخصيات المحورية في الفكر الاقتصادي

أ. آدم سميث (1723-1790): مؤسس النظام الكلاسيكي:

يُعتبر آدم سميث "أب الاقتصاد الحديث"، وقد مثل كتابه "ثروة الأمم" الصادر عام 1776 نقطة تحول جذري في تاريخ الفكر الإنساني. لم يكن سميث مجرد اقتصادي، بل كان فيلسوفاً أخلاقياً سعى لفهم كيف يمكن للمجتمع أن يزدهر في ظل الحرية الفردية. طرح سميث مفهومه الشهير "اليد الخفية" كاستعارة لشرح الكيفية التي يؤدي بها سعي الأفراد لتحقيق مصالحهم الذاتية إلى تعظيم المنفعة العامة للمجتمع دون قصد منهم (Scholte, 2012; AKSAKAL, 2020). بالنسبة لسميث، السوق ليس ساحة للفوضى، بل هو آلية منظمة تعمل بكفاءة عندما تُرفع عنها قيود الدولة الميركانتيلية.

علاوة على ذلك، وضع سميث أسس الإنتاجية الحديثة من خلال تحليله لـ "تقسيم العمل". جادل سميث بأن تخصص العمال في مهام محددة داخل العملية الإنتاجية يؤدي إلى زيادة هائلة في الكفاءة والمهارة، مما يرفع من ثروة الأمم بشكل تراكمي. ورغم دفاعه القوي عن الأسواق الحرة، إلا أن سميث لم يكن يدعو إلى غياب كامل للدولة؛ بل أقر بضرورة قيامها بمهام معينة مثل الدفاع، والقضاء، وتوفير البنية التحتية والتعليم التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها بكفاءة (Scholte, 2012; Boucher, 2020). لقد أرسى سميث البرادايغم (النموذج الفكري) الذي سار عليه الاقتصاد الليبرالي لقرنين من الزمان، مؤكداً أن الثروة لا تكمن في الذهب المخزون، بل في قدرة الشعب على الإنتاج والتبادل الحر.

ب. جون ستيوارت ميل (1806-1873): الليبرالية الإنسانية والعدالة

يمثل جون ستيوارت ميل مرحلة نضوج الفكر الليبرالي، حيث حاول التوفيق بين القوانين الصارمة للاقتصاد الكلاسيكي وبين المطالب الاجتماعية الصاعدة في القرن التاسع عشر. في مؤلفه "مبادئ الاقتصاد السياسي"، ميز ميل بين قوانين الإنتاج (التي رآها قوانين طبيعية لا يمكن تغييرها) وقوانين التوزيع (التي رآها نتاجاً للترتيبات والمؤسسات البشرية). هذا التمييز سمح لميل بأن يظل

ليبرالياً متمسكاً بالأسواق الحرة، وفي الوقت نفسه يفتح الباب أمام تدخل الدولة لتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.(Blanton et al., 2015; Lafferty, 2024)

كان ميل مدافعاً شرساً عن الحريات المدنية والفردية، ورأى أن الحرية الاقتصادية هي ضمانه للحريات السياسية. ومع ذلك، وبخلاف الليبراليين المتشددين، اعترف ميل بـ "إخفاقات السوق"، وأيد فكرة فرض الضرائب على الميراث والتدخل لتحسين ظروف العمال والتعليم العام. إن إسهام ميل الجوهري يكمن في دمج النفعية (Utilitarianism) مع الليبرالية، حيث رأى أن السياسات الاقتصادية يجب أن تهدف إلى تحقيق "أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس". هذا التوجه "الليبرالي الاجتماعي" مهد الطريق لاحقاً لدولة الرفاه الحديثة، حيث يتم التوازن بين كفاءة السوق والمسؤولية الأخلاقية تجاه الفئات الضعيفة.(Lafferty, 2024)

ج. فريدريك هايك (1899-1992): المعرفة والحرية والنظام العفوي:

يُعد هايك، أبرز وجوه المدرسة النمساوية، المحامي الأول عن الليبرالية في وجه صعود الأنظمة الشمولية (النازية والشيوعية) في القرن العشرين. في كتابه "الطريق إلى العبودية"، جادل هايك بأن التخطيط المركزي ليس مجرد فشل اقتصادي، بل هو تهديد مباشر للحرية الشخصية. جوهر نظرية هايك يتمثل في فكرة "المعرفة المشتتة"؛ فالجهاز البيروقراطي للدولة لا يمكنه أبداً امتلاك المعرفة الدقيقة بتفضيلات ملايين الأفراد وظروفهم المحلية، بينما تقوم "آلية الأسعار" في السوق الحرة بنقل هذه المعلومات بكفاءة مذهلة.(Kohl & Warner, 2004; Amable, 2010)

طرح هايك مفهوم "النظام العفوي (Spontaneous Order)"، وهو النظام الذي ينشأ نتيجة لأفعال البشر لا لتصميمهم. فمتلما تتطور اللغة والتقاليد تلقائياً، كذلك تتطور الأسواق والقوانين. يرى هايك أن أي محاولة حكومية لفرض "عدالة اجتماعية" من خلال التخطيط ستؤدي بالضرورة إلى استبداد بيروقراطي يخنق الإبداع الفردي. إن إسهام هايك أعاد إحياء الليبرالية الكلاسيكية في القرن العشرين، مؤكداً أن السوق ليس مجرد أداة لتوفير السلع، بل هو "عملية اكتشاف" تضمن الحفاظ على الحرية في عالم معقد وغير مؤكد.(Amable, 2010)

د. ميلتون فريدمان (1912-2006): مدرسة شيكاغو والنيوليبرالية:

لعب ميلتون فريدمان دوراً محورياً في تحويل الليبرالية من نظرية أكاديمية إلى واقع سياسي واقتصادي في السبعينيات والثمانينيات. كان فريدمان الزعيم الروحي لـ "مدرسة شيكاغو"، وقد جادل بقوة بأن الحرية الاقتصادية هي شرط لا غنى عنه للحرية السياسية. اشتهر فريدمان بنظريته "النقدية" (Monetarism)، حيث أثبت أن التضخم هو دائماً وفي كل مكان ظاهرة نقدية تنتج عن زيادة عرض النقود بأكثر من نمو الإنتاج، منتقداً بذلك السياسات الكينزية التي تدعو للإنفاق الحكومي التوسعي (Kohl & Warner, 2004; Amable, 2010).

في كتابه "الرأسمالية والحرية"، دعا فريدمان إلى الخصخصة الشاملة، وإلغاء القيود على الأسواق، واعتماد سعر صرف مرن. كان يرى أن الحكومة يجب أن تبتعد عن إدارة الاقتصاد وتركز فقط على استقرار الكتلة النقدية. إن أفكار فريدمان شكلت حجر الزاوية لما عُرف بـ "الثورة النيوليبرالية" التي قادتها مارجريت تاتشر ورونالد ريغان، والتي استهدفت تقليص حجم الدولة وإطلاق العنان لقوى السوق. ورغم الانتقادات التي وجهت لسياساته بشأن تأثيرها على الخدمات الاجتماعية، إلا أن تأثيره يظل باقياً في معظم البنوك المركزية والمؤسسات المالية الدولية اليوم، حيث يتم إعطاء الأولوية لاستقرار الأسعار وكفاءة القطاع الخاص. (Amable, 2010).

ثالثاً: مراحل الفكر الاقتصادي الليبرالي

أ. الليبرالية الكلاسيكية (القرن 18 - القرن 19)

تزامنت نشأة الليبرالية الكلاسيكية مع بزوغ فجر الثورة الصناعية، وهي المرحلة التي شهدت تحول العالم من أنماط الإنتاج الزراعي والحرفي إلى الإنتاج الآلي الواسع. في هذه الفترة، كان الفكر الليبرالي يمثل ثورة ضد الإقطاع والامتيازات الطبقية والسياسات الميركانتيلية التي كانت تقيد التجارة لصالح الملوك. ركزت هذه المرحلة على مبدأ الفردانية الاقتصادية، معتبرة أن الفرد هو الوحدة الأساسية للتحليل، وأن حرّيته في التملك والتعاقد هي المحرك الوحيد للنمو (Scholte, 2012; Boucher, 2020).

تميزت هذه المرحلة ببنّي سياسات "التجارة الحرة" وتطبيق نموذج "رأسمالية دعه يعمل" (Laissez-faire capitalism) كان الاعتقاد السائد هو أن السوق يمتلك قدرة فطرية على التوازن،

وأن الأزمات هي مجرد اختلالات عابرة يصححها السوق بنفسه دون حاجة لتدخل الدولة. وقد أسهمت هذه الأفكار في تحقيق قفزات هائلة في الإنتاج العالمي وتوسع التجارة الدولية، لكنها في الوقت ذاته أوجدت تحديات اجتماعية قاسية تتعلق بظروف العمل والفقر الحضري، مما جعلها عرضة للنقد اللاحق من قبل المدارس الاشتراكية والكينزية. ومع ذلك، تظل الليبرالية الكلاسيكية هي "الحمض النووي" الذي تشكلت منه كافة النظريات الاقتصادية الحديثة، حيث وضعت مفاهيم الكفاءة والمنفعة والمنافسة في قلب العلم الاقتصادي.

ب. النيوليبرالية أو "الليبرالية الجديدة" (القرن 20).

بعد عقود من الهيمنة الكينزية وتدخل الدولة الواسع في الاقتصاد عقب الحرب العالمية الثانية، شهد أواخر القرن العشرين (تحديداً منذ السبعينيات) عودة قوية للمبادئ الليبرالية ولكن في ثوب جديد يُعرف بـ "النيوليبرالية". جاءت هذه المرحلة كاستجابة لأزمات الركود التضخمي وفشل بعض سياسات دولة الرفاه في الحفاظ على معدلات النمو. تميزت النيوليبرالية بتركيزها الشديد على ثلاثة محاور: إلغاء القيود التنظيمية (Deregulation)، والخصخصة الواسعة لقطاعات الدولة، والعولمة الاقتصادية. (Gillespie, 2006; Rehman et al., 2023)

في هذه المرحلة، لم يعد التركيز فقط على حرية التجارة السلعية، بل امتد ليشمل التحرير الكامل لحركة رؤوس الأموال والخدمات عبر الحدود. لعبت مؤسسات "إجماع واشنطن" (Washington Consensus)، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، دوراً تبشيراً في نشر هذا النموذج، خاصة في الدول النامية التي طُلب منها تطبيق برامج "التكيف الهيكلي". ورغم أن النيوليبرالية أدت إلى دمج الأسواق العالمية وخفض تكاليف الإنتاج، إلا أنها واجهت انتقادات لاذعة بسبب تسببها في زيادة فجوة التفاوت بين الطبقات وحدوث أزمات مالية متكررة نتيجة لغياب الرقابة على الأسواق المالية. (Reinsberg et al., 2019; Blanton et al., 2015) إنها المرحلة التي تحول فيها السوق من "أداة اقتصادية" إلى "منطق اجتماعي" يحكم كافة مناحي الحياة.

ج. الليبرالية المعاصرة (القرن 21):

تُمثل الليبرالية المعاصرة مرحلة "النقد الذاتي" والتكيف مع تعقيدات القرن الحادي والعشرين. في ظل التحديات الوجودية مثل التغير المناخي، واللامساواة المفرطة، والاضطرابات الناجمة عن الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي، بدأ الفكر الليبرالي يبحث عن "طريق ثالث" أو توازن جديد. لم تعد الليبرالية اليوم تنادي بالأسواق الحرة المطلقة كما في السابق، بل تسعى للتوفيق بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية. (Scholte, 2012; Boucher, 2020)

تتميز هذه المرحلة بالاعتراف الصريح بـ "إخفاقات السوق" في التعامل مع السلع العامة (مثل المناخ والصحة). لذا، تدعو الليبرالية المعاصرة إلى تدخلات حكومية "ذكية" لا تخنق السوق ولكن توجهه نحو أهداف مجتمعية، مثل فرض ضرائب الكربون أو تنظيم شركات التكنولوجيا الكبرى لحماية الخصوصية والمنافسة. كما تولي أهمية كبرى لـ "رأس المال البشري" من خلال دعم التعليم والتدريب لمواجهة تقلبات التكنولوجيا. إنها مرحلة تتسم بالمرونة والبراغماتية، حيث تدرك الليبرالية أن بقاءها كمنظومة عالمية يعتمد على قدرتها على معالجة مظالم المهمشين وضمان أن تكون ثمار النمو موزعة بشكل أكثر إنصافاً. (Armada et al., 2001; Rehman et al., 2023)

رابعاً: السياسات الاقتصادية الليبرالية في الممارسة العملية

عند النظر إلى التطبيق الفعلي، نجد أن السياسات الليبرالية قد أنتجت نتائج متباينة تعتمد بشكل كبير على "السياق المؤسسي" لكل دولة. في الدول المتقدمة، ساهمت سياسات تحرير الأسواق في خلق بيئات ابتكارية خصبة، مما أدى إلى ريادة هذه الدول في قطاعات التكنولوجيا والتمويل. ومع ذلك، فإن التجربة في الدول النامية كانت أكثر تعقيداً؛ فالتطبيق السريع والمفاجئ لسياسات السوق دون وجود نظام قضائي قوي أو شبكات أمان اجتماعي أدى في كثير من الأحيان إلى اضطرابات اجتماعية حادة وإضعاف للصناعات المحلية. (Kohl & Warner, 2004; Oviedo, 2014)

تكشف دراسات الحالة أن النجاح الليبرالي لا يتحقق بمجرد "انسحاب الدولة"، بل بوجود "دولة قوية وفعالة" قادرة على إنفاذ القانون وحماية المنافسة. فالتجربة الليبرالية في أمريكا اللاتينية خلال التسعينيات، مثلاً، تختلف جذرياً عن التجربة في دول جنوب شرق آسيا التي عرفت كيف تدمج آليات السوق مع التخطيط الاستراتيجي. إن الجدل القائم اليوم ليس حول "جدوى" السوق، بل حول "كيفية"

تنظيمه لضمان أن يخدم التنمية المستدامة ولا يتحول إلى مصدر للأزمات (Armada et al., 2001).

خامساً: نقد الفكر الاقتصادي الليبرالي

واجه الفكر الاقتصادي الليبرالي، رغم هيمنته الطويلة، انتقادات جوهرية من مدارس فكرية متعددة، لا سيما من المنظور الكينزي والماركسي والمؤسساتي. يجادل النقاد بأن الفرضية الليبرالية القائلة بأن الأسواق "تصح نفسها تلقائياً" هي فرضية مثالية تتجاهل الواقع العملي للأزمات الدورية. فمن وجهة نظر كينزية، يمكن للأسواق أن تقع في فخ "توازن البطالة"، حيث لا يكفي الطلب الفعال لتحريك عجلة الإنتاج، مما يستلزم تدخلاً حكومياً مباشراً لتحفيز الاقتصاد (Farnsworth & Irving, 2018; Blanton et al., 2015).

علاوة على ذلك، يتركز نقد لاذع على قضية "تفاوت الدخل"؛ حيث يرى المعارضون أن الحرية الاقتصادية المطلقة تؤدي حتماً إلى تركيز الثروة في يد قلة قليلة، مما يقوض التماسك الاجتماعي ويخلق "رأسمالية المحاسيب". تشير الدراسات إلى أن السياسات النيوليبرالية، من خلال تقليص الإنفاق الاجتماعي وإلغاء القيود المالية، قد ساهمت في إضعاف حقوق العمال وزيادة هشاشة الطبقة الوسطى (Reinsberg et al., 2019; Lafferty, 2024). كما يُنقَد النموذج الليبرالي لتجاهله "الآثار الخارجية (Externalities)"، مثل التلوث البيئي، حيث لا تدمج آليات السوق تكلفة الدمار البيئي في أسعار السلع، مما أدى إلى أزمة المناخ العالمية الحالية. هذا النقد يدفع باتجاه ضرورة إعادة هيكلة الليبرالية لتصبح أكثر استجابة للمتطلبات الأخلاقية والبيئية (Gillespie, 2006; Farnsworth & Irving, 2018).

لا يزال إرث الفكر الليبرالي يمثل العمود الفقري للنظام الاقتصادي العالمي المعاصر. يتجلى هذا الإرث في سيادة مفاهيم مثل استقلالية البنوك المركزية، وحماية الملكية الفكرية، وحرية تدفق

التجارة العالمية عبر منظمة التجارة العالمية. لقد نجحت الليبرالية في ترسيخ قناعة عالمية بأن "الحافز الفردي" هو المحرك الأقوى للابتكار، وهو ما أدى إلى الثورات التكنولوجية المتلاحقة التي نعيشها اليوم. (Kohl & Warner, 2004; Armada et al., 2001)

ومع ذلك، فإن إرث الليبرالية اليوم يمر بمرحلة "مراجعة كبرى". فبينما تظل مبادئ السوق الحرة مهيمنة في الخطاب السياسي الغربي، إلا أنها تواجه تحديات صاعدة من نماذج بديلة (مثل رأسمالية الدولة) ومن حركات شعبية تعارض العولمة. التحدي الحقيقي لإرث الليبرالية في القرن الحادي والعشرين يكمن في قدرتها على التكيف؛ أي في كيفية الحفاظ على كفاءة السوق مع ضمان "الحماية الاجتماعية" والعدالة في التوزيع. إن مستقبل هذا الإرث يعتمد على نجاح الليبراليين الجدد في صياغة "عقد اجتماعي" جديد يوفق بين حرية الفرد ومصالح الجماعة، وبين النمو الاقتصادي والحفاظ على كوكب الأرض. (Kohl & Warner, 2004; Armada et al., 2001)

في الختام، استعرضت هذه المحاضرة المسارات المعقدة التي سلكها الفكر الاقتصادي الليبرالي منذ بداياته كاستجابة تنويرية ضد الاستبداد الميركانتيلي، وصولاً إلى هيمنته العالمية في العصر الحديث. لقد أثبتت الليبرالية أنها ليست مجرد نظرية اقتصادية جامدة، بل هي إطار فكري مرن تطور عبر مراحل الكلاسيكية والنيوليبرالية ليحاول اليوم استيعاب قضايا العدالة والمناخ.

إن الجوهر الباقي لليبرالية يكمن في إيمانها العميق بالقدرة البشرية على الإبداع عند توفر الحرية. ومع ذلك، فإن الدروس المستفادة من الأزمات المالية والاجتماعية تؤكد أن "السوق" خادم جيد ولكنه سيد سيء؛ مما يعني أن مستقبل الليبرالية مرهون بمدى قدرتها على الانفتاح على الإصلاح المؤسسي الذي يضمن عدم تحول الحرية الاقتصادية إلى أداة للإقصاء. سيظل التوازن بين "اليد الخفية" للسوق و"اليد التنظيمية" للدولة هو محور الجدل الاقتصادي والسياسي لأجيال قادمة.

المراجع:

- AKSAKAL, B. (2020). World Bank and Keynesian Economics. *Business and Economics Research Journal*, 10(1), 77-94. <https://doi.org/10.20409/berj.2019.156>
- Amable, B. (2010). Morals and politics in the ideology of neo-liberalism. *Socio-Economic Review*, 9(1), 3-30. <https://doi.org/10.1093/ser/mwq015>
- Armada, F., Muntaner, C., & Navarro, V. (2001). Health and Social Security Reforms in Latin America: The Convergence of the World Health Organization, the World Bank, and Transnational Corporations. *International Journal of Health Services*, 31(4), 729-768. <https://doi.org/10.2190/70be-tj0q-p7wj-2elu>
- Blanton, R., Blanton, S., & Peksen, D. (2015). The Impact of IMF and World Bank Programs on Labor Rights. *Political Research Quarterly*, 68(2), 324-336. <https://doi.org/10.1177/1065912915578462>
- Boucher, E. (2020). Democracy, neoliberalism, and school choice: A comparative analysis of India and the United States. *Journal of Global Education and Research*, 4(2), 96-112. <https://doi.org/10.5038/2577-509x.4.2.1032>
- Farnsworth, K. and Irving, Z. (2018). Austerity: Neoliberal dreams come true?. *Critical Social Policy*, 38(3), 461-481. <https://doi.org/10.1177/0261018318762451>
- Gillespie, W. (2006). Capitalist World-Economy, Globalization, and Violence. *International Criminal Justice Review*, 16(1), 24-44. <https://doi.org/10.1177/1057567705284480>
- Kohl, B. and Warner, M. (2004). Scales of Neoliberalism. *International Journal of Urban and Regional Research*, 28(4), 855-857. <https://doi.org/10.1111/j.0309-1317.2004.00555.x>
- Lafferty, G. (2024). Marx, exploitation, and socioeconomic justice: Analytical and strategic possibilities. *American Journal of Economics and Sociology*, 83(5), 925-933. <https://doi.org/10.1111/ajes.12561>
- Oviedo, A. (2014). Influence of international institutions on the development of Ecuador's education system during neoliberalism. *Maskana*, 5(2), 1-12. <https://doi.org/10.18537/mskn.05.02.01>
- Rehman, A., Tedong, P., & Dali, M. (2023). A SYSTEMATIC REVIEW OF THE NEOLIBERAL HOUSING POLICY: AN INTERNATIONAL PERSPECTIVE.

Journal of Surveying Construction & Property, 14(2), 36-50.

<https://doi.org/10.22452/jscp.vol14no2.4>

- Reinsberg, B., Kentikelenis, A., & Stubbs, T. (2019). Creating crony capitalism: neoliberal globalization and the fueling of corruption. *Socio-Economic Review*, 19(2), 607-634. <https://doi.org/10.1093/ser/mwz039>
- Scholte, J. (2012). Poor people in rich countries: the roles of global governance. *Global Social Policy*, 12(1), 3-23. <https://doi.org/10.1177/1468018111431667>
- Weisbrot, M. (2013). Economic growth: the great slowdown (1980-2000) and recovery (2000-2010).. <https://doi.org/10.4337/9781782540854.00014>

المحور الثامن: الفكر الاقتصادي الاشتراكي الفرنسي والفكر الماركسي

الجزء الأول: الفكر الاقتصادي الاشتراكي الفرنسي

تمهيد:

بزغ الفكر الاقتصادي الاشتراكي الفرنسي كاستجابة للمشهد السياسي والاقتصادي سريع التغير خلال أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. ففي أعقاب الثورة الفرنسية عام 1789، وفرت إعادة التفكير الجذري في بنى المجتمع تربة خصبة لازدهار نظريات اشتراكية متنوعة، لا سيما مع بدايه الثورة الصناعية التي شرعت في تغيير نسيج الحياة الفرنسية. وقد دفعت عوامل مثل تفاقم التفاوت الاجتماعي، ونضال البروليتاريا (الطبقة العاملة)، ومناهضة الهياكل الرأسمالية، المفكرين إلى اقتراح بدائل تجذر لـ "الملكية الاجتماعية" والرفاه الجماعي. (Sadoun, 1994)

تضمنت الظروف السوسيو-اقتصادية في فرنسا خلال القرن التاسع عشر فقراً مستشرياً، وخيبة أمل تجاه مخرجات الثورة، وتوسعاً حضرياً متسارعاً أملتته الثورة الصناعية. وكان صعود الطبقة العاملة الساعية لنيل حقوقها وتحسين أوضاعها أمراً محورياً (Silva, 1994) (Sadoun, 1994). (1934) وباستخدام بلاغة الثورة وشعاراتها، بدأت هذه الحركات في الدعوة إلى العدالة والمساواة، مما شكل جوهر الخطاب الاشتراكي. (Rousseau & Hunt, 1986)

تسعى هذه المحاضرة للإجابة على التساؤل المركزي: "كيف تطور الفكر الاقتصادي الاشتراكي الفرنسي، وما هي المبادئ التأسيسية والشخصيات الرئيسية التي شكلت مسار تطوره؟"

أولاً: أسس الفكر الاقتصادي الاشتراكي الفرنسي

تُعد المبادئ الرئيسية للفكر الاشتراكي الفرنسي انعكاساً لمرحلة مخاض فكري سعت لتجاوز إرث الثورة الفرنسية السياسي نحو ثورة اجتماعية شاملة. وقد تبلور هذا الفكر عبر نقد جذري وعميق للمنظومة الرأسمالية الناشئة، ليس فقط بوصفها نظاماً تقنياً لإنتاج السلع، بل بوصفها بنية اجتماعية تؤدي بالضرورة إلى تقويض العدالة والمساواة الاقتصادية. ويرى الاشتراكيون الفرنسيون أن

الماركسي

الرأسمالية، بتركيزها المفرط على الفردية والمنافسة غير المنضبطة، قد خلقت فجوات طبقية تهدد السلم الأهلي وتجعل من "الحرية" شعاراً أجوفاً لمن لا يملك وسيلة للعيش.

لقد شدد رواد هذا الفكر على أن تدخل الدولة ليس مجرد خيار سياسي، بل هو ضرورة أخلاقية وتنظيمية لتصحيح اختلالات السوق؛ حيث طرحوا نماذج "جماعية" (Collectivism) تهدف إلى إعادة صياغة العلاقة بين الفرد والمجتمع. لم تكن هذه النماذج مجرد مقترحات تقشفية، بل كانت تهدف إلى تعزيز التوزيع العادل للثروة عبر آليات تضمن وصول الفوائد الاقتصادية إلى الطبقات الكادحة التي هُملت في ظل الثورة الصناعية. (Silva, 1934; Herland, 1996) وفي هذا السياق، كانت المرتكزات الأخلاقية تلعب دور البوصلة؛ فالفعل الاقتصادي في الفكر الفرنسي لا ينفصل عن الغاية الإنسانية، حيث يُنظر إلى التضامن (Solidarity) بوصفه القانون الطبيعي البديل لقانون الغابة التنافسي، مما جعل الأنظمة الاقتصادية في نظرهم مجرد أدوات تقنية لتحقيق غايات مجتمعية أسمى تتمثل في كرامة الإنسان والانسجام الجماعي. (Sadoun, 1994)

أما فيما يخص النظريات الاشتراكية للقيمة وتوزيع الثروة، فقد أحدث المفكرون الفرنسيون قطيعة معرفية مع الاقتصاد الكلاسيكي (آدم سميث وديفيد ريكاردو). فبينما ركز الكلاسيكيون على "نظرية العمل في القيمة" لتفسير كيفية تسعير السلع بناءً على الجهد المبذول، ذهب الاشتراكيون الفرنسيون إلى أفق أبعد يربط القيمة بـ المنفعة الاجتماعية واحتياجات المجتمع الكلية. بالنسبة لهم، لا تُقاس قيمة النشاط الاقتصادي بمدى الربح الذي يحققه لمالك رأس المال، بل بمدى إشباعه للحاجات الأساسية للمواطنين وتقليصه لمظاهر البؤس الاجتماعي.

هذا التحول في تعريف "القيمة" قاد منطقياً إلى المفهوم الأكثر راديكالية في تلك الحقبة، وهو الملكية العامة لوسائل الإنتاج. لقد جادل مفكرون مثل برودون وسان سيمون بأن الملكية الخاصة المطلقة للمصانع والأراضي هي "حق استثنائي" يتصادم مع المصلحة العامة، واعتبروها العائق الأساسي أمام تحقيق المساواة الحقيقية. ومن هنا، طرحوا فكرة تحويل هذه الوسائل إلى ملكية مجتمعية أو إدارتها عبر تعاونيات عمالية، مما شكل تحدياً صريحاً وهيكلياً لحقوق الملكية التي كانت تعتبر مقدسة في القوانين الليبرالية. (Herland, 1996; Lebrun, 2015) إن هذا الفكر لم يسع لتعديل

الماركسي

الأجور فحسب، بل سعى لإعادة تعريف مفهوم "الثروة" ليكون مفهوماً تشاركياً بامتياز، تذوب فيه الفوارق الطبقيّة لصالح كيان اجتماعي متجانس يدار بعقلية التعاون لا الصراع.

ثانياً: الشخصيات المحورية في الفكر الاشتراكي الفرنسي

أ. هنري دي سان سيمون (1760-1825): يُعد هنري دي سان سيمون الأب الروحي للاشتراكية "العلمية" المبكرة، حيث لم يكتفِ بنقد الواقع، بل قدم رؤية نسقية لإعادة بناء المجتمع على أسس عقلانية. كانت فلسفته تقوم على فكرة أن التاريخ محكوم بالتطور الصناعي، وأن المجتمع الحديث يجب أن يُدار كأنه "مصنع كبير". بالنسبة لسان سيمون، فإن التصنيع ليس مجرد نشاط اقتصادي، بل هو الأداة الوحيدة الكفيلة بالقضاء على الفقر وتحقيق مجتمع عادل عبر الوفرة.

دعا سان سيمون إلى إحلال "نظام العلماء والمنتجين" محل نظام الإقطاعيين والعسكريين والوسطاء. وفي هذا السياق، ظهرت دعوته للحكومة التكنوقراطية؛ وهي فكرة تقضي بأن إدارة الدولة يجب أن تُوكل إلى خبراء (مهندسين، علماء، وصناعيين) يمتلكون المعرفة التقنية اللازمة لتوجيه الاقتصاد. كان يرى أن التخطيط المركزي هو الحل الأمثل لتجاوز فوضى السوق الرأسمالية، حيث تُخصّص الموارد بناءً على الاحتياجات الاجتماعية لا الربح الخاص. لم تكن اشتراكيته تنادي بإلغاء الملكية تماماً، بل بإخضاعها للمصلحة العامة وتحويلها إلى وظيفة اجتماعية تخدم الإنتاج الوطني (Sadoun, 1994; Herland, 1996).

ب. شارل فوربيه (1772-1837): اتخذ شارل فوربيه مساراً مختلفاً تماماً، حيث ركز على البعد النفسي والاجتماعي للاقتصاد. كان يرى أن الرأسمالية تُشوّه الطبيعة البشرية وتخلق نظاماً من "الصناعة المتجزئة" التي تستعبد الفرد. وبدلاً من التخطيط المركزي للدولة، اقترح فوربيه نظاماً لامركزياً يقوم على "الفالانستير (Phalanstère)"; وهي وحدات اجتماعية اقتصادية تضم حوالي 1600 شخص يعيشون ويعملون معاً في بيئة تعاونية.

اعتمد اقتصاد "الفالانستير" على مبدأ "العمل الجذاب"، حيث يختار الأفراد مهامهم بناءً على ميولهم الفطرية، مما يلغي الاغتراب الذي تسببه الوظائف الرأسمالية الرتيبة. كانت رؤيته للملكية

الماركسي

الجماعية تقوم على توزيع الأرباح بناءً على ثلاثة معايير: رأس المال، والعمل، والموهبة، مما يجعلها تجربة فريدة في التوفيق بين الملكية الفردية والمصلحة الجماعية. كان فورييه يؤمن بأن التنافس الرأسمالي هو "حرب الجميع ضد الجميع"، وأن البديل هو التعاون المتبادل الذي لا يكتفي بتوفير الاحتياجات المادية، بل يضمن السعادة والانسجام الروحي بين البشر. (Herland, 1996)

ج. بيير جوزيف برودون (1809-1865): يشكل بيير جوزيف برودون حجر الزاوية في الفكر الاشتراكي التحرري. أحدث صدمة في الفكر الاقتصادي بتصريحه الشهير "الملكية هي سرقة"، قاصداً بذلك أن استحواذ الرأسمالي على "القيمة الفائضة" من عمل العمال دون وجه حق هو فعل غير شرعي. ومع ذلك، لم يدعُ برودون إلى تأميم الدولة لكل شيء، بل كان يخشى من تغول الدولة بقدر خشيته من تغول الرأسمالية، مما جعله يتبنى الأناركية (اللاسلطوية).

اقترح برودون نظام "التبادلية (Mutualism)"; وهو نظام اقتصادي يقوم على إنشاء "بنك للشعب" يقدم ائتمانياً دون فوائد للعمال، مما يسمح لهم بامتلاك وسائل إنتاجهم بأنفسهم. في رؤيته، يجب أن تستبدل الحكومة بالعقود المتبادلة بين الأفراد والتعاونيات، حيث يتم تبادل السلع بناءً على كمية العمل المبذول فيها. كان برودون يرى أن العدالة تتحقق عندما يسيطر المنتجون (العمال) على نتائج عملهم بعيداً عن سيطرة الدولة والبيروقراطية، وهو ما أسس لتيار الاشتراكية اللامركزية الذي عارض الماركسية لاحقاً. (Walsh & Johnson, 2016; Lebrun, 2015)

د. لويس بلان (1811-1882): يمثل لويس بلان الجسر الرابط بين الفكر الاشتراكي والممارسة السياسية للدولة. تميزت رؤيته بالواقعية والمؤسسية؛ حيث اعتقد أن الدولة هي الأداة الوحيدة القادرة على حماية الضعفاء وتحرير العمال من سطوة المنافسة الرأسمالية التي وصفها بأنها "نظام يقتل الفقير". طرح بلان مشروعه الشهير "ورش العمل الاجتماعية (Social Workshops)"، وهي مصانع وطنية تملكها وتديرها الدولة في البداية، ثم تؤول إدارتها تدريجياً للعمال أنفسهم.

على عكس برودون، كان بلان يرى في الاقتراع العام والسيادة الشعبية مفتاح التحول الاشتراكي؛ فالدولة الديمقراطية يمكن تسخيرها لخدمة البروليتاريا. هدفت ورش العمل التي اقترحها إلى ضمان "الحق في العمل" لكل مواطن، وتوفير أجور عادلة، وإلغاء المنافسة المدمرة عبر تنسيق

الإنتاج وطنياً. دمج بلان بين النضال السياسي للحصول على الحقوق الديمقراطية وبين الإصلاح الاقتصادي الجذري، مما جعله الرائد الأول لفكرة "دولة الرفاه" التي تتدخل لضمان حد أدنى من الكرامة والعيش للمواطنين (Sadoun, 2024; "Louis Blanc: The Organization of Labor", 1994).

ثالثاً: الاشتراكية الفرنسية وعلاقتها بالنظم الفكرية الاقتصادية الأخرى:

كان الفكر الاشتراكي الفرنسي متميزاً وفي الوقت نفسه مترابطاً مع تقاليد اشتراكية شتى، بما في ذلك الماركسية والاشتراكية الطوباوية. وبينما تشاركت هذه التيارات في نقد الرأسمالية، نزعت الاشتراكية الفرنسية غالباً نحو النماذج الإصلاحية بدلاً من الثورية، متميزة بتركيزها على التغيير التدريجي لا الانتفاضة المسلحة. (Sadoun, 1994)(Rousseau & Hunt, 1986) وقد ولد هذا تأثيراً جوهرياً على الديمقراطية الاجتماعية والحركات العمالية في عموم أوروبا.

رابعاً: السياسات الاشتراكية الفرنسية وأثرها:

شمل التطبيق العملي للأفكار الاشتراكية في فرنسا القرن التاسع عشر إنشاء التعاونيات وورش العمل الاجتماعية التي هدفت إلى توفير العمل وسبل العيش للعاطلين ("Louis Blanc: The Organization of Labor", 2024; Guthrie, 2010). وقد مهدت الاضطرابات السياسية التي تلت الثورة الفرنسية الطريق لهذه الابتكارات، مما يوضح كيف بدأت الحركات القاعدية في تجسيد المبادئ التي نادى بها أوائل الاشتراكيين. وتكشف دراسات الحالة من الجمهورية الفرنسية الثانية عن نجاحات وتحديات في تحقيق هذه الأهداف، مما يسلط الضوء على التوترات بين الأيديولوجيا والإدارة العملية (Rousseau & Hunt, 1986).

خامساً: نقد الفكر الاقتصادي الاشتراكي الفرنسي

أثارت السياسات والاقتراحات التي قدمها رواد الفكر الاشتراكي الفرنسي جدلاً واسع النطاق، حيث تعرضت لنقد مزدوج من معسكرين متناقضين تماماً في منطلقاتهما: المعسكر الليبرالي/المحافظ

الماركسي

من جهة، والمعسكر الماركسي "العلمي" من جهة أخرى. هذا النقد المزدوج يوضح الطبيعة البنائية للاشتراكية الفرنسية التي حاولت الموازنة بين العدالة الاجتماعية والحفاظ على بعض هياكل المجتمع.

أ. **النقد الليبرالي والمحافظ (كفاءة السوق والحرية الفردية):** يركز النقاد الليبراليون والمحافظون على فكرة "العواقب غير المقصودة" للتدخل الحكومي الواسع. بالنسبة لليبراليين، فإن محاولات لويس بلان وسان سيمون لإحلال التخطيط المركزي أو ورش العمل الحكومية محل آليات السوق الحرة تؤدي بالضرورة إلى عدم الكفاءة الاقتصادية. يجادل هؤلاء بأن غياب حافز الربح والمنافسة في النماذج الجماعية (مثل الفالانستير أو الورش الاجتماعية) يؤدي إلى الركود البيروقراطي وتبديد الموارد. علاوة على ذلك، يرى المحافظون أن التوسع في سلطة الدولة الاقتصادية يشكل تهديداً مباشراً لـ الحريات الفردية؛ فالدولة التي تملك القدرة على إطعام المواطنين وتوظيفهم تملك أيضاً القدرة على استعبادهم، مما يحول المجتمع إلى كتلة كبرى تُنتهك فيها الخصوصية والمبادرة الفردية. (Silva, 1934)

ب. **النقد الماركسي (المادية التاريخية والصراع الطبقي)** من زاوية مغايرة تماماً، وجه كارل ماركس وفريدريك إنجلز انتقادات لاذعة للاشتراكيين الفرنسيين، واصفين إياهم بـ "الاشتراكيين الطوباويين". يكمن جوهر النقد الماركسي في أن هؤلاء المفكرين (مثل فورييه وسان سيمون) اعتقدوا أن التحول إلى الاشتراكية يمكن أن يتم عبر الإقناع الأخلاقي، أو بناء نماذج تجريبية معزولة، أو التعاون بين الطبقات. بالنسبة للماركسيين، تفقر هذه الرؤية إلى تحليل مادي متماسك للتاريخ؛ فهي تتجاهل أن النظام الرأسمالي محكوم بقوانين صراع طبقي لا يمكن حلها بالتمنيات أو التخطيط التكنوقراطي. يرى الماركسيون أن هؤلاء الرواد وقعوا في "المثالية" لأنهم لم يدركوا أن التغيير يتطلب ثورة تقودها البروليتاريا للإطاحة بالبنية التحتية الاقتصادية، وليس مجرد ورش عمل برعاية الدولة أو مجتمعات تعاونية صغيرة (Herland, 1996).

ج. **التبسيط المفرط والمواجهة مع الواقع:** يشترك النقاد أيضاً في اتهام الفكر الفرنسي بـ التبسيط المفرط للتعقيدات البشرية والاقتصادية. فبينما افترض فورييه أن العمل يمكن أن يكون دائماً "جذاباً" وممتعاً، وافترض برودون أن التبادلية والائتمان المجاني سيحلان محل النظام

الماركسي

المصرفي المعقد، أثبتت التجارب العملية (مثل ورش العمل الوطنية في عام 1848) أن تطبيق هذه الأفكار يصطدم بعقبات لوجستية وسياسية كبرى. إن التوتر بين الأيديولوجيا الاشتراكية الفرنسية والواقع العملي كشف عن الفجوة بين "المجتمع كما ينبغي أن يكون" وبين "المجتمع كما هو في الواقع" في ظل صراعات القوة والموارد.

باختصار، يتميز الفكر الاقتصادي الاشتراكي الفرنسي بمبادئه التأسيسية القائمة على نقد الرأسمالية، والتفاني في سبيل العدالة الاجتماعية، والدور البارز لشخصيات محورية في تشكيل تطوره. ولا تزال أهمية هذه الأفكار ملموسة اليوم، حيث تؤثر في الأنظمة والسياسات الاقتصادية المعاصرة. إن الخطاب الأكاديمي حول الاشتراكية الفرنسية لا يثري فهمنا للنظريات الاقتصادية فحسب، بل يضعها أيضاً ضمن سياق تاريخي أوسع، مما يمهد الطريق لأبحاث مستقبلية حول الاشتراكية العالمية وتطبيقاتها.

الجزء الثاني: الفكر الاقتصادي الماركسي

يمكن تتبع نشأة الفكر الاقتصادي الماركسي بالعودة إلى الاضطرابات السوسيو-سياسية التي شهدتها أوروبا في القرن التاسع عشر، ولا سيما خلال الحقبة التي اتسمت بالتصنيع، والتوسع الحضري، والصراع الطبقي. وتضمنت الظروف التي سمحت بهذا التطور الفكري نمو الاقتصاد الرأسمالي، والتفاوتات الاجتماعية الصارخة، وصعود حركة الطبقة العاملة الساعية لنيل حقوقها والاعتراف بها. برزت الماركسية كاستجابة لعيوب الرأسمالية وفي الوقت ذاته كمخطط لنمط إنتاج مختلف يؤكد على الملكية المشتركة والصراع الطبقي.

السؤال الجوهرى للمحاضرة: كيف انتقد الفكر الاقتصادي الماركسي الرأسمالية وطرح بدائل لها، وما هي تداعيات هذه الأفكار على الأنظمة الاقتصادية المعاصرة؟

أولاً: أسس الفكر الاقتصادي الماركسي

أ. المبادئ المركزية للماركسية:

الماركسي

- نقد الرأسمالية وجدلية الصراع الطبقي: لا ينظر ماركس إلى الرأسمالية كمجرد نظام اقتصادي لتبادل السلع، بل كعلاقة اجتماعية قسرية قائمة على التناقض. يكمن جوهر هذا النقد في أن الرأسمالية تخلق "اغتراباً" للعامل عن نتاج عمله وعن ذاته. هذا النظام يقسم المجتمع إلى طبقتين متناحرتين: البرجوازية التي تهيمن على "أدوات الإنتاج" (المصانع، الأراضي، التكنولوجيا)، والبروليتاريا التي لا تملك سوى "قوة عملها" لتبقيها من أجل البقاء. هذا التضاد في المصالح ليس عرضياً، بل هو محرك التاريخ (الديناميكا التاريخية)؛ فحاجة الرأسمالي الدائمة لتعظيم الربح تتصادم حتماً مع حاجة العامل للأجر العادل والكرامة، مما يؤدي إلى دورات مستمرة من الأزمات الاقتصادية والانتفاضات الاجتماعية (Althofer, 2023; Ervin, 2023).
- نظرية العمل في القيمة: الجوهر الخفي للسلعة: بينما يرى الاقتصاديون النيوكلاسيكيون أن القيمة ناتجة عن "الرغبة" أو "الندرة" (المنفعة الحدية)، يصر ماركس على أن هناك معياراً موضوعياً واحداً للقيمة وهو وقت العمل الضروري اجتماعياً. المقصود بهذا المفهوم هو متوسط الوقت الذي يحتاجه العامل العادي لإنتاج سلعة ما في ظل ظروف تقنية معينة. إن اعتبار "السوق" هو من يحدد القيمة هو نوع من "صنمية السلعة" في نظر ماركس؛ حيث يُخفي التبادل النقدي حقيقة أن السلع هي في الواقع "عمل متجمد" لمواطنين بشريين. هذه النظرية هي التي مهدت الطريق لاكتشاف سر الربح الرأسمالي. (Burkett & Foster, 2006)
- فائض القيمة: ميكانيكا الاستغلال: يعد اكتشاف فائض القيمة (Surplus Value) الإسهام الاقتصادي الأبرز لماركس. جادل ماركس بأن الرأسمالي يشتري "قوة العمل" بقيمتها السوقية (الأجر الذي يكفي لإعالة العامل)، لكنه يستعملها لإنتاج قيمة أكبر من ثمنها. إذا كان العامل ينتج ما يعادل أجره في 4 ساعات عمل، ولكنه يضطر للعمل 8 ساعات، فإن الأربع ساعات الإضافية هي "عمل غير مدفوع الأجر" يذهب كربح للرأسمالي. هذا هو التفسير الماركسي للربح: إنه ليس نتاج عبقرية إدارية، بل هو "اقتطاع" من جهد العامل، وهو ما يجسد جوهر الاستغلال في النظام الرأسمالي. (Allen, 2022; Agozino, 2014)
- المادية التاريخية: البناء التحتي والفقوي: تفترض المادية التاريخية أن نمط الإنتاج المادي هو الذي يحدد شكل المجتمع وقوانينه وأخلاقه. يتكون المجتمع من:

الماركسي

- **البناء التحتي:(Base)** ويشمل قوى الإنتاج (الأدوات والعمال) وعلاقات الإنتاج (الملكية).
- **البناء الفوقي:(Superstructure)** ويشمل الدين، الفن، القانون، والسياسة. يرى ماركس أن البناء الفوقي وُجد ليبرر ويحمي البناء التحتي؛ فالقوانين الرأسمالية ليست "عدالة مطلقة"، بل هي أدوات لحماية الملكية الخاصة. وعندما تتطور قوى الإنتاج (التكنولوجيا مثلاً) وتتصادم مع علاقات الإنتاج القديمة، تبدأ مرحلة الثورة الاجتماعية لتغيير المجتمع بأكمله (Slack, 2020).

— دور الدولة ومصيرها النهائي: خلافاً للتصور الليبرالي الذي يرى الدولة "حكماً محايداً"، يرى ماركس أن الدولة في المجتمع الرأسمالي هي "لجنة لإدارة الشؤون المشتركة للبرجوازية". وظيفة الدولة الأساسية (عبر الجيش والقانون والشرطة) هي الحفاظ على علاقات الاستغلال وقمع أي تمرد بروليتاري. لكن الماركسية تطرح رؤية مستقبلية تفاؤلية: بمجرد إلغاء الطبقات والملكية الخاصة، ستفقد الدولة وظيفتها القمعية و"تتلاشى" تدريجياً، ليتحول الحكم من "حكم الناس" إلى "إدارة الأشياء" وعمليات الإنتاج لصالح الجميع (Kivotidis, 2020; Yaman, 2022).

ثانياً: الشخصيات الماركسية الرئيسية وإسهاماتها

أ. كارل ماركس (1818-1883): مهندس النقد البنوي للرأسمالية: يُعتبر كارل ماركس المنظر الأول الذي نقل الاشتراكية من مجرد أحلام طوباوية إلى تحليل اقتصادي واجتماعي صارم. في كتابه العمدة "رأس المال"، لم يكتفِ ماركس بانتقاد أخلاقيات الرأسماليين، بل قام بتفكيك "قوانين الحركة" داخل النظام الرأسمالي، موضحاً كيف أن التراكم المستمر لرأس المال يؤدي بالضرورة إلى تمركز الثروة في يد قلة، وتزايد بؤس الطبقة العاملة. جادل ماركس بأن الرأسمالية تحمل بذور فنائها في داخلها؛ حيث إن سعيها الدائم للربح يدفعها لتبديل العمال بالآلات، مما يقلل من القوة الشرائية ويؤدي إلى أزمات فيض الإنتاج. (Allen, 2022; Das, 2022)

علاوة على التحليل الاقتصادي، قدم ماركس "نظرية الاغتراب" التي تُعد أحد أعمق إسهاماته الفلسفية. يرى ماركس أن العامل في ظل النظام الرأسمالي يفقد صلته بأربعة عناصر: أولاً، بمنتج

الماركسي

عمله (الذي لا يملكه)؛ ثانياً، بعملية الإنتاج (التي تصبح رتيبة وآلية)؛ ثالثاً، بجوهر ذاته كإنسان (الذي يتلاشى في العمل المأجور)؛ ورابعاً، بأقرانه من البشر (بسبب المنافسة). هذا الاغتراب يحول الإنسان من كائن مبدع إلى مجرد "ترس" في آلة ضخمة، وهو ما يجعل الثورة بالنسبة لماركس ليست مجرد مطلب لتحسين الأجور، بل ضرورة لاستعادة "إنسانية الإنسان" المسلوقة. (Althofer, 2023)

ب. فريدريك إنجلز (1820-1895): شريك التأسيس ومنظر المادية: لم يكن إنجلز مجرد تابع لماركس، بل كان شريكاً فكرياً ومادياً كاملاً. يُنسب لإنجلز الفضل في صياغة مفهوم "الاشتراكية العلمية" للتمييز بين التحليل المادي والخيالات الطوباوية. من خلال أعماله، لا سيما "أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة"، قدم إنجلز رؤية أنثروبولوجية للماركسية، موضحاً كيف أن ظهور الملكية الخاصة أدى إلى تقويض المجتمعات المشاعية القديمة وخلق بنية طبقية قمعية. (Zwart, 2021)

كان لإنجلز دور محوري في تبسيط وتنسيق أفكار ماركس المعقدة؛ فهو الذي حرر المجلدين الثاني والثالث من كتاب "رأس المال" بعد وفاة ماركس. ركز إنجلز على الجانب الديالكتيكي (الجدلي)، معتبراً أن التناقضات المادية هي التي تدفع عجلة التاريخ. وجادل بأن الإصلاحات التدريجية داخل النظام الرأسمالي ما هي إلا مسكنات مؤقتة، لأن البنية الاقتصادية تظل قائمة على الاستغلال؛ ومن ثم، فإن التغيير الجذري لا يمكن أن يأتي إلا عبر الثورة التي تتيح بعلاقات الإنتاج القديمة وتحل محلها علاقات اشتراكية تعكس التطور التقني والاجتماعي للقوى المنتجة (Kivotidis, 2020; Smith, 1997).

ج. روزا لوكسمبورغ (1871-1919): رائدة الفعل الجماهيري ونقد الإمبريالية: تُعد روزا لوكسمبورغ من أبرز المجددين في الفكر الماركسي، حيث وسعت التحليل الماركسي ليشمل ظاهرة الإمبريالية. في كتابها "تراكم رأس المال"، جادلت بأن الرأسمالية لا يمكنها البقاء دون التوسع في أسواق غير رأسمالية (المستعمرات)، مما يفسر النزعة الاستعمارية للدول الكبرى. كما عُرفت بدفاعها المستميت عن الطابع الديمقراطي للثورة، حيث انتقدت بشدة أي محاولة لتحويل الاشتراكية إلى نظام بيروقراطي فوقي.

اشتهرت لوكسمبورغ بموقفها الرافض لـ "التيار المراجعي" الذي نادى بتحقيق الاشتراكية عبر البرلمان والاصلاحات التدريجية)، مؤكدة أن هذا المسار يؤدي إلى "رأسمالية ملطفة" لا إلى اشتراكية حقيقية. روجت لوكسمبورغ لمفهوم "الإضراب الجماهيري" والانتفاضة العفوية، معتقدة أن الوعي الطبقي للعمال يتبلور في خضم النضال الحي والممارسة الميدانية وليس فقط من خلال الأوامر الحزبية. بالنسبة لها، كانت الاشتراكية تعني "الديمقراطية الأكثر اكتمالاً"، وحذرت من أن غياب الحرية السياسية سيؤدي حتماً إلى موت الروح الثورية وتحول الحزب إلى سلطة استبدادية (Zanola, 2024; Yaman, 2022).

د. فلاديمير لينين (1870-1924): مهندس الثورة والدولة البروليتارية: قام لينين بنقل الماركسية من حيز النظرية إلى حيز التطبيق السياسي الشامل. كانت مساهمته الكبرى هي مفهوم "حزب الطليعة"؛ حيث جادل بأن العمال بمفردهم قد لا يطورون سوى "وعي نقابي" (المطالبة بتحسين الأجور فقط)، ولذلك فهم بحاجة إلى حزب ثوري منظم يضم محترفين يقودون الجماهير نحو الاستيلاء على السلطة. هذا التعديل كان جوهرياً لتكييف الماركسية مع واقع روسيا القيصرية التي لم تكن قد وصلت بعد إلى نضج رأسمالي كامل. (Das, 2022).

طور لينين أيضاً نظرية "الإمبريالية كأعلى مراحل الرأسمالية"، واصفاً إياها بأنها مرحلة "الرأسمالية الاحتكارية" التي تؤدي بالضرورة إلى حروب عالمية بين الدول الكبرى من أجل إعادة تقسيم العالم. بعد نجاح ثورة 1917، أسس لينين لمفهوم "ديكتاتورية البروليتاريا" كمرحلة انتقالية يتم فيها استخدام سلطة الدولة لقمع المقاومة البرجوازية وبناء أسس الاقتصاد الاشتراكي. تركت "اللينينية" أثراً لا يُمحى على القرن العشرين، حيث أصبحت النموذج الملهم لكل الثورات الاشتراكية في دول العالم الثالث التي سعت للتحرر الوطني والبناء الاقتصادي المستقل (Althofer, 2023; Yaman, 2022).

ثالثاً: الماركسية وعلاقتها بالنظم الفكرية الاقتصادية الأخرى

أ. الماركسية مقابل الاشتراكية الطوباوية والأناركية: تختلف الماركسية عن غيرها من التيارات

الاشتراكية في "منهجية التغيير" وفهم "ديناميكيات السلطة":

الماركسي

- **ضد الطوباوية: (Utopian Socialism)** يرى الماركسيون أن مفكرين مثل "سان سيمون" و"فورييه" قدموا مخططات خيالية لمجتمعات مثالية دون فهم القوانين المادية التي تحكم التطور التاريخي. بينما اعتمد الطوباويون على "الإقناع الأخلاقي" للطبقة الحاكمة، تؤكد الماركسية أن التحول لا يحدث إلا عبر **الصراع الطبقي** العنيف والمحتوم، لأن الطبقة المهيمنة لن تتخلى عن امتيازاتها طواعية. (Vester & Blumenfeld, 2023)
- **ضد الأناركية: (Anarchism)** رغم اتفاق الماركسيين والأناركيين (مثل برودون وباكونين) على ضرورة إنهاء الاستغلال، إلا أن الخلاف يكمن في "دور الدولة". يرى الأناركيون ضرورة إلغاء الدولة فوراً، بينما يرى الماركسيون أن البروليتاريا بحاجة إلى "دولة انتقالية" (ديكتاتورية البروليتاريا) لتفكيك البنى الرأسمالية قبل الوصول إلى المجتمع الشيوعي الذي تتلاشى فيه الدولة. (Slack, 2020)
- ب. **الماركسية مقابل الاقتصاد الكلاسيكي والنيوكلاسيكي**: يمثل النقد الماركسي تحدياً هيكلياً للمسلمات التي قام عليها علم الاقتصاد التقليدي:
 - **الفردانية مقابل البنيوية**: يركز الاقتصاد الكلاسيكي والنيوكلاسيكي على "الفرد" (الإنسان الاقتصادي) بصفته فاعلاً رشيداً يسعى لتعظيم منفعة في السوق. أما الماركسية، فتري أن سلوك الأفراد محكوم بـ **مواقعهم الطبقيّة**؛ فالعلاقة ليست بين أفراد أحرار، بل بين طبقة تملك وأخرى لا تملك. (Yaman, 2022)
 - **كفاءة السوق مقابل التناقضات المنهجية**: بينما يروج النيوكلاسيكيون لفكرة أن السوق يصل دائماً إلى "التوازن" عبر آلية العرض والطلب، تجادل الماركسية بأن الرأسمالية نظام غير مستقر بنيوياً. تؤكد الماركسية على عدم المساواة المنهجية، حيث إن "كفاءة السوق" هي في الواقع آلة لتركيز الثروة وتهميش قوة العمل، مما يؤدي حتماً إلى أزمات دورية لفيض الإنتاج. (Agozino, 2014).
 - **طبيعة القيمة**: في حين يربط الاقتصاديون المعاصرون القيمة بـ "الندرة" و"تفضيلات المستهلك"، تعيد الماركسية الاعتبار للعمل كونه المصدر الوحيد للقيمة، معتبرة أن أي ربح رأسمالي هو في جوهره عمل مسروق (فائض قيمة) لا تعترف به النظريات النيوكلاسيكية.

رابعاً: السياسات الاقتصادية الماركسية وتطبيقها

من الناحية العملية، تتضمن السياسات الماركسية ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والتخطيط المركزي، كما لوحظ في الاتحاد السوفيتي ودول اشتراكية أخرى. هدفت هذه التطبيقات إلى القضاء على الملكية الخاصة وإعطاء الأولوية للرفاه الجماعي، إلا أنها واجهت تحديات جسيمة مثل البيروقراطية والركود الاقتصادي.(Burkett & Foster, 2006; Yaman, 2022)

خامساً: نقد الفكر الاقتصادي الماركسي

تعرض الفكر الاقتصادي الماركسي لسلسلة من الانتقادات الجوهرية التي حاولت تفكيك مرتكزاته من زوايا تقنية وأيديولوجية مختلفة، ويمكن تلخيص هذه الانتقادات في محورين رئيسيين يمثلان جوهر الصراع الفكري بين الماركسية والمدارس الاقتصادية السائدة:

أ. معضلة الكفاءة والاقتصاد المخطط (النقد النيوكلاسيكي): يرى الاقتصاديون النيوكلاسيكيون أن النظرة الماركسية التي تدعو إلى التخطيط المركزي وإلغاء آليات السوق تعاني من خلل بنيوي في إدارة الموارد.

• غياب إشارات الثمن: يجادل النقاد بأن الأسعار في السوق الحرة ليست مجرد أرقام، بل هي "ناقلات للمعلومات" تعكس الندرة والطلب. وبدون هذه الإشارات، تفنقر الهيئات المركزية في الأنظمة الماركسية إلى القدرة على حساب التكاليف بدقة، مما يؤدي إلى تخصيص غير كفء للموارد، وظهور طوابير الانتظار، أو تكديس سلع لا يحتاجها أحد.

• حافز الابتكار: يرى الليبراليون أن إلغاء الملكية الخاصة والربح يقتل روح المبادرة الفردية؛ فالسوق يحفز التطور التقني من خلال المنافسة، بينما يؤدي التخطيط المركزي غالباً إلى ركود بيروقراطي يفنقر إلى المرونة اللازمة لمواكبة التغيرات السريعة (Slack, 1997; Smith, 2020).

ب. أزمة "نظرية العمل في القيمة" في العصر الرقمي: واجه حجر الزاوية في الاقتصاد الماركسي، وهو "نظرية العمل في القيمة"، تشكيكاً كبيراً مع تحول بنية الاقتصاد العالمي.

الماركسي

• **التكنولوجيا والأتمتة:** يجادل النقاد الحديثون بأن ماركس ركز على "العمل اليدوي" في المصانع. أما اليوم، ففي ظل الذكاء الاصطناعي والأتمتة الكاملة، تُخلق قيمة هائلة بجهد بشري مباشر ضئيل جداً. هذا يطرح تساؤلاً: إذا كانت القيمة نابعة من العمل البشري فقط، فكيف نفسر القيمة الاقتصادية الضخمة لبرمجيات أو خدمات مؤتمتة بالكامل؟

• **اقتصاد الخدمات والمنفعة:** يرى الاقتصاديون المعاصرون أن قيمة السلعة لا تتحدد بما بُذل فيها من وقت عمل، بل بما يراه المستهلك من منفعة حدية. فالسعر الذي يدفعه الشخص مقابل خدمة برمجية أو استشارة طبية لا يرتبط دائماً بـ "وقت العمل الضروري اجتماعياً"، بل بمدى ندرة المهارة أو حجم الحاجة إليها في السوق. (Allen, 2022; Yaman, 2022)

د. **إغفال دور "ريادة الأعمال" والمخاطرة:** ينتقد المحللون ماركس لتصويره الربح كأنه مجرد "فائض قيمة" مسروق من العامل. يجادل النقاد بأن هذا التحليل يُسقط دور المخاطرة التي يتحملها صاحب العمل؛ فالمستثمر قد يخسر رأس ماله بالكامل، والربح هو المكافأة على هذه المخاطرة وعلى قدرته على تنظيم عناصر الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال) بطريقة ناجحة. من وجهة نظرهم، العمل وحده لا يكفي لخلق القيمة إذا لم يوجهه فكر ريادي قادر على قراءة احتياجات السوق.

يتضح أن الفكر الاقتصادي الماركسي يظل نقداً حيويًا للرأسمالية، سابراً أغوار ديناميكيات العلاقات الطبقيّة. وتستمر أهميته في النقاشات العالمية المعاصرة مع صراع المجتمعات الحديثة مع قضايا توزيع الثروة والعدالة الاجتماعية، موفراً أدوات لفهم تعقيدات النظم الاقتصادية في عالم معولم.

إن الفكر الاقتصادي الاشتراكي الفرنسي والماركسية لا يزال قائماً، مستمراً في تشكيل الحركات الاشتراكية المعاصرة والسياسات الاقتصادية التي تسعى نحو حقوق عمالية منصفة وعدالة اجتماعية. ومن خلال فحص التأثير التاريخي والمستمر لهذه الأيديولوجيات، يتضح أنها توفر رؤى أساسية لمعالجة التفاوتات في المناخ السوسيو-اقتصادي الحالي. إن الاستمرار في تطبيق هذه المفاهيم وتكييفها يشير إلى دورها النقدي في النقاشات المعاصرة المحيطة بالرأسمالية، وعدم المساواة، والعولمة، مما

يوضح الأهمية الخالدة للفكر الاشتراكي الفرنسي والنظرية الماركسية في صياغة الاستجابات لتحديات عالم اليوم.

المراجع:

- (2024). Louis Blanc: The Organization of Labor..
<https://doi.org/10.3735/9781961844056.book-part-087>
- Agozino, B. (2014). The Africana paradigm in Capital: the debts of Karl Marx to people of African descent. *Review of African Political Economy*, 41(140).
<https://doi.org/10.1080/03056244.2013.872613>
- Allen, A. (2022). Dripping with Blood and Dirt from Head to Toe: Marx's Genealogy of Capitalism in Capital, Volume 1. *The Monist*, 105(4), 470-486.
<https://doi.org/10.1093/monist/onac012>

-
- Althofer, J. (2023). “Trace your grave”: On the poetry of The Communist Manifesto’s grave-digger thesis. Text, 27(Special 70). <https://doi.org/10.52086/001c.88241>
 - Ateş, U. (2015). Sosyalist düşüncenin kaynakları: Büyük Britanya ve Fransa’da işçi hareketlerinin başlangıcı ve ütopya düşüncesi (1800-1830). Ankara Üniversitesi SBF Dergisi, 70(1), 35-63. https://doi.org/10.1501/sbfder_0000002343
 - Buissink, K. (2023). The Proletariat in Marx and Engels’ Critique of Capitalism, 1842-1848. Science & Society, 87(1), 95-121. <https://doi.org/10.1521/siso.2023.87.1.95>
 - Burkett, P. and Foster, J. (2006). Metabolism, energy, and entropy in Marx’s critique of political economy: Beyond the Podolinsky myth. Theory and Society, 35(1), 109-156. <https://doi.org/10.1007/s11186-006-6781-2>
 - Contreras, B. (2021). Engels, humanism and revolutionary praxis: The centrality of the dynamic analysis of historical materialism and its inherent relation to overcoming capitalist alienation. Human Geography, 14(2), 173-185. <https://doi.org/10.1177/19427786211010138>
 - Das, R. (2022). On The Communist Manifesto: Ideas for the Newly Radicalizing Public. World Review of Political Economy, 13(2). <https://doi.org/10.13169/worlrevipoliecon.13.2.0209>
 - Ervin, J. (2023). Ideology, False Consciousness, and Beyond: The Marxian Critique of Ideation. Marxism & Sciences, 109. <https://doi.org/10.56063/ms.2301.02104>
 - Fine, R. and Spencer, P. (2018). Marx’s defence of Jewish emancipation and critique of the Jewish question.. <https://doi.org/10.7765/9781526104960.00007>
 - George, E. (2025). “It Will Cause Great Disappointment”: Marx’s Drafts for CapitalII and Their Place in the Structure of His Work. Science & Society, 89(1), 61-84. <https://doi.org/10.1177/00368237241312551>
 - Guthrie, C. (2010). Socialism in Microcosm: The Municipal Administration of Dr Ernest Ferroul in Narbonne, 1896—1921. European History Quarterly, 40(1), 79-96. <https://doi.org/10.1177/0265691409353259>
 - Herland, M. (1996). Three French Socialist Economists: Leroux, Proudhon, Walras. Journal of the History of Economic Thought, 18(1), 133-153. <https://doi.org/10.1017/s1053837200002996>
 - Kivotidis, D. (2020). Break or Continuity? Friedrich Engels and the Critique of Digital Surveillance. Triplec Communication Capitalism & Critique Open Access Journal for a Global Sustainable Information Society, 19(1), 97-112. <https://doi.org/10.31269/triplec.v19i1.1213>
 - Lebrun, P. (2015). La critique de la propriété chez les anarchistes du dix-neuvième siècle : une comparaison des propositions de Proudhon et de Déjacque1. Politique Et Sociétés, 34(2), 39-59. <https://doi.org/10.7202/1032506ar>
 - Rousseau, M. and Hunt, S. (1986). Political Decentralization in Socialist France: Alternative Theories--Alternative Struggles. Social Thought and Research. <https://doi.org/10.17161/str.1808.5002>

- Sadoun, M. (1994). Le socialisme français et les deux démocraties. Vingtième Siècle Revue D Histoire, 44(1), 31-38. <https://doi.org/10.3406/xxs.1994.3108>
- Silva, R. (1934). Social Unrest in Spain. Blackfriars, 15(169), 251-259. <https://doi.org/10.1111/j.1741-2005.1934.tb04215.x>
 - Slack, G. (2020). From Class to Race and Back Again: A Critique of Charles Mills' Black Radical Liberalism. Science & Society, 84(1), 67-94. <https://doi.org/10.1521/siso.2020.84.1.67>
 - Smith, C. (1997). Friedrich Engels and Marx's Critique of Political Economy. Capital & Class, 21(2), 123-142. <https://doi.org/10.1177/030981689706200106>
 - Vester, M. and Blumenfeld, J. (2023). Class in Itself/for Itself., 101-137. https://doi.org/10.1163/9789004679023_006
 - Walsh, S. and Johnson, A. (2016). Lest Voting Also Become Theft. Political Research Quarterly, 69(4), 667-677. <https://doi.org/10.1177/1065912916658129>
 - Yaman, M. (2022). Origin of Engels' The Origin. Marxism & Sciences, 99. <https://doi.org/10.56063/ms.2201.01106>
 - Zanola, G. (2024). O atraso como condição da crítica. REEH, 21(39), 113-124. <https://doi.org/10.70244/reh.v21i39.543>
 - Zwart, H. (2021). Dialectical Materialism., 67-109. https://doi.org/10.1007/978-3-030-84570-4_3

المحور التاسع: الفكر الاقتصادي للمدرسة التاريخية في ألمانيا

تمهيد:

ظهرت المدرسة التاريخية للاقتصاد في ألمانيا خلال أواخر القرن التاسع عشر كاستجابة محورية للنظريات الاقتصادية السائدة في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي. وقد ركزت هذه الحركة، التي غالباً ما توضع في تضاد مع المناهج التجريدية والاستنتاجية للاقتصاد الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، على أهمية السياق التاريخي، والدراسة التجريبية، وتطور الأنظمة الاقتصادية عبر الزمن. لم تكن المدرسة التاريخية كياناً متجانساً، بل شملت مجموعة متنوعة من وجهات النظر التي سلطت الضوء على صلة العوامل المؤسسية والثقافية بالتحليل الاقتصادي.

تأثر تطور هذه المدرسة بشدة بالمشهد السوسيو-سياسي لألمانيا خلال القرن التاسع عشر، والذي تميز بتوحيد الولايات الألمانية تحت القيادة البروسية عام 1871، والتصنيع السريع، وصعود المشاعر القومية. خلقت هذه العوامل أرضاً خصبة للباحثين للتشكيك في مدى قابليتي القوانين الاقتصادية العالمية للتطبيق، خاصة تلك التي تجاهلت الظروف المحلية والتطور التاريخي. ومن هنا، فإن السؤال الجوهرى لهذه المحاضرة هو: ما هي المبادئ التأسيسية وإسهامات المدرسة التاريخية الألمانية، وكيف شكلت فهم الأنظمة الاقتصادية في سياقها؟

أولاً: أسس المدرسة التاريخية للاقتصاد

تمثل المدرسة التاريخية الألمانية "ثورة منهجية" ضد ما أسماه "عالمية" الاقتصاد الكلاسيكي (Cosmopolitanism) فبينما سعى آدم سميث وديفيد ريكاردو لاكتشاف قوانين اقتصادية ثابتة وعابرة للحدود (مثل قانون العرض والطلب)، جادل التاريخيون بأن الاقتصاد ليس فيزياءً اجتماعية، بل هو نتاج حي للتفاعلات الإنسانية والزمنية.

أ. خصوصية السياق التاريخي والزمكاني: تؤمن هذه المدرسة بأن "الحقائق الاقتصادية" ليست مطلقة، بل هي نسبية ومرتبطة بسياقها. فما يصلح لاقتصاد إنجلترا الصناعي في القرن التاسع عشر قد لا يصلح بالضرورة لألمانيا الناشئة في ذات الفترة. وترى المدرسة أن الأنظمة الاقتصادية ليست آلات مبرمجة، بل هي كائنات حية تتشكل بفعل:

- الإرث الثقافي: القيم والتقاليد التي تحكم سلوك الأفراد.
- الإطار القانوني: القوانين التي تنظم الملكية والعقود، والتي تختلف جذرياً بين أمة وأخرى.
- الظروف الاجتماعية: طبيعة الروابط الأسرية والطبقية. (Krabbe, 1996)

ب. رفض التجريد والدعوة إلى "الاستقراء": انتقد مفكرو هذه المدرسة بشدة ميل النيوكلاسيكيين إلى "التجريد المفرط" (Abstract Theorization)، حيث يتم اختزال الإنسان في نموذج "الإنسان الاقتصادي" الذي يسعى للربح فقط. بدلاً من ذلك، نادى المدرسة بالمنهج الاستقرائي؛ أي البدء بجمع البيانات التاريخية والواقعية أولاً، ثم استخلاص النتائج منها. إن دراسة الظواهر الاقتصادية بمعزل عن سردياتها التاريخية هي، في نظرهم، محاولة لفهم الثمرة دون دراسة الجذور. (Michaelides et al., 2010)

ج. التفاعل العضوي بين الاقتصاد والتاريخ: بالنسبة للاقتصاديين التاريخيين، التاريخ ليس مجرد "سجل للأحداث"، بل هو المختبر الوحيد للاقتصادي. إن النظريات الاقتصادية يجب أن تكون "مرنة" وتعكس ديناميكية التقدم المجتمعي. لذا، رفضوا النماذج الساكنة التي تفترض ثبات العوامل الأخرى، مؤكدين أن "العوامل الأخرى" هي جوهر التغيير الاقتصادي. فالاقتصاد في حالة صيرورة دائمة، والقوانين التي تحكم مجتمعاً زراعياً تنهار تماماً عند انتقاله للمرحلة الصناعية. (Жук & Vaganov, 2024)

د. نقد "النزعة الرياضية" والانحياز للواقع: وجهت المدرسة نقداً لاذعاً للنيوكلاسيكيين بسبب إغراقهم في المعادلات الرياضية والرسوم البيانية التجريدية التي تفصل الاقتصاد عن الواقع الإنساني المعقد. يرى التاريخيون أن هذه النماذج الرياضية تضحى بـ "الدقة التاريخية" في سبيل "الأناقة المنطقية". وبدلاً من ذلك، دعوا إلى "المنهج الوصفي التجريبي" الذي يأخذ بعين الاعتبار العوامل النفسية والأخلاقية والسياسية التي لا يمكن تكميمها بسهولة ولكنها تؤثر بشكل حاسم في المسارات الاقتصادية. (Son & Bøger, 2021)

ثانياً: الشخصيات الرئيسية في الاقتصاد التاريخي الألماني

أ. فيلهلم روشر (1817-1894): واضع حجر الزاوية للمنهج التاريخي: يُعتبر روشر مؤسس "المدرسة التاريخية القديمة"، وكان هدفه الأساسي هو جعل علم الاقتصاد علماً "واقعيًا" وليس مجرد "منطق نظري".

لم يرفض روشر القوانين الاقتصادية الكلاسيكية تماماً، لكنه جادل بأنها قوانين نسبية. نادى بما يُسمى "التشريح التاريخي"، حيث يرى أن دراسة الاقتصاد تشبه دراسة اللغة أو القانون؛ فهي تتطور عبر مراحل عضوية. وضع روشر القواعد التي تلزم الباحث بجمع كم هائل من البيانات التاريخية قبل صياغة أي تعميم، معتبراً أن الاقتصاد القومي لكل أمة هو نتيجة لتراكم قرون من التطور الثقافي، وبالتالي لا يمكن استيراد نماذج جاهزة وتطبيقها قسراً. (Schmidt, 2006; Krabbe, 1996)

ب. برونو هيلدبراند (1812-1878): فيلسوف المؤسسات والتحول النقدي: اتخذ هيلدبراند موقفاً أكثر راديكالية ضد المدرسة الكلاسيكية، مركزاً على أن الاقتصاد هو علم "تطور المجتمعات". اشتهر هيلدبراند بتقسيمه الشهير لتاريخ الاقتصاد إلى ثلاث مراحل كبرى بناءً على "طريقة التبادل": "الاقتصاد الطبيعي (المقايضة)، الاقتصاد النقدي، واقتصاد الائتمان. جادل هيلدبراند بأن الانتقال من مرحلة إلى أخرى ليس مجرد تغيير تقني، بل هو تحول في الأخلاق والمؤسسات الاجتماعية. بالنسبة له، النظم المالية والبنوك ليست مجرد أدوات حسابية، بل هي "مؤسسات اجتماعية" تعكس مدى نضج الثقة والتعاون داخل الأمة، ومن هنا جاء تأكيده على أن المؤسسات هي التي تقود النمو الاقتصادي وليس العكس. (Schmidt, 2006)

ج. غوستاف فون شمولر (1838-1917): رائد المدرسة التاريخية الحديثة والدولة الاجتماعية: يُمثل شمولر قمة النضج للمدرسة التاريخية، حيث نقلها من مجرد منهج بحثي إلى قوة سياسية واجتماعية فاعلة (ما عُرف بـ "اشتراكية الكرسي").

قاد شمولر معركة شرسة ضد النزعة الرياضية في الاقتصاد، مؤكداً أن الاقتصاد علم أخلاقي. بالنسبة لشمولر، الدولة ليست "حارساً ليلياً" كما يرى الليبراليون، بل هي "الأداة الأخلاقية والتربوية" للأمة. دعا إلى تدخل الدولة لتحسين ظروف العمال وحل "المسألة الاجتماعية"، معتبراً أن استقرار الاقتصاد يعتمد على العدالة الاجتماعية. أسس شمولر "جمعية السياسة الاجتماعية" التي كانت

بمثابة العقل المفكر للسياسات التي أدت إلى ظهور أول نظام تأمين اجتماعي في العالم تحت قيادة بيسمارك. (Krabbe, 1996)

د. ماكس فيبر (1864-1920): عبقرية التداخل بين الثقافة والاقتصاد: رغم أن فيبر يُعرف كعالم اجتماع، إلا أنه كان أستاذاً للاقتصاد السياسي وتأثر بشدة بالمنهج التاريخي، حيث أضاف بُعداً "ذاتياً" و"ثقافياً" للتحليل الاقتصادي.

قدم فيبر أعظم مساهمة في فهم أصول الرأسمالية من خلال كتابه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية". جادل فيبر بأن التراكم الرأسمالي لم يكن مجرد نتيجة لعوامل مادية، بل كان مدفوعاً بـ "منظومة قيم" دينية وأخلاقية تحث على العمل الشاق والادخار كواجب ديني. أثبت فيبر أن "العقلانية الاقتصادية" ليست فطرة بشرية عامة، بل هي منتج ثقافي تاريخي محدد. نهجه متعدد التخصصات جعل من المستحيل لاحقاً دراسة الاقتصاد بمعزل عن الدين، والقانون، والسلطة، والثقافة (Жук & Vaganov, 2024).

ثالثاً: المنهج التاريخي ودوره في التحليل الاقتصادي

مثل الطابع التجريبي للمدرسة التاريخية خروجاً كبيراً عن الاقتصاد الكلاسيكي؛ حيث أكد باحثو هذه المدرسة على أهمية البيانات التاريخية والسياق في فهم النظريات الاقتصادية. وتناقض هذا النهج التجريبي بحدّة مع التأكيد الكلاسيكي والنيوكلاسيكي على الاستدلال الاستنتاجي والقوانين العالمية، والتي غالباً ما تجاهلت النسيج الغني للتجارب التجريبية التي تميز الحياة الاقتصادية (Michaelides et al., 2010).

دعت المدرسة التاريخية إلى اعتبار المؤسسات والعوامل الثقافية ركائز أساسية في تشكيل السلوكيات الاقتصادية. وانتقدت النماذج القياسية المستمدة من النظرية النيوكلاسيكية لفشلها في استيعاب تعقيدات العمليات التاريخية والتجارب البشرية داخل الأنظمة الاقتصادية. (Krabbe, 1996) أدى هذا المنظور إلى نقاشات أوسع داخل الفكر الاقتصادي حول مدى صلة الخصائص التاريخية ببناء النماذج الاقتصادية.

رابعاً: نقد المدرسة التاريخية للاقتصاد الكلاسيكي والنيوكلاسيكي

أ. تفكيك نقد المدرسة التاريخية للأرثوذكسية الاقتصادية: لم يكن نقد المدرسة التاريخية للاقتصاد الكلاسيكي (مثل أفكار ريكاردو) والنيوكلاسيكي (مثل أفكار مينجر) مجرد اختلاف في وجهات النظر، بل كان صراعاً وجودياً حول ماهية علم الاقتصاد ذاته. يمكن تفصيل هذا النقد في المحاور الجوهرية التالية:

- رفض "الكونية" ودحض القوانين الطبيعية: انتقد الاقتصاديون التاريخيون ما أسماه "النزعة العالمية" في الاقتصاد الكلاسيكي. فبينما كان الكلاسيكيون يعتقدون أن قوانين الاقتصاد تشبه قوانين الجاذبية (ثابتة وصالحة لكل زمان ومكان)، جادل التاريخيون بأن هذه القوانين ليست سوى تعميمات لمرحلة تاريخية محددة (الرأسمالية الإنجليزية). بالنسبة لهم، فإن تطبيق مبدأ "التجارة الحرة" عالمياً دون مراعاة مستوى التطور التاريخي لكل أمة هو مغالطة علمية وأداة للهيمنة الاقتصادية، مؤكدين أن المبادئ الاقتصادية يجب أن تكون "نسبية" ومرتبطة باحتمالاتها التاريخية وسياقها القومي. (Schmidt, 2006)

- الصراع بين "الاستنتاج التجريدي" و"الاستقراء التاريخي": يكمن جوهر النزاع في المنهجية؛ حيث اعتمد الكلاسيكيون والنيوكلاسيكيون على المنهج الاستنتاجي، وهو البدء بفرضيات تجريدية (مثل: الإنسان يسعى دائماً لتعظيم ربحه) ثم استنتاج قوانين عامة. في المقابل، هاجمت المدرسة التاريخية هذا النهج ووصفته بأنه "خيال علمي" منفصل عن الواقع. ونادوا بـ المنهج الاستقرائي، الذي يبدأ بجمع الحقائق التاريخية والبيانات الإحصائية والوصف المؤسسي، ومن ثم استخلاص قواعد اقتصادية مرنة. هذا الصراع، الذي عُرف تاريخياً بـ "معركة المناهج" سلط الضوء على التوتر بين الرغبة في "الدقة العلمية الرياضية" وبين ضرورة "الأمانة التاريخية" للواقع المعقد.

- التطور الديناميكي مقابل التوازن الساكن: انتقدت المدرسة التاريخية بشدة مفهوم "التوازن" الذي يسيطر على الفكر النيوكلاسيكي، حيث يُنظر إلى الاقتصاد كحالة ثابتة تسعى للاستقرار. بالنسبة لرواد المدرسة التاريخية (مثل شمولر)، الاقتصاد هو "عملية صيرورة" وليس حالة ثابتة. إن الأنظمة الاقتصادية في نظرهم تتطور عبر مراحل تاريخية (مثل الانتقال من

الاقتصاد المنزلي إلى اقتصاد القرية ثم الاقتصاد القومي). لذا، فإن تحليل الاقتصاد كحالة "ستاتيكية" (ثابتة) هو إهمال للبعد الزمني الذي يغير بنية المجتمع، وأخلاقيات العمل، ودور المؤسسات بشكل جذري بمرور الوقت. (Жу & Vaganov, 2024)

– الإنسان ككائن اجتماعي لا مجرد "آلة حاسبة": رفض التاريخيون نموذج "الإنسان الاقتصادي" التجريدي الذي يعامل البشر كذرات معزولة تتصرف بعقلانية رياضية محضة. وجادلوا بأن السلوك الاقتصادي محكوم بـ "الدوافع الأخلاقية"، والواجب الوطني، والتقاليد الدينية، والضغط المؤسسي. ومن ثم، فإن الحقائق الاقتصادية لا تُشكلها الأسعار والكميات فقط، بل يشكلها التطور الثقافي الذي ينمو عبر القرون، وهو ما يجعل الاقتصاد فرعاً من العلوم الاجتماعية والإنسانية وليس فرعاً من الرياضيات التطبيقية.

خامساً: تأثير المدرسة التاريخية على السياسة الاقتصادية الألمانية

تاريخياً، شكلت المدرسة التاريخية الألمانية العديد من السياسات الاقتصادية بين القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ومن خلال الدعوة إلى السياسة الصناعية وتدخل الدولة في الاقتصاد، أثرت المدرسة بعمق في تطوير سياسات الرفاه في ألمانيا، مؤكدة على ضرورة تدخل الدولة في تشكيل ظروف سوق العمل وأنظمة الرعاية الاجتماعية. (Offe, 2000) مهدت انتقادات المدرسة الطريق لنهج أكثر تكاملاً مع السياسة الاجتماعية، مع مراعاة السياقات التاريخية والتطور المؤسسي داخل ألمانيا. (Krabbe, 1996)

ساهمت المبادئ التي نشرتها المدرسة التاريخية بشكل كبير في تطور النظام الاقتصادي الألماني، خاصة وأنها سعت لمعالجة "المسألة الاجتماعية" الناشئة عن التغيرات السريعة الناتجة عن التصنيع. كما أدت دعوتهم للدراسات التجريبية إلى تطوير سياسات عملية تعالج التفاوتات الاقتصادية واحتياجات الرعاية الاجتماعية. (Offe, 2000)

لا يزال تأثير المدرسة التاريخية يتردد صده داخل الفكر الاقتصادي المعاصر؛ حيث وضع تأكيدها على التحليل السياقي للمبادئ التأسيسية للاقتصاد المؤسسي وعلم الاجتماع الاقتصادي، مما عزز فهماً دقيقاً للتنمية الاقتصادية وتشكيل السياسات. (Michaelides et al., 2010) علاوة على

ذلك، استلهم اقتصاديون بارزون مثل جون ماينارد كينز وكارل بولاني أفكاراً تم تطويرها داخل المدرسة التاريخية، داعين إلى فهم الاقتصادات ككيانات مغروسة داخل سياقات اجتماعية وتاريخية (Petrović, 2019).

اليوم، يظل إرث المدرسة التاريخية ذا صلة في النقاشات حول اقتصاديات التنمية وتشكيل السياسات، ليكون بمثابة تذكير بأهمية التاريخ في فهم التغيرات الاقتصادية. إن الاعتراف بالعوامل السياقية المتنوعة في التحليل الاقتصادي يعكس الأهمية الدائمة للحجج التأسيسية للمدرسة التاريخية.

باختصار، قدمت المدرسة التاريخية الألمانية للاقتصاد رؤى أساسية حول طبيعة الأنظمة الاقتصادية وأهمية السياق التاريخي. ومن خلال التأكيد على الطبيعة المتطورة للاقتصادات، وأهمية المؤسسات، ودور الثقافة، أرست المدرسة التاريخية أسساً نقدية أثرت في كل من الخطاب الأكاديمي والسياسة العملية.

إن الأهمية الدائمة للمدرسة التاريخية في الفكر الاقتصادي المعاصر تسلط الضوء على مساهماتها في فهمنا للتغير الاقتصادي والتطور المؤسسي. وبينما نواصل التعامل مع التحديات الاقتصادية المعقدة اليوم، يظل دمج المنظورات التاريخية في التحليل الاقتصادي أمراً حيوياً لتعزيز سياسات شاملة وفعالة.

المراجع:

- Krabbe, J. (1996). Historicism and Organicism in Economics: The Evolution of Thought.. <https://doi.org/10.1007/978-94-009-1689-0>
- Michaelides, P., Milios, J., Vouldis, A., & Lapatsioras, S. (2010). Heterodox influences on Schumpeter. *International Journal of Social Economics*, 37(3), 197-213. <https://doi.org/10.1108/03068291011018767>
- Offe, C. (2000). The German Welfare State: Principles, Performance and Prospects After Unification. *Thesis Eleven*, 63(1), 11-37. <https://doi.org/10.1177/0725513600063000003>
- Petrović, J. (2019). ECONOMIC THOUGHT OF FRIEDRICH LIST, GUNNAR MYRDAL AND JOHN MAYNARD KEYNES, AND ITS APPLICABILITY IN TRANSITION ECONOMIES. *Facta Universitatis Series Economics and Organization*, 075. <https://doi.org/10.22190/fueo1901075p>
- Schmidt, K. (2006). Long-term views of the “social question” in Germany during the 19th and 20th century. *Journal of Economic Studies*, 33(4), 269-283. <https://doi.org/10.1108/01443580610688439>
- Son, K. and Böger, T. (2021). The Inclusiveness of Maternity Leave Rights over 120 Years and across Five Continents. *Social Inclusion*, 9(2), 275-287. <https://doi.org/10.17645/si.v9i2.3785>
- Жук, А. and Vaganov, A. (2024). Competition and Competitive Environment in Historical Schools of Economics. *Altereconomics*, 21(2), 253-267. <https://doi.org/10.31063/altereconomics/2024.21-2.5>

المحور العاشر: الفكر الاقتصادي الحدي النيوكلاسيكي

تمهيد:

مثلت "الثورة الحدية" النيوكلاسيكية، التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر، تحولاً جذرياً في النموذج الفكري للاقتصاد. ويُنظر إلى هذه الفترة كاستجابة لعدم قدرة النظريات الكلاسيكية على تفسير ظواهر واقعية، خاصة فيما يتعلق بالقيمة، والتمن، وسلوك المستهلك. وقد أوجدت التحولات الصناعية والاجتماعية بيئة فكرية استلزمت فهماً أكثر دقة لديناميكيات السوق واتخاذ القرار الفردي (Galbraith, 2017; Zafirovski, 2019).

كيف أعاد الاقتصاد الحدي صياغة النظرية الاقتصادية بتركيزه على المنفعة الحدية والعقلانية الفردية؟

أولاً: أسس الفكر الاقتصادي الحدي النيوكلاسيكي

تُعد "الثورة الحدية" التي اندلعت في سبعينيات القرن التاسع عشر على يد جيفونز ومينجر وفالراس، الانعطاف الأهم في تاريخ الاقتصاد الحديث، حيث نقلت بؤرة التحليل من "الإنتاج والتكاليف" إلى "الاستهلاك والمنفعة". فيما يلي توسع مفصل في المبادئ الأساسية التي قامت عليها هذه المدرسة:

1. المنفعة الحدية: الثورة على القيمة المادية

قبل ظهور المدرسة الحدية، سيطرت "نظرية العمل في القيمة" (التي تبناها سميث وريكاردو وماركس)، والتي افترضت أن قيمة السلعة تُشتق من كمية الجهد البشري المبذول في إنتاجها. إلا أن الحديين أحدثوا قطيعة معرفية بجعل القيمة ذاتية (Subjective). يفترض هذا المفهوم أن القيمة لا تكمن في السلعة ذاتها، بل في تقييم المستهلك للوحدة الأخيرة (الحدية) التي يستهلكها. فالمستهلك لا يشتري السلعة بناءً على "منفعتها الكلية" للبشرية، بل بناءً على "الإشباع الإضافي" الذي ستقدمه له تلك الوحدة المحددة في لحظة معينة. هذا التحول سمح للاقتصاديين بتفسير لماذا يشتري الناس سلعاً كمالية بأسعار باهظة بينما لا يدفعون الكثير مقابل سلع ضرورية للبقاء، وهو ما يُعرف بحل "تناقض القيمة" (Zafirovski, 2017).

2. قانون تناقص المنفعة الحدية: منطق الإشباع التدريجي:

يُعد هذا القانون الركيزة النفسية للمدرسة الحدية. وهو ينص على أنه مع زيادة استهلاك الوحدات المتتالية من سلعة ما، فإن الإشباع (المنفعة) الناتج عن كل وحدة إضافية يبدأ في الانخفاض . على سبيل المثال، الوحدة الأولى من "الماء" لشخص ظمئ تمنحه منفعة هائلة، والوحدة الثانية تمنحه إشباعاً أقل، وهكذا حتى تصل المنفعة الحدية إلى الصفر (نقطة الارتواء)، وقد تصبح سالبة إذا استمر الاستهلاك قسراً. هذا القانون هو الذي يفسر ميل "منحنى الطلب" نحو الأسفل؛ فلكي يقبل المستهلك شراء وحدة إضافية، لا بد أن ينخفض السعر ليتناسب مع المنفعة الحدية المتناقصة التي سيحصل عليها.

3. السلوك العقلاني وتعظيم المنفعة: الإنسان كآلة حاسبة لذاتية:

يفترض الاقتصاد النيوكلاسيكي نموذج "الإنسان الاقتصادي"، وهو فاعل يتسم بالرشد والعقلانية التامة. وفقاً لهذا المبدأ، يقوم الأفراد بمقارنات مستمرة بين "المنفعة الحدية" التي سيحصلون عليها من السلعة وبين "التكلفة الحدية" (الثمن) التي سيدفعونها. يهدف المستهلك إلى توزيع دخله المحدود (قيود الميزانية) على السلع المختلفة بطريقة تحقق له أعلى قدر ممكن من الإشباع الإجمالي، وهو ما يُعرف بحالة "توازن المستهلك". في هذه الحالة، تتساوى المنفعة الحدية المنسوبة للريال الأخير المنفق على كل السلع. (Todorova, 2021)

4. تحليل التوازن وكفاءة السوق: سحر اليد الخفية الحديثة:

يرى الحديون أن السوق هو ساحة للتفاعل بين الرغبات الفردية (الطلب) وتكاليف الإنتاج الحدية (العرض). ويحدث التوازن عند النقطة التي تتقاطع فيها المنفعة الحدية للمستهلكين مع التكلفة الحدية للمنتجين. تعتبر المدرسة النيوكلاسيكية أن الأسواق الحرة هي "آليات تصحيح ذاتي"؛ فإذا زاد الطلب عن العرض، يرتفع السعر تلقائياً ليعيد التوازن، والعكس صحيح. هذه الكفاءة تُحقق "أمثلية باريتو"، حيث يتم تخصيص الموارد بشكل يضمن عدم إمكانية تحسين وضع أي فرد دون الإضرار بآخر. هنا، تعمل "اليد الخفية" عبر إشارات الأسعار لتوجيه الموارد نحو الاستخدامات الأكثر قيمة للمجتمع دون الحاجة لتدخل خارجي. (Chang et al., 2023)

5. أثر المبادئ الحدية في التحليل الاقتصادي المعاصر:

إن الاعتماد على "التحليل الحدي" لم يقتصر على الاستهلاك، بل امتد ليشمل الإنتاج (الإنتاجية الحدية) وتوزيع الدخل (الأجر يساوي الإنتاجية الحدية للعامل). لقد حولت هذه المبادئ الاقتصاد من فلسفة اجتماعية وصفية إلى علم رياضي تحليلي يعتمد على "التفاضل والتكامل" لوصف السلوك البشري، مما وفر أدوات دقيقة لصناع القرار لفهم كيفية استجابة الأسواق للتغيرات الصغيرة في الأسعار أو الدخل.

ثانياً: الشخصيات الرئيسية في الاقتصاد الحدي

أ. **ويليام ستانلي جيفونز (1835-1882):** المنهج الرياضي وحساب المنفعة: يُعد جيفونز الرائد الذي نقل الاقتصاد من حيز الفلسفة الأدبية إلى حيز العلوم الرياضية الدقيقة. في عمله البارز "نظرية الاقتصاد السياسي"، جادل جيفونز بأن الاقتصاد يجب أن يُعامل كعلم رياضي لأنه يتعامل مع كميات. كانت مساهمته الكبرى في ربط القيمة بـ "الدرجة النهائية للمنفعة" وهو المصطلح الذي استخدمه للتعبير عن المنفعة الحدية. (استند جيفونز في تحليله إلى الفلسفة النفعية، حيث رأى أن السلوك الاقتصادي محكوم بالرغبة في تعظيم اللذة وتقليل الألم. ومن خلال استخدامه للأدوات الرياضية (التفاضل)، استطاع إثبات أن القيمة ليست ثابتة بل متغيرة تعتمد على الكمية المتوفرة من السلعة؛ فكلما زادت الكمية، انخفضت الدرجة النهائية للمنفعة، وبذلك تسقط القيمة السوقية. مهد هذا النهج الطريق لتحويل الاقتصاد إلى نماذج قابلة للقياس الكمي. (Zafirovski, 2017)

ب. **كارل مينجر (1840-1921):** القيمة الذاتية والمدرسة النمساوية: على عكس جيفونز الذي ركز على الرياضيات، اتخذ مينجر منحىً "سيكولوجياً" ومؤسسياً في كتابه "مبادئ الاقتصاد"، مما جعله الأب الروحي للمدرسة النمساوية. تكمن عبقرية مينجر في تأكيده على "الذاتية المطلقة للقيمة"؛ حيث جادل بأن السلع لا تملك قيمة في ذاتها، بل تكتسب قيمتها من الأهمية التي يوليها الفرد لإشباع حاجة محددة. قدم مينجر "سلم الحاجات"، موضحاً أن الأفراد يواجهون وحدات السلعة المتاحة لإشباع الحاجات الأكثر إلحاحاً أولاً، ثم الأقل إلحاحاً. وبذلك، فإن قيمة أي وحدة من السلعة تتحدد بمنفعة "أقل الحاجات أهمية" التي يتم إشباعها بالوحدات المتاحة. هذا التحليل ألغى تماماً منطق "تكلفة الإنتاج"

كمعيار للقيمة، وأثبت أن المستهلك وتقييمه الشخصي هما المحركان الحقيقيان للسوق (Zafirovski, 2019).

ج. ليون فالراس (1834-1910): معمار التوازن العام: بينما ركز جيفونز ومينجر على تحليل السلع بشكل منفرد، طمح فالراس إلى فهم الاقتصاد كمنظومة متكاملة ومترابطة. من خلال كتابه "عناصر الاقتصاد السياسي النقي"، قدم فالراس "نظرية التوازن العام"، وهي مساهمة رياضية فذة تصف كيف تتحدد الأسعار والكميات في جميع الأسواق (السلع والخدمات وعناصر الإنتاج) في وقت واحد. استخدم فالراس جملة من المعادلات الآنية لإثبات أن التغير في سعر أي سلعة سيؤدي بالضرورة إلى سلسلة من التعديلات في الأسواق الأخرى حتى يصل النظام بأكمله إلى حالة التوازن. كما قدم مفهوم "المُنادي" أو "المنظم" الذي يدير عملية "التلمس" للوصول إلى الأسعار التي يتساوى عندها العرض والطلب في كافة أركان الاقتصاد. يُعد عمل فالراس الأساس الذي قامت عليه النمذجة الاقتصادية الكلية الحديثة. (Zafirovski, 2017)

د. ألفرد مارشال (1842-1924): مركب الاقتصاد الجزئي وأدوات التحليل: يُعتبر مارشال "المعلم العظيم" الذي صهر أفكار الثورة الحدية في إطار تعليمي وعملي مبسط جعلها المنهج السائد في الجامعات. في كتابه "مبادئ الاقتصاد"، دمج مارشال بين المنفعة (جانِب الطلب) وتكاليف الإنتاج (جانِب العرض)، مشبهاً إياهما بـ "تصلي المقص"؛ فلا يمكن لأحدهما وحده تحديد الثمن. قدم مارشال أدوات تحليلية لا تزال تدرس حتى اليوم، أبرزها "مرونة الطلب"، التي تقيس مدى استجابة المستهلكين لتغيرات الأسعار، ومفهوم "فائض المستهلك"، وهو الفرق بين ما يبدي المستهلك استعداداً لدفعه والثمن الذي يدفعه فعلياً. تميز مارشال بتركيزه على "التوازن الجزئي" (دراسة سوق واحدة مع افتراض ثبات العوامل الأخرى)، مما جعل الاقتصاد علماً تطبيقياً يساعد الشركات والحكومات في اتخاذ قرارات دقيقة. (Galbraith, 2017)

ثالثاً. المنفعة الحدية ونظرية القيمة

أحدث الانتقال من "نظرية العمل في القيمة" إلى "نظرية المنفعة الحدية" انعطافاً تاريخية في بنية الفكر الاقتصادي، حيث أعاد صياغة مفهوم القيمة من منظور "ذاتي" بدلاً من المنظور "المادي" التراكمي. في العصر الكلاسيكي، كان الاقتصاديون أمثال آدم سميث وديفيد ريكاردو يربطون قيمة

السلعة بتكاليف إنتاجها، وتحديدًا كمية العمل المبذول فيها. ومع ذلك، عجزت هذه المقاربة عن تقديم تفسير منطقي لما يُعرف بـ "تناقض القيمة" أو "مفارقة الماء والماس"؛ وهي المعضلة التي تبرز كيف أن الماء، وهو المادة الأكثر حيوية لبقاء الإنسان، يُباع بأثمان زهيدة، بينما يُباع الماس، وهو حجر زينة غير ضروري للحياة، بأسعار باهظة.

جاءت المدرسة الحدية لتقدم الحل الجوهري لهذه المعضلة عبر التمييز بين "المنفعة الكلية" و"المنفعة الحدية". فالماء يمتلك منفعة كلية هائلة لأن الحياة مستحيلة بدونه، ولكن نظراً لوفرتة الكبيرة، فإن المنفعة المستمدة من "الوحدة الأخيرة" المستهلكة (المنفعة الحدية) تكون منخفضة جداً، ولأن الثمن يتحدد بناءً على تقييم هذه الوحدة الأخيرة، فإن سعر الماء يظل منخفضاً. في المقابل، يمتلك الماس منفعة كلية ضئيلة مقارنة بالماء، ولكن نظراً لندرته الشديدة، فإن الوحدة الأخيرة المتاحة منه تشبع رغبة قوية جداً لدى المستهلك، مما يجعل منفعتها الحدية مرتفعة للغاية، ومن ثم يرتفع سعرها في السوق. وبذلك، أثبت الحديون أن القيمة ليست صفة فيزيائية في السلعة، بل هي علاقة تقديرية بين المستهلك والوحدات المتاحة منها. (Zafirovski, 2019)

هذا المنظور لم يحل تناقض القيمة فحسب، بل أسس لفهم ديناميكي لآلية تكوين الأسعار؛ حيث أصبح السعر انعكاساً لنقطة التوازن بين رغبة المستهلك (المنفعة الحدية) وندرة الموارد (التكلفة الحدية). ووفقاً لهذا الإطار، فإن القيمة تتحدد بمدى "الندرة النسبية" للسلعة في مقابل شدة الحاجة إليها. فإذا تغيرت ظروف الوفرة، تتغير القيمة تلقائياً؛ فمثلاً، بالنسبة لشخص يضيع في صحراء قاحلة، تصبح المنفعة الحدية لوحدة من الماء أعلى بكثير من المنفعة الحدية لكيس من الماس، مما يثبت أن القيمة ظرفية وذاتية تماماً ولا ترتبط بجهد العمل المبذول في استخراج أي منهما. وبناءً على ذلك، انتقل علم الاقتصاد من دراسة الأنساق الإنتاجية الكلية إلى دراسة سلوك الوحدات الفردية وكيفية اتخاذ قرارات الشراء بناءً على حسابات المنفعة عند "الحد" الأخير للاستهلاك.

رابعاً. السياسات الاقتصادية والتحليل الحدي: عقلانية القرار وحرية الأسواق

يُعد "التحليل الحدي (Marginal Analysis)" "الأداة الجوهريّة التي نقلت الاقتصاد إلى عصر "الرشد الحسابي"، حيث أصبحت القرارات الاقتصادية تُتخذ بناءً على التغيرات الطفيفة عند الحافة أو

"الحد". بالنسبة للمنتج (الشركة)، لم يعد الهدف هو الإنتاج بأقصى طاقة ممكنة، بل الوصول إلى نقطة تعظيم الربح.

- قاعدة تعظيم الربح: يستمر المنتج في إضافة وحدات جديدة للإنتاج طالما أن الإيراد الحدي (العائد من بيع وحدة إضافية) يفوق التكلفة الحدية (تكلفة إنتاج تلك الوحدة). وعند نقطة التساوي ($SMR = MC$)، يتوقف المنتج لأن أي وحدة إضافية ستؤدي إلى خسارة.
- كفاءة التخصيص والحرية الاقتصادية: تتبنى هذه المدرسة فلسفة "الدعة يعمل (Laissez-faire)" حيث تجادل بأن قوى السوق (العرض والطلب) هي الأقدر على تحديد الأسعار العادلة. ويرى الحديون أن التدخل الحكومي، سواء عبر فرض سقوف سعرية أو دعم عشوائي، يؤدي إلى "فقدان الرفاهية" لأنه يرسل إشارات خاطئة للمنتجين والمستهلكين، مما يزعزع توازن السوق الطبيعي ويقلل من كفاءة تخصيص الموارد المحدودة (Todorova, 2021).

خامساً: نقد الفكر الحدي: الفجوة بين النموذج والواقع

- رغم الهيمنة التي فرضها الفكر الحدي بفضل رصانته الرياضية، إلا أنه واجه انتقادات لاذعة ركزت على مثالية افتراضاته وانفصالها عن السلوك البشري والواقع المؤسسي:
- انتقاد فرضية العقلانية: (**Rationality**) هاجم نقاد كثر نموذج "الإنسان الاقتصادي (Homo Economicus)" معتبرين أن البشر لا يملكون القدرة العقلية ولا المعلومات الكاملة لحساب "المنفعة الحدية" لكل قرار. فالسلوك البشري محكوم بالعواطف، والعادات، والاندفاع، وليس فقط بالحسابات الرياضية الدقيقة.
- إهمال المؤسسات والتاريخ: اتهم أصحاب "المدرسة التاريخية" والمؤسستيون الفكر الحدي بأنه "اقتصاد بلا زمان أو مكان"؛ حيث يتجاهل كيف تؤثر القوانين، والنقابات العمالية، والتقاليد، وهياكل القوة في السوق، مفترضاً أن الأفراد يعملون في فراغ مؤسسي.
- النقد الكينزي وأزمة التوظيف: قدم جون ماينارد كينز نقداً جوهرياً للافتراض النيوكلاسيكي بأن الأسواق "تصحح نفسها دائماً". أثبت كينز أن الاقتصاد قد يقع في فخ "الكساد" ويستقر عند

مستوى توازن بعيد عن التوظيف الكامل، وأن الاعتماد على مرونة الأجور والأسعار (التي نادى بها الحديون) قد لا يكفي لإنعاش الطلب الفعال، مما يستوجب تدخلاً حكومياً مباشراً (Galbraith, 2017).

• إغفال الآثار الخارجية: (Externalities) ركز التحليل الحدي على التكاليف والمنافع الخاصة، متجاهلاً "التكاليف الاجتماعية" مثل التلوث، التي لا تظهر في معادلات التكلفة الحدية للمنتج ولكنها تضر بالكفاءة الاقتصادية العامة للمجتمع.

حوّل الفكر الحدي الاقتصاد من "علم اجتماعي وصفي" إلى "علم رياضي تحليلي" يركز على الوحدات الصغيرة والقرارات الفردية. ولا يزال هذا النهج يمثل العمود الفقري للاقتصاد الجزئي الحديث وأدوات رسم السياسات الاقتصادية المعاصرة.

المراجع:

- Chang, M., Lin, J., & Chen, H. (2023). Consumer Attitudes and Preferences for Healthy Boxed Meal Attributes in Taiwan: Evidence from a Choice Experiment. *Nutrients*, 15(4), 1032. <https://doi.org/10.3390/nu15041032>
- Cooter, R. (1987). Justice at the confluence of law and economics. *Social Justice Research*, 1(1), 67-81. <https://doi.org/10.1007/bf01049384>
- Galbraith, J. (2017). The Great Classical Tradition, 2.. <https://doi.org/10.23943/princeton/9780691171647.003.0009>
- Todorova, T. (2021). Diminishing Marginal Utility and the Teaching of Economics: A Note. *Journal of Research in Educational Sciences*, 12(14), 25. <https://doi.org/10.14505/jres.v12.14.02>
- Zafirovski, M. (2017). Walras, Leon., 1-4. <https://doi.org/10.1002/9781118430873.est0401>
- Zafirovski, M. (2019). Economic Perspectives., 1-7. <https://doi.org/10.1002/9781405165518.wbeos1230>

المحور الحادي عشر: الفكر الاقتصادي الكينزي ونظريات الاقتصادية المعاصرة ما بعد الكينزية

يمكن إرجاع ظهور الاقتصاد الكينزي إلى الاضطرابات الاقتصادية العميقة التي خلفها "الكساد الكبير" في ثلاثينيات القرن العشرين. وفي وقت عجزت فيه النظريات التقليدية عن تفسير ومعالجة البطالة الواسعة والجمود الاقتصادي، قدم جون ماينارد كينز نهجاً مختلفاً جذرياً من خلال عمله الرائد "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقد" المنشور عام 1936. شكل هذا النص تحولاً كبيراً عن الاقتصاد الكلاسيكي، الذي زعم أن الأسواق تصحح نفسها ذاتياً وأن التوظيف الكامل والتوازن سيتحققان بشكل طبيعي إذا تركت الأسواق لشأنها. (Pressman, 2011) افترض كينز أن الطلب الكلي (إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات) هو المحرك الأساسي للنتائج الاقتصادية والتوظيف، متحدياً بذلك الرؤية الكلاسيكية القائلة بأن "العرض يخلق الطلب الخاص به" (قانون ساي) (Staveren, 2008).

كيف أعاد الفكر الكينزي صياغة السياسات الاقتصادية في القرن العشرين، وما هي التطورات الهامة التي قدمتها نظريات ما بعد الكينزية في الخطاب الاقتصادي المعاصر؟

أولاً: أسس الفكر الاقتصادي الكينزي

تعد أسس الفكر الاقتصادي الكينزي ثورة منهجية قلبت موازين الاقتصاد التقليدي، حيث نقلت التركيز من "عرض السلع" إلى "الطلب عليها" كقوة محركة للنظام الرأسمالي. يرتكز هذا الفكر على مجموعة من المبادئ المترابطة التي تشكل هيكلًا تحليليًا متكاملًا لإدارة الأزمات الاقتصادية. أول هذه المبادئ هو المحورية المطلقة لـ "الطلب الكلي"؛ فخلافاً لقانون "ساي" الكلاسيكي الذي يفترض أن العرض يخلق الطلب الخاص به، جادل كينز بأن إجمالي الإنفاق من قبل المستهلكين والشركات والحكومة هو الذي يحدد مستوى الإنتاج والتوظيف. فإذا كان الطلب الكلي قوياً، تضطر الشركات لتوظيف المزيد من العمال لتلبية الاحتياجات، أما إذا ضعف الطلب، فإن الاقتصاد يقع في فخ الركود،

حيث تفيض السلع في المخازن وتضطر الشركات لتسريح العمال، مما يؤدي إلى حلقة مفرغة من تراجع الدخل وزيادة البطالة.

يقودنا هذا إلى المبدأ الثاني وهو نقد الاقتصاد الكلاسيكي والتشكيك في قدرة الأسواق على "التصحيح الذاتي". يرى كينز أن الاقتصاد قد يستقر في حالة توازن عند مستوى أقل من "التوظيف الكامل"، وهو ما يسمى بـ "فجوة الركود". ويعود ذلك جزئياً إلى ما وصفه بـ "جمود الأجور والأسعار"؛ فبينما يعتقد الكلاسيكيون أن الأجور ستخفّض تلقائياً عند زيادة البطالة لتعيد التوازن، يجادل كينز بأن الأجور "لزجة" نحو الأسفل بسبب النقود والعقود والضغوط الاجتماعية، مما يمنع السوق من العودة التلقائية لحالة التوازن. (Backhouse, 2021) هنا تبرز أهمية العوامل النفسية التي سماها كينز بـ "الغرائز الحيوانية (Animal Spirits)"، وهي مشاعر التفاؤل والتشاؤم لدى المستثمرين التي تجعل الاستثمار متقلباً وغير خاضع للحسابات الرياضية الباردة فقط.

وبناءً على هذه الرؤية، يبرز المبدأ الثالث والعملي وهو ضرورة التدخل الحكومي. فبما أن السوق لا يستطيع دائماً إصلاح نفسه، يصبح لزاماً على الدولة أن تلعب دور "الموازن" للدورة الاقتصادية عبر السياسة المالية. في أوقات الكساد، يجب على الحكومة زيادة إنفاقها العام أو خفض الضرائب لتحفيز الطلب، حتى لو أدى ذلك لزيادة عجز الموازنة مؤقتاً. يعتمد هذا التدخل على مفعول "المضاعف الكينزي"، حيث إن كل ريال تتفقه الحكومة يتحول إلى دخل لشخص آخر، يقوم بدوره بإنفاقه، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة في الدخل القومي تفوق قيمة الإنفاق الحكومي الأصلي. كما حذر كينز من "تناقض الادخار"، فبينما يُعتبر الادخار فضيلة للفرد، فإنه قد يكون كارثة للاقتصاد إذا قام الجميع بالادخار في وقت واحد أثناء الركود، لأن ذلك يسحب السيولة من السوق ويقلل الطلب بشكل حاد. لذا، فإن الإدارة النشطة للطلب الكلي عبر تدخل الدولة ليست مجرد خيار سياسي، بل هي ضرورة حتمية لضمان استقرار النظام الرأسمالي وحمايته من الانهيارات الدورية. (Keen, 2013)

الادخار والاستثمار والإنفاق الحكومي:

قدم كينز مفهوم "تناقض الادخار (Paradox of Thrift)"، حيث إن زيادة الادخار الفردي أثناء الركود تؤدي لانخفاض الطلب الكلي، مما يعيق النمو والتوظيف. (Menz, 2010) كما قدم مفهوم

"المضاعف (Multiplier Effect)" ، الذي يشرح كيف أن زيادة أولية في الإنفاق تؤدي لزيادة مضاعفة في الدخل والاستهلاك. (Hyun, 2022)

ثانياً: النظريات والمساهمات الرئيسية لجون ماينارد كينز

تمثل أفكار جون ماينارد كينز في كتابه "النظرية العامة" (1936) (حجر الزاوية في الاقتصاد الكلي الحديث، حيث قدمت رؤية ثورية تفكك المسلمات الكلاسيكية حول التوازن والتوظيف. في هذا العمل، دحض كينز "قانون ساي" الذي يزعم أن العرض يخلق الطلب الخاص به، مؤكداً أن العكس هو الصحيح؛ ف الطلب الكلي الفعال هو المحدد الرئيسي لمستوى الإنتاج والتوظيف. وجادل بأن الاقتصاد الرأسمالي لا يتجه تلقائياً نحو التوظيف الكامل، بل قد يستقر في حالة توازن عند مستوى بطالة مرتفع بسبب نقص الطلب. وأدخل كينز بُعداً سيكولوجياً حاسماً وهو عدم اليقين الجوهري والتوقعات المستقبلية (أو "الغرائز الحيوانية")؛ فالمستثمرون لا يتصرفون بناءً على حسابات رياضية باردة فقط، بل يتأثرون بحالات التشاؤم والنفاؤل، مما يجعل الاستثمار متذبذباً وغير مستقر، وهو ما يقود بدوره إلى الدورات الاقتصادية من رواج وكساد.

من جانب آخر، أعاد كينز تعريف طبيعة النقود وسعر الفائدة عبر نظرية "تفضيل السيولة" (Liquidity Preference) وخلافاً للكلاسيكيين الذين رأوا الفائدة كجائزة على "الادخار" (تأجيل الاستهلاك)، اعتبرها كينز "ثمناً للتخلي عن السيولة". فالبشر يفضلون الاحتفاظ بنقودهم في شكل سائل لثلاثة دوافع: المعاملات، والاحتياط، والمضاربة. ووفقاً لهذا المنظور، فإن سعر الفائدة لا يتحدد بتوازن الادخار والاستثمار، بل بتوازن العرض النقدي مع رغبة الجمهور في الاحتفاظ بالنقد. وعندما يسود عدم اليقين، يزداد تفضيل السيولة، مما يؤدي لارتفاع أسعار الفائدة وتراجع الاستثمار، وهو ما قد يوقع الاقتصاد فيما يسمى بـ "فخ السيولة" حيث تفشل السياسة النقدية وحدها في تحفيز النمو (Docherty, 2020).

وبناءً على هذه القناعات، أصبحت السياسة المالية (Fiscal Policy) هي الأداة الكينزية الأقوى لإدارة الاقتصاد. جادل كينز بأنه عندما يضعف الإنفاق الخاص (الاستهلاك والاستثمار)، يجب على الدولة التدخل كـ "منفق أخير" لتحفيز الطلب. ودعا بقوة إلى استخدام التحفيز المالي عبر زيادة الإنفاق

الحكومي على المشاريع العامة أو خفض الضرائب لضخ السيولة في شرايين الاقتصاد. هذا التدخل لا يحارب البطالة فحسب، بل يعمل كأداة لتحقيق الاستقرار ومنع التضخم الجامح عبر ضبط مستويات الطلب. لقد وضعت هذه الأفكار القواعد الذهبية للاقتصاد الكلي المعاصر، محولةً دور الدولة من مراقب سلبي إلى مدير نشط يضمن التوازن الاجتماعي والاقتصادي.(Hyun, 2022)

ثالثاً: نظريات ما بعد الكينزية

تمثل مدرسة "ما بعد الكينزية (Post-Keynesianism)" الامتداد الأكثر راديكالية وأمانة لأفكار كينز الأصلية، حيث تسعى لتطوير إطار تحليلي يرفض تبسيط الواقع الاقتصادي في معادلات جامدة. وفيما يلي شرح للعنصرين المطلوبين:

1. **العوامل المؤسسية وعلاقات القوة:** يرى اقتصاديو ما بعد الكينزية أن الاقتصاد لا يعمل في فراغ، بل هو نظام اجتماعي تحكمه علاقات القوة والمؤسسات التاريخية. بخلاف النماذج التقليدية التي تفترض أن الأجور والأسعار تتحدد بعوامل تقنية بحتة، تؤكد هذه المدرسة أن توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية (العمال، الرأسماليين، والمصرفيين) هو نتاج للصراع الطبقي وقوة التفاوض المؤسسية. فالمؤسسات مثل النقابات العمالية والشركات الكبرى والتشريعات الحكومية ليست "تشوهات" للسوق، بل هي الركائز التي تحدد مسار النشاط الاقتصادي. إن التركيز هنا ينصب على أن التفاوت في توزيع الثروة يؤثر مباشرة على الطلب الفعال؛ فإعادة التوزيع لصالح الطبقات العاملة (التي تمتلك ميلاً حدياً أعلى للاستهلاك) تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي وضمان استقراره، مما يجعل الاقتصاد علماً سياسياً واجتماعياً بامتياز. (Farhi & Prates, 2020)

2. **نقد التركيب النيوكلاسيكي وحالات "عدم التوازن":** وجهة مدرسة ما بعد الكينزية نقداً لادعاءً لما يُعرف بـ "التركيب النيوكلاسيكي"، وهو المحاولة التي قادها اقتصاديون مثل "بول سامويلسون" للتوفيق بين أفكار كينز (في المدى القصير) والاقتصاد الكلاسيكي (في المدى الطويل). رفض ما بعد الكينزيين هذا التوفيق، معتبرين أنه أفرغ كينز من جوهره الثوري عبر افتراض أن الاقتصاد سيعود دائماً للتوازن والتوظيف الكامل في المدى البعيد. بالنسبة

لهذه المدرسة، فإن "عدم التوازن" هو الحالة الطبيعية والدائمة للاقتصاد الرأسمالي بسبب "الزمن التاريخي" وعدم اليقين الجوهرية. فالقرارات التي تتخذ اليوم لا يمكن الرجوع عنها، والمستقبل لا يمكن التنبؤ به رياضياً، مما يجعل الاقتصاد في حالة صيرورة دائمة لا تتجه بالضرورة نحو أي نقطة توازن سكونية. وبدلاً من التركيز على استقرار المدى الطويل الوهمي، يركزون على ديناميكيات الاقتصاد الحقيقي وكيف يمكن لنقص الطلب أو الأزمات المالية أن تستمر إلى الأبد ما لم تتدخل الدولة بشكل جذري. (Hein, 2019)

تعد مدرسة "ما بعد الكينزية" الوريث الشرعي للأفكار الأكثر راديكالية في فكر كينز، حيث قامت بتطوير ركائز تحليلية تتحدى بشكل مباشر الأسس النيوكلاسيكية. إليك شرح مفصل لهذه الركائز الثلاث:

1. **عدم اليقين الجوهرية:** تضع هذه المدرسة "الزمن التاريخي" في قلب التحليل الاقتصادي، مميزةً بشكل حاسم بين المخاطرة وعدم اليقين. فبينما يرى التقليديون أن المستقبل يمكن التنبؤ به عبر الاحتمالات الرياضية، يرى ما بعد الكينزيين (استناداً إلى فرانك كاييت وكينز) أن المستقبل "غير معرف" ولا يمكن تكميته. هذا "عدم اليقين الكاييتي" يعني أن قرارات الاستثمار لا تُبنى على حسابات دقيقة للأرباح المستقبلية، بل على التوقعات النفسية و"الغرائز الحيوانية". وفي ظل غياب المعرفة الكاملة بالمستقبل، يلجأ الأفراد والشركات للتمسك بالنقود كدرع حماية (تفضيل السيولة)، مما يؤدي إلى تراجع الإنفاق وحدوث أزمات اقتصادية مفاجئة لا تستطيع النماذج الرياضية التقليدية التنبؤ بها. (Svetlova, 2021)

2. **النقود الداخلية:** تقدم هذه الركيزة رؤية ثورية لعمل النظام المصرفي، حيث ترفض نظرية "المضاعف النقدي" التقليدية التي تزعم أن البنوك المركزية هي من تتحكم في عرض النقود من الأعلى إلى الأسفل. وفقاً لنظرية النقود الداخلية، فإن "القروض هي التي تخلق الودائع" وليس العكس. فعندما تطلب الشركات أو الأفراد قروضاً وتوافق البنوك التجارية عليها، يتم خلق نقود جديدة في الاقتصاد بناءً على احتياجات النشاط الاقتصادي. وبذلك، يكون عرض النقود مرناً ويستجيب لطلب القطاع الخاص، بينما يقتصر دور البنك المركزي على محاولة التحكم في "سعر" هذه النقود (سعر الفائدة) بدلاً من "كميتها". هذا الفهم يغير تماماً كيفية رسم السياسات النقدية وفهم فقاعات الائتمان والأزمات المالية. (Docherty, 2020)

3. **الطلب الفعال:** تصر مدرسة ما بعد الكينزية على أن مبدأ الطلب الفعال لا يعمل فقط في المدى القصير (كما يزعم النيوكلاسيكيون)، بل هو المحرك الدائم للاقتصاد في المدى الطويل أيضاً. هذا المبدأ يقلب منطق "اقتصاديات جانب العرض" رأساً على عقب؛ فليس العرض أو الإنتاجية أو مرونة الأجور هي التي تخلق النمو والتوظيف، بل إجمالي الإنفاق المتوقع. جادل ما بعد الكينزيين بأن محاولة خفض الأجور لزيادة التوظيف (وهي نصيحة كلاسيكية) ستؤدي في الواقع إلى كارثة، لأن الأجور هي المصدر الرئيسي للطلب؛ فخفضها يؤدي لتقليص الاستهلاك، مما يقلل "الطلب الفعال"، ويدفع الشركات لتقليص الإنتاج وتسريح المزيد من العمال. لذا، تظل استمرارية النمو مرهونة بقوة الطلب الكلي وتوزيع الدخل العادل الذي يدعم الاستهلاك الواسع.

رابعاً: الشخصيات الرئيسية في اقتصاد ما بعد الكينزية

أ. **جوهان روبنسون (1903-1983):** رائدة نقد رأس المال والمنافسة: تُعد جوهان روبنسون من أبرز العقول التي قادت الهجوم على المسلمات النيوكلاسيكية. اشتهرت عالمياً بتطوير نظرية "المنافسة غير الكاملة"، حيث أثبتت أن الواقع الاقتصادي لا يقوم على المنافسة الكاملة المثالية، بل على هيمنة الشركات الكبرى التي تمتلك القدرة على التحكم في الأسعار، مما يؤدي إلى استغلال العمال والمستهلكين. كانت روبنسون طرفاً رئيسياً في "جدل كامبريدج حول رأس المال"، حيث وجهت نقداً لاذعاً لنظرية "الإنتاجية الحدية"، جازمةً بأنه من المستحيل قياس "كمية" رأس المال بشكل مستقل عن توزيع الدخل والأسعار، وهو ما ينسف الأساس المنطقي الذي يعتمد عليه النيوكلاسيكيون لتبرير عوائد الأرباح. بالنسبة لها، فإن النمو الاقتصادي ليس مجرد عملية تراكم تقني، بل هو صراع مستمر حول توزيع الناتج القومي. (Pressman, 2011)

ب. **بول ديفيدسون (1930-2020):** فيلسوف عدم اليقين والسيولة: كرّس ديفيدسون حياته العلمية للدفاع عن الأفكار الأصلية لكينز، خاصة فيما يتعلق بـ عدم اليقين الجوهرى ودور النقود. جادل ديفيدسون بأن الاقتصاد العالمي هو نظام "غير أرغودي (Non-Ergodic)"، مما يعني أن الماضي ليس دليلاً موثقاً للمستقبل، وهذا يجعل التوقعات الرياضية التي يعتمد عليها الاقتصاديون التقليديون عديمة القيمة في الأزمان. ركزت مساهماته على أن عدم الاستقرار المالي هو جزء أصيل من النظام

الرأسمالي بسبب العقود النقدية وتفضيل السيولة. ورأى أن التدخل الحكومي ليس مجرد خيار طوارئ، بل هو ضرورة هيكلية لضمان وجود "طلب فعال" مستقر، كما نادى بضرورة وجود نظام نقدي دولي يمنع الاختلالات التجارية الكبيرة بين الدول، لتجنب انتقال العدوى المالية والأزمات العابرة للحدود (Keen, 2013).

ج. هيمان مينسكي (1919-1996): مُنظّر الهشاشة المالية: يُعتبر مينسكي صاحب الرؤية الأكثر عمقاً في تفسير الأزمات المالية المعاصرة عبر فرضيته الشهيرة "عدم الاستقرار المالي". طرح مينسكي فكرة ثورية مفادها أن "الاستقرار يولد عدم الاستقرار"؛ فخلال فترات الرخاء الطويلة، يتجه المستثمرون والبنوك نحو المخاطرة المفرطة، مما يحول التمويل من "التمويل التحوطي (Hedge)" (Finance) إلى "التمويل المضاربي"، وصولاً إلى "تمويل بونزي" (الاعتماد على الديون لسداد الفوائد). توجت أفكاره بمفهوم "لحظة مينسكي (Minsky Moment)"، وهي النقطة التي تنهار فيها فقاعة الائتمان فجأة عندما يعجز المقترضون عن السداد، مما يؤدي إلى تسهيل الأصول بأسعار بخسة وانهيار النظام المالي. أثبتت أزمة عام 2008 صحة نبوءات مينسكي، حيث أصبح يُنظر إلى أطروحاته كدليل أساسي لفهم كيف تدفع الرأسمالية المالية نفسها نحو الحافة. (Backhouse, 2021)

شكل الفكر الكينزي المنعطف الأهم في صياغة العقد الاجتماعي والاقتصادي للقرن العشرين، حيث انتقل دور الدولة من مجرد مراقب سلبي إلى مدير نشط للاستقرار عبر بناء "دولة الرفاه" وتعزيز سياسات التوظيف الكامل التي استهدفت حماية الطلب الكلي من الانهيار. ومع تعقد النظم المالية الحديثة، استمرت مدرسة "ما بعد الكينزية" في تطوير هذا الإرث عبر تقديم حلول جذرية لقضايا اللامساواة في توزيع الدخل، معتبرةً أن تركيز الثروة يضعف القوة الشرائية الكلية ويعيق النمو المستدام. كما وفرت أطروحاتها حول "عدم الاستقرار المالي" أدوات تشخيصية دقيقة لفهم الهشاشة المتأصلة في الرأسمالية المالية، محذرة من أن الأسواق المتروكة دون تنظيم تميل بطبيعتها نحو خلق فقاعات ائتمانية تنتهي بانهيارات كارثية. (Manna, 2020) وفي جوهره، يمنحنا هذا الفكر اليوم أدوات تحليلية لا غنى عنها لمواجهة التقلبات العالمية، مشدداً على أن استقرار الاقتصاد لا يتحقق

تلقائياً عبر قوى السوق، بل يتطلب سياسات مرنة قادرة على إدارة "عدم اليقين الجوهري" وضبط التوازنات بين القوى الاجتماعية والمؤسسات المالية لضمان استمرارية النظام الاقتصادي والاجتماعي.

المراجع:

- Backhouse, R. (2021). Post-Keynesian.. <https://doi.org/10.7765/9781526148179.00013>
- Docherty, P. (2020). Prudential bank regulation: a post-Keynesian perspective. *European Journal of Economics and Economic Policies Intervention*, 17(3), 399-412. <https://doi.org/10.4337/ejeep.2020.0060>
- Dow, S. and Hillard, J. (2002). Post Keynesian Econometrics, Microeconomics and the Theory of the Firm.. <https://doi.org/10.4337/9781781950050>
- Farhi, M. and Prates, D. (2020). CARDIM DE CARVALHO'S CONTRIBUTION TO THE UNDERSTANDING OF DECISION MAKING IN CONTEMPORANEOUS FINANCIAL MARKETS. *Revista De Economia Contemporânea*, 24(2). <https://doi.org/10.1590/198055272426>
- GASANOV, S. (2017). Uncertainty in economics and the economy of uncertainty. *Finansi Ukraïni*, 2017(265), 23-34. <https://doi.org/10.33763/finukr2017.12.023>
- Hein, E. (2019). Karl Marx: an early post-Keynesian? A comparison of Marx's economics with the contributions by Sraffa, Keynes, Kalecki and Minsky*. *European Journal of Economics and Economic Policies Intervention*, 16(2), 238-259. <https://doi.org/10.4337/ejeep.2019.02.08>
- Hyun, H. (2022). A financial frontier model with bankers' susceptibility under uncertainty. *Metroeconomica*, 74(1), 94-118. <https://doi.org/10.1111/meca.12402>
- Keen, S. (2013). Predicting the 'Global Financial Crisis': Post-Keynesian Macroeconomics. *Economic Record*, 89(285), 228-254. <https://doi.org/10.1111/1475-4932.12016>
- Manna, J. (2020). The convergences between post Keynesian and developmental approaches: the post Keynesianism applied to emerging countries. *Brazilian Journal of Political Economy*, 40(1), 37-52. <https://doi.org/10.1590/0101-31572020-3030>

- Menz, J. (2010). Uncertainty, social norms and consumption theory: Post and New Keynesian approaches. *European Journal of Economics and Economic Policies Intervention*, 7(1), 125-146. <https://doi.org/10.4337/ejeep.2010.01.11>
- Pressman, S. (2011). Microeconomics After Keynes: Post Keynesian Economics and Public Policy. *American Journal of Economics and Sociology*, 70(2), 511-539. <https://doi.org/10.1111/j.1536-7150.2011.00775.x>
- Staveren, I. (2008). Post-Keynesianism meets feminist economics. *Cambridge Journal of Economics*, 34(6), 1123-1144. <https://doi.org/10.1093/cje/ben033>
- Svetlova, E. (2021). On the relevance of Knight, Keynes and Shackle for unawareness research. *Cambridge Journal of Economics*, 45(5), 989-1007. <https://doi.org/10.1093/cje/beab033>

الخاتمة العامة:

في ختام هذه المطبوعة الأكاديمية المخصصة لطلبة السنة الأولى "جذع مشترك"، يمكن القول إن رحلتنا في "تاريخ الفكر الاقتصادي" لم تكن مجرد استعراض لنظريات بائدة، بل كانت محاولة منهجية لفهم الأسس المعرفية التي قام عليها علم الاقتصاد الحديث. فمن خلال تحليل المسارات الفكرية منذ الحضارات الشرقية القديمة وصولاً إلى المدارس النقدية والمعاصرة، نخلص إلى جملة من الاستنتاجات الجوهرية:

أولاً: الاستمرارية والتراكم الفكري؛ أثبتت الدراسة أن الفكر الاقتصادي هو بناء تراكمي بامتياز. فالمفاهيم التي نوقشت في العصور القديمة حول "القيمة" و"العدالة التوزيعية" و"دور الدولة"، لا تزال تشكل جوهر النقاشات الاقتصادية الراهنة. إن انتقال الاقتصاد من "التدبير المنزلي" في الفلسفة اليونانية إلى "علم الثروة" في المدرسة الكلاسيكية، ثم إلى "علم الندرة والاختيار" في المدرسة النيوكلاسيكية، يعكس تطور الأدوات التحليلية مع الحفاظ على وحدة الموضوع.

ثانياً: الارتباط بالسياق السوسيو-تاريخي؛ تؤكد لنا من خلال ثنايا المحاضرات أن النظرية الاقتصادية ليست نتاجاً للتفكير المجرد فحسب، بل هي انعكاس للظروف المادية والاجتماعية لكل عصر. فالميركانتيلية كانت ابنة عصر الكشوف الجغرافية، والكلاسيكية ولدت من رحم الثورة الصناعية، بينما جاءت الكينزية استجابةً لأزمة الكساد الكبير، مما يعزز فكرة أن "الاقتصادي هو ابن بيئته".

ثالثاً: التعددية المنهجية؛ كشفت المطبوعة عن الصراع الفكري المستمر بين التيارات الليبرالية التي تقدر حريات السوق وآلياته، والتيارات الاشتراكية والنقدية التي تشدد على ضرورة الضبط المؤسسي والتدخل الحكومي. هذا التنوع يمنح الطالب رؤية نقدية تجعله يدرك أن علم الاقتصاد ليس علماً جامداً، بل هو حقل يتسع لوجهات نظر متعددة تسعى جميعها لتحقيق الرفاهية البشرية.

ختاماً، إن الهدف الأسمى من وراء تزويد الطالب بهذه المادة العلمية هو بناء "ملكة تحليلية" تمكنه من الربط بين النظرية والتطبيق. ففهمنا لتاريخ الفكر هو الضمانة الوحيدة لعدم تكرار أخطاء الماضي، وهو السبيل لابتكار نماذج اقتصادية جديدة قادرة على مواجهة تحديات القرن الحادي

الخاتمة

والعشرين، من أزمات مالية، وتفاوت طبقي، وتغيرات بيئية. ونأمل أن تكون هذه المطبوعة قد وضعت حجر الأساس لمسار أكاديمي متميز لطلبتنا الأعزاء، يجمع بين الدقة العلمية والوعي التاريخي

1. (1965). MEDIEVAL. History, 50(168), 68-79. <https://doi.org/10.1111/j.1468-229x.1965.tb01120.x>
(2022). Medici Bank.. <https://doi.org/10.1093/obo/9780195399301-0490>
2. (2023). The Oxford History of the Ancient Near East Volume IV.. <https://doi.org/10.1093/oso/9780190687632.001.0001>
3. (2024). Louis Blanc: The Organization of Labor.. <https://doi.org/10.3735/9781961844056.book-part-087>
4. Abdwlglil, N. and Taib, S. (2024). The Development of Modern Classical Trade Theories and Contribution to Understanding Trade Patterns and Trade Exchange Processes in the Global Economy. ISTJ, 34(1), 1-18. <https://doi.org/10.62341/nasf1817>
5. Agozino, B. (2014). The Africana paradigm in Capital: the debts of Karl Marx to people of African descent. Review of African Political Economy, 41(140). <https://doi.org/10.1080/03056244.2013.872613>
6. AKSAKAL, B. (2020). World Bank and Keynesian Economics. Business and Economics Research Journal, 10(1), 77-94. <https://doi.org/10.20409/berj.2019.156>
7. Allen, A. (2022). Dripping with Blood and Dirt from Head to Toe: Marx's Genealogy of Capitalism in Capital, Volume 1. The Monist, 105(4), 470-486. <https://doi.org/10.1093/monist/onac012>
8. Al-Mutawalli, N. (2018). An Introduction to the Foreign Trade of Mesopotamia In the Light of Cuneiform Documentation of the Third and Second Millennium BC.. Al-Adab Journal, (120), 91-104. <https://doi.org/10.31973/aj.v1i120.305>
9. Althofer, J. (2023). "Trace your grave": On the poetry of The Communist Manifesto's grave-digger thesis. Text, 27(Special 70). <https://doi.org/10.52086/001c.88241>
10. Amable, B. (2010). Morals and politics in the ideology of neo-liberalism. Socio-Economic Review, 9(1), 3-30. <https://doi.org/10.1093/ser/mwq015>
11. Angeloni, I. and Gros, D. (2025). Money In Crisis.. <https://doi.org/10.1017/9781009390101>
Araujo, L. and Minetti, R. (2011). ON THE ESSENTIALITY OF BANKS*. International Economic Review, 52(3), 679-691. <https://doi.org/10.1111/j.1468-2354.2011.00645.x>
12. Armada, F., Muntaner, C., & Navarro, V. (2001). Health and Social Security Reforms in Latin America: The Convergence of the World Health Organization, the World Bank, and Transnational Corporations. International Journal of Health Services, 31(4), 729-768. <https://doi.org/10.2190/70be-tj0q-p7wj-2elu>
13. Ateş, U. (2015). Sosyalist düşüncenin kaynakları: Büyük Britanya ve Fransa'da işçi hareketlerinin başlangıcı ve ütopya düşüncesi (1800-1830). Ankara Üniversitesi SBF Dergisi, 70(1), 35-63. https://doi.org/10.1501/sbfder_0000002343

14. Avakyan-Forer, A. (2020). Philosophy of economics of the Ancient Greece. *Философия И Культура*, (8), 46-52. <https://doi.org/10.7256/2454-0757.2020.8.33038>
15. Baba, O. and Muneer, A. (2024). The impact of spending policy shocks on the Iraqi trade balance for the period (2004-2021). *Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences*, 20(65, part 2), 193-211. <https://doi.org/10.25130/tjaes.20.65.2.10>
16. Backhouse, R. (2021). Post-Keynesian.. <https://doi.org/10.7765/9781526148179.00013>
17. Bell, R. and Carlin, M. (1989). The Medieval and Early Modern Data Bank at Rutgers University. *Iassist Quarterly*, 12(3), 41. <https://doi.org/10.29173/iq321>
18. Berend, I. (2022). Economic nationalism in historical perspective., 2-13. <https://doi.org/10.4337/9781789909043.00009>
19. Blanton, R., Blanton, S., & Peksen, D. (2015). The Impact of IMF and World Bank Programs on Labor Rights. *Political Research Quarterly*, 68(2), 324-336. <https://doi.org/10.1177/1065912915578462>
- Boucher, E. (2020). Democracy, neoliberalism, and school choice: A comparative analysis of India and the United States. *Journal of Global Education and Research*, 4(2), 96-112. <https://doi.org/10.5038/2577-509x.4.2.1032>
20. Blomquist, T. (1975). De Roover on Business, Banking, and Economic Thought. *The Journal of Economic History*, 35(4), 821-830. <https://doi.org/10.1017/s0022050700073794>
21. Bouare, O. (2008). An Evaluation of David Ricardo's Theory of Comparative Costs: Direct and Indirect Critiques. *SSRN Electronic Journal*. <https://doi.org/10.2139/ssrn.1313220>
22. Bougrine, H. (2022). The Mercantilists and Physiocrats., 4-13. <https://doi.org/10.4337/9781786433848.00009>
23. Bown, C. and Trachtman, J. (2008). Brazil - Measures Affecting Imports of Retreaded Tyres: A Balancing Act. *SSRN Electronic Journal*. <https://doi.org/10.2139/ssrn.1222981>
24. Buissink, K. (2023). The Proletariat in Marx and Engels' Critique of Capitalism, 1842-1848. *Science & Society*, 87(1), 95-121. <https://doi.org/10.1521/isis.2023.87.1.95>
25. Burkett, P. and Foster, J. (2006). Metabolism, energy, and entropy in Marx's critique of political economy: Beyond the Podolinsky myth. *Theory and Society*, 35(1), 109-156. <https://doi.org/10.1007/s11186-006-6781-2>
26. Chang, M., Lin, J., & Chen, H. (2023). Consumer Attitudes and Preferences for Healthy Boxed Meal Attributes in Taiwan: Evidence from a Choice Experiment. *Nutrients*, 15(4), 1032. <https://doi.org/10.3390/nu15041032>
27. Chen, A. and Ren, Q. (2018). On Natural Value Theory of Physiocracy: A Perspective of Marx's Ecological Economics.. <https://doi.org/10.2991/icmess-18.2018.30>
28. Chronopoulos, D., Kampanelis, S., Oto-Peralías, D., & Wilson, J. (2020). Ancient colonialism and the economic geography of the Mediterranean. *Journal of Economic Geography*, 21(5), 717-759. <https://doi.org/10.1093/jeg/lbaa028>

29. Chyrak, I. (2022). David Ricardo – recognized leader in classical political economy (to the 250th anniversary of his birth). *Herald of Economics*, (1), 171-190. <https://doi.org/10.35774/visnyk2022.01.171>
30. Chyrak, I. (2022). David Ricardo – recognized leader in classical political economy (to the 250th anniversary of his birth). *Herald of Economics*, (1), 171-190. <https://doi.org/10.35774/visnyk2022.01.171>
31. Clark, C. (2020). On the Priority of Labor Over Capital. *American Journal of Economics and Sociology*, 79(4), 1147-1180. <https://doi.org/10.1111/ajes.12355>
32. Contreras, B. (2021). Engels, humanism and revolutionary praxis: The centrality of the dynamic analysis of historical materialism and its inherent relation to overcoming capitalist alienation. *Human Geography*, 14(2), 173-185. <https://doi.org/10.1177/19427786211010138>
33. Cooter, R. (1987). Justice at the confluence of law and economics. *Social Justice Research*, 1(1), 67-81. <https://doi.org/10.1007/bf01049384>
34. Costa, E. and Gomes, A. (2020). Unveiling the Historical Reconstruction of Financial Activity: Leveraging Compliance Practices for Implementation and Sophistication in Brazil. *Esg Law Review*, 3(ssue), e01561. <https://doi.org/10.37497/esg.v3issue.1601>
35. Coutinho, M. and Suprinyak, C. (2017). Steuart, Smith, and the 'System of Commerce': International Trade and Monetary Theory in Late-18th Century British Political Economy. *SSRN Electronic Journal*. <https://doi.org/10.2139/ssrn.3139044>
36. Coutinho, M. and Suprinyak, C. (2020). Steuart, Smith and the “System of Commerce”, 11-33. <https://doi.org/10.1108/s0743-41542020000038c004>
37. Das, R. (2022). On The Communist Manifesto: Ideas for the Newly Radicalizing Public. *World Review of Political Economy*, 13(2). <https://doi.org/10.13169/worlrevipoliecon.13.2.0209>
38. Davis, C. (2021). Japanese Trade Policy., 556-580. <https://doi.org/10.1093/oxfordhb/9780190050993.013.30>
39. Dean, A. Babylonia--Its description, history, industry, religion, society, philosophy, and art., 173-197. <https://doi.org/10.1037/12262-007>
40. Docherty, P. (2020). Prudential bank regulation: a post-Keynesian perspective. *European Journal of Economics and Economic Policies Intervention*, 17(3), 399-412. <https://doi.org/10.4337/ejeep.2020.0060>
41. Dow, S. and Hillard, J. (2002). Post Keynesian Econometrics, Microeconomics and the Theory of the Firm.. <https://doi.org/10.4337/9781781950050>
42. Ervin, J. (2023). Ideology, False Consciousness, and Beyond: The Marxian Critique of Ideation. *Marxism & Sciences*, 109. <https://doi.org/10.56063/ms.2301.02104>
43. Estupiñán, J. Economic Impacts of the Free Trade Agreement Between the European Union and Colombia.. <https://doi.org/10.14267/phd.2022009>
44. Fadel, D. (2023). The Impact of Markets and Roads on the Domestic and Foreign commercial Financial Transactions in Egypt during Greco Roman Period.

- International Journal of Tourism Archaeology and Hospitality, 3(1), 0-0.
<https://doi.org/10.21608/ijtah.2023.185463.1039>
45. Fardani, M., Nuratika, N& ,Uddin, S. (2024). Economic Strategies and Prosperity in the Fatimid Dynasty: Contributions to Islamic Economic Thought. *Aplikatif*, 3(1), 12-23 .<https://doi.org/10.59110/aplikatif.v3i1.271>
46. Farhi, M. and Prates, D. (2020). CARDIM DE CARVALHO'S CONTRIBUTION TO THE UNDERSTANDING OF DECISION MAKING IN CONTEMPORANEOUS FINANCIAL MARKETS. *Revista De Economia Contemporânea*, 24(2).
<https://doi.org/10.1590/198055272426>
47. Farnsworth, K. and Irving, Z. (2018). Austerity: Neoliberal dreams come true?. *Critical Social Policy*, 38(3), 461-481. <https://doi.org/10.1177/0261018318762451>
48. Fine, R. and Spencer, P. (2018). Marx's defence of Jewish emancipation and critique of the Jewish question.. <https://doi.org/10.7765/9781526104960.00007>
49. Galbraith, J. (2017). *The Great Classical Tradition*, 2..
<https://doi.org/10.23943/princeton/9780691171647.003.0009>
50. GASANOV, S. (2017). Uncertainty in economics and the economy of uncertainty. *Finansi Ukraïni*, 2017(265), 23-34. <https://doi.org/10.33763/finukr2017.12.023>
51. Genç, S. and Syed, H. (2021). The Medici's Influence: Revival of Political and Financial Thought in Europe. *Bellefen*, 85(302), 29-51.
<https://doi.org/10.37879/bellefen.2021.29>
52. George, E. (2025). "It Will Cause Great Disappointment": Marx's Drafts for Capital II and Their Place in the Structure of His Work. *Science & Society*, 89(1), 61-84. <https://doi.org/10.1177/00368237241312551>
53. Gillespie, W. (2006). Capitalist World-Economy, Globalization, and Violence. *International Criminal Justice Review*, 16(1), 24-44.
<https://doi.org/10.1177/1057567705284480>
54. Guthrie, C. (2010). Socialism in Microcosm: The Municipal Administration of Dr Ernest Ferroul in Narbonne, 1896—1921. *European History Quarterly*, 40(1), 79-96.
<https://doi.org/10.1177/0265691409353259>
55. Han, P. (2023). Popularization of Spice Culture and its influence in Tang Dynasty. *Journal of Education Humanities and Social Sciences*, 8, 709-716.
<https://doi.org/10.54097/ehss.v8i.4340>
56. Hanke, S. and Li, E. (2019). The Strange and Futile World of Trade Wars. *Journal of Applied Corporate Finance*, 31(4), 59-67. <https://doi.org/10.1111/jacf.12375>
57. Hasanov, R. (2023). Historical Roots Of Economics: The Foundational Legacy Of Ancient Mesopotamia. *Reconstructing the Past Journal of Historical Studies*.
<https://doi.org/10.54414/ehzd2889>
58. Hein, E. (2019). Karl Marx: an early post-Keynesian? A comparison of Marx's economics with the contributions by Sraffa, Keynes, Kalecki and Minsky*. *European Journal of Economics and Economic Policies Intervention*, 16(2), 238-259.
<https://doi.org/10.4337/ejeep.2019.02.08>

59. Herland, M. (1996). Three French Socialist Economists: Leroux, Proudhon, Walras. *Journal of the History of Economic Thought*, 18(1), 133-153. <https://doi.org/10.1017/s1053837200002996>
60. Hixson, W. (1987). "Poor Richard" on Money: Benjamin Franklin in Monetary History. *History of Economics Society Bulletin*, 8(2), 33-40. <https://doi.org/10.1017/s1042771600001289>
61. Hyun, H. (2022). A financial frontier model with bankers' susceptibility under uncertainty. *Metroeconomica*, 74(1), 94-118. <https://doi.org/10.1111/meca.12402>
62. Iqbal, I. and Hendra, H. (2023). Prepektif Abu Yusuf Dan Ibnu Khaldun Dalam Konsep Dan Kontribusi Perpajakan Terhadap Perekonomian Di Indonesia. *Jaka (Jurnal Akuntansi Keuangan Dan Auditing)*, 3(2), 291-311 . <https://doi.org/10.56696/jaka.v3i2.8851>
63. Kamilulloh, F., Ridha, S., Aminuddin, A& ., Ambardi, P. (2023). REFLEKSI PEMIKIRAN EKONOMI ISLAM ABU YUSUF. *I-Best Islamic Banking&Economic Law Studies*, 2(2), 148-161 .<https://doi.org/10.36769/ibest.v2i2.436>
64. Keen, S. (2013). Predicting the 'Global Financial Crisis': Post Keynesian Macroeconomics. *Economic Record*, 89(285), 228-254. <https://doi.org/10.1111/1475-4932.12016>
65. King, J. (2013). Ricardo on Trade. *Economic Papers a Journal of Applied Economics and Policy*, 32(4), 462-469. <https://doi.org/10.1111/1759-3441.12057>
66. Kivotidis, D. (2020). Break or Continuity? Friedrich Engels and the Critique of Digital Surveillance. *Triplec Communication Capitalism & Critique Open Access Journal for a Global Sustainable Information Society*, 19(1), 97-112. <https://doi.org/10.31269/triplec.v19i1.1213>
67. Kohl, B. and Warner, M. (2004). Scales of Neoliberalism. *International Journal of Urban and Regional Research*, 28(4), 855-857. <https://doi.org/10.1111/j.0309-1317.2004.00555.x>
68. Krabbe, J. (1996). Historicism and Organicism in Economics: The Evolution of Thought.. <https://doi.org/10.1007/978-94-009-1689-0>
69. Kumagai, J. (2020). Economic Thought of the British Mercantile Empire in the 18th Century. *The History of Economic Thought*, 61(2), 1-21. https://doi.org/10.5362/jshet.61.2_1
70. Lafferty, G. (2024). Marx, exploitation, and socioeconomic justice: Analytical and strategic possibilities. *American Journal of Economics and Sociology*, 83(5), 925-933. <https://doi.org/10.1111/ajes.12561>
71. Larson, H. (1948). A New Book on Banking Four Hundred Years Ago. *The Business History Review*, 22(4-6), 134-136. <https://doi.org/10.1017/s0007680500023801>
72. Lebrun, P. (2015). La critique de la propriété chez les anarchistes du dix-neuvième siècle : une comparaison des propositions de Proudhon et de Déjacque1. *Politique Et Sociétés*, 34(2), 39-59. <https://doi.org/10.7202/1032506ar>

73. Lestari, G., Nabilah, W., Mutiara, N & Marlina, L. (2025). Kebijakan Pajak pada Masa Abu Yusuf : Konsep, Implementasi, dan Relevansi Terhadap Perekonomian di Indonesia. *Nuansa*, 3(2), 214-229. <https://doi.org/10.61132/nuansa.v3i2.1752>
74. Lubis, R. (2023). Contribution of Abu Yusuf's Thoughts to Economics. *BDG*, 4(2), 121-144. <https://doi.org/10.32923/bdg.v4i2.3790>
75. Macesich, G. (1964). The Quantity Theory and the Income Expenditure Theory in an Open Economy: Canada, 1926–1958. *The Canadian Journal of Economics and Political Science*, 30(3), 368-390. <https://doi.org/10.2307/139705>
76. Maneschi, A. (2008). How Would David Ricardo Have Taught the Principle of Comparative Advantage?. *Southern Economic Journal*, 74(4), 1167-1176. <https://doi.org/10.1002/j.2325-8012.2008.tb00886.x>
77. Manna, J. (2020). The convergences between post Keynesian and developmental approaches: the post Keynesianism applied to emerging countries. *Brazilian Journal of Political Economy*, 40(1), 37-52. <https://doi.org/10.1590/0101-31572020-3030>
78. McLean, I. (2018). The Politics of Land Value Taxation., 185-202. <https://doi.org/10.1093/oso/9780199609222.003.0011>
79. Menz, J. (2010). Uncertainty, social norms and consumption theory: Post and New Keynesian approaches. *European Journal of Economics and Economic Policies Intervention*, 7(1), 125-146. <https://doi.org/10.4337/ejeep.2010.01.11>
80. Meoqui, J. (2011). Comparative Advantage and the Labor Theory of Value. *History of Political Economy*, 43(4), 743-763. <https://doi.org/10.1215/00182702-1430301>
- Roncaglia, A. (2009). Piero Sraffa.. <https://doi.org/10.1057/9780230234697>
81. Michaelides, P., Milios, J., Vouldis, A., & Lapatsioras, S. (2010). Heterodox influences on Schumpeter. *International Journal of Social Economics*, 37(3), 197-213. <https://doi.org/10.1108/03068291011018767>
82. Millar, F. (1983). The Phoenician cities: a case-study of Hellenisation. *Proceedings of the Cambridge Philological Society*, 29, 55-71. <https://doi.org/10.1017/s0068673500004508>
83. Müllner, V. and Svoboda, F. (2020). First Theory of Credit and its Institutions: Benevolent Credit Institutions in an Economic History of the West. *Politická Ekonomie*, 68(2), 213-236. <https://doi.org/10.18267/j.polek.1276>
84. Offe, C. (2000). The German Welfare State: Principles, Performance and Prospects After Unification. *Thesis Eleven*, 63(1), 11-37. <https://doi.org/10.1177/0725513600063000003>
85. Onah, C., Aduma, A., & Deborah, O. (2021). MERCANTILISM IN PERSPECTIVE: A HISTORIC REVIEW. *Global Economy Journal*, 21(01). <https://doi.org/10.1142/s2194565921500019>
86. Orehowskyi, W. (2021). PHINICIAN CIVILIZATION AS AN EXAMPLE OF THALASSOCRACY IN THE ANCIENT MEDITERRANEAN. *Bulletin of Chernivtsi Institute of Trade and Economics*, II(82), 14-26. <https://doi.org/10.34025/2310-8185-2021-2.82.01>

- 87.Oviedo, A. (2014). Influence of international institutions on the development of Ecuador's education system during neoliberalism. *Maskana*, 5(2), 1-12.
<https://doi.org/10.18537/mskn.05.02.01>
- 88.Pappa, E. (2018). "You give me letters instead of money?" Commercial transactions in the Near East and the Western Mediterranean ca. 1100-600 BCE: social innovation and institutional inhibition of Phoenician commerce. *Revista Do Museu De Arqueologia E Etnologia*, (28). <https://doi.org/10.11606/issn.2448-1750.revmae.2017.133759>
- 89.Petrović, J. (2019). ECONOMIC THOUGHT OF FRIEDRICH LIST, GUNNAR MYRDAL AND JOHN MAYNARD KEYNES, AND ITS APPLICABILITY IN TRANSITION ECONOMIES. *Facta Universitatis Series Economics and Organization*, 075. <https://doi.org/10.22190/fueo1901075p>
- 90.Pressman, S. (2011). Microeconomics After Keynes: Post Keynesian Economics and Public Policy. *American Journal of Economics and Sociology*, 70(2), 511-539. <https://doi.org/10.1111/j.1536-7150.2011.00775.x>
- 91.Rahim, S., Masrom, B., Saroni, N., Azhar, N& ,Azri, N. (2025). Zakat and Taxation: A Shariah Perspective on Their Functions and Implications. *International Journal of Research and Innovation in Social Science*, IX(III), 3579-3589 .
<https://doi.org/10.47772/ijriss.2025.90300283>
- 92.Rehman, A., Tedong, P., & Dali, M. (2023). A SYSTEMATIC REVIEW OF THE NEOLIBERAL HOUSING POLICY: AN INTERNATIONAL PERSPECTIVE. *Journal of Surveying Construction & Property*, 14(2), 36-50.
<https://doi.org/10.22452/jscp.vol14no2.4>
- 93.Reinsberg, B., Kentikelenis, A., & Stubbs, T. (2019). Creating crony capitalism: neoliberal globalization and the fueling of corruption. *Socio-Economic Review*, 19(2), 607-634. <https://doi.org/10.1093/ser/mwz039>
- 94.Richman, J., Richman, H., & Richman, R. (2014). Balanced Trade..
<https://doi.org/10.5771/9780739188811>
- 95.Roover, R. (1942). Money, Banking, and Credit in Medieval Bruges. *The Journal of Economic History*, 2(S1), 52-65. <https://doi.org/10.1017/s0022050700083431>
- 96.Rössel, J. (2017). Labor Theory of Value., 1-3.
<https://doi.org/10.1002/9781118430873.est0201>
- Vardi, L. (2012). The Physiocrats and the World of the Enlightenment..
<https://doi.org/10.1017/cbo9781139108645>
- 97.Rousseau, M. and Hunt, S. (1986). Political Decentraliza tion in Socialist France: Alternative Theories--Alternative Struggles. *Social Thought and Research*.
<https://doi.org/10.17161/str.1808.5002>
- Sadoun, M. (1994). Le socialisme français et les deux démocraties. *Vingtième Siècle Revue D Histoire*, 44(1), 31-38. <https://doi.org/10.3406/xxs.1994.3108>

98. Schmidt, K. (2006). Long-term views of the “social question” in Germany during the 19th and 20th century. *Journal of Economic Studies*, 33(4), 269-283. <https://doi.org/10.1108/01443580610688439>
99. Schnabl, G. (1996). Balance of trade and government intervention — Japan as a role model?. *Intereconomics*, 31(4), 189-196. <https://doi.org/10.1007/bf02928602>
100. Scholte, J. (2012). Poor people in rich countries: the roles of global governance. *Global Social Policy*, 12(1), 3-23. <https://doi.org/10.1177/1468018111431667>
101. Silva, R. (1934). Social Unrest in Spain. *Blackfriars*, 15(169), 251-259. <https://doi.org/10.1111/j.1741-2005.1934.tb04215.x>
102. Singh, L. and Singh, S. (2023). Trade and Development in Asia: An Introduction. *Millennial Asia*, 14(3), 311-314. <https://doi.org/10.1177/09763996231196021>
103. Slack, G. (2020). From Class to Race and Back Again: A Critique of Charles Mills’ Black Radical Liberalism. *Science & Society*, 84(1), 67-94. <https://doi.org/10.1521/siso.2020.84.1.67>
104. Smith, C. (1997). Friedrich Engels and Marx's Critique of Political Economy. *Capital & Class*, 21(2), 123-142. <https://doi.org/10.1177/030981689706200106>
105. Son, K. and Böger, T. (2021). The Inclusiveness of Maternity Leave Rights over 120 Years and across Five Continents. *Social Inclusion*, 9(2), 275-287. <https://doi.org/10.17645/si.v9i2.3785>
106. Spater, J. (2024). Deficit aversion: Mercantilist ideas and individual trade preferences. *Economics and Politics*, 36(3), 1763-1817. <https://doi.org/10.1111/ecpo.12306>
107. Stančius, A. and Grecevičius, P. (2022). Influence of Ancient Mesopotamian Aesthetics of Gardens/Parks and Water Installations on the Development of Landscape Architecture. *Athens Journal of Architecture*, 8(1), 9-34. <https://doi.org/10.30958/aja.8-1-1>
108. Staveren, I. (2008). Post-Keynesianism meets feminist economics. *Cambridge Journal of Economics*, 34(6), 1123-1144. <https://doi.org/10.1093/cje/ben033>
109. Su'ud, A., Putri, D& ., Tjaraka, H. (2024). A Study of The Relevance of The Concepts of Taxes in Islam (Abu Yusuf's Philosophy Perspective). *Al-Insyiroh Jurnal Studi Keislaman*, 10(1), 51-84. <https://doi.org/10.35309/alinsyiroh.v10i1.247>
110. Svetlova, E. (2021). On the relevance of Knight, Keynes and Shackle for unawareness research. *Cambridge Journal of Economics*, 45(5), 989-1007. <https://doi.org/10.1093/cje/beab033>
111. Todorova, T. (2021). Diminishing Marginal Utility and the Teaching of Economics: A Note. *Journal of Research in Educational Sciences*, 12(14), 25. <https://doi.org/10.14505/jres.v12.14.02>

112. Topaloğlu, Y. and Kılıç, M. (2024). An Analysis of the Gods and Heroes in Ancient Mesopotamian Art. *Art and Interpretation*, (44), 41-49. <https://doi.org/10.47571/sanatoryum.1522971>
113. VALENTE, R. (2025). Knowledge-Based Economy: A Proposal of Different Points of View and Economic Theories Reconciliation Basing on Management Methods Evolution. *Communications of International Proceedings*. <https://doi.org/10.5171/2025.4520625>
- Waligorski, C. (2014). *Keynesianism.*, 2002-2004. <https://doi.org/10.1002/9781118474396.wbept0561>
114. Venkatesan, S. (2020). Afterword. *Social Analysis*, 64(2), 141-154 . <https://doi.org/10.3167/sa.2020.640208>
115. Vester, M. and Blumenfeld, J. (2023). Class in Itself/for Itself., 101-137. https://doi.org/10.1163/9789004679023_006
116. Walsh, S. and Johnson, A. (2016). Lest Voting Also Become Theft. *Political Research Quarterly*, 69(4), 667-677. <https://doi.org/10.1177/1065912916658129>
117. Wansleben, L. (2024). Leveraging uncertainty, market-power, and fiscal opacity: The growth of financial security states. *European Journal of Sociology*, 65(2), 248-280 .<https://doi.org/10.1017/s0003975623000590>
118. Warburton, D. (2019). Un(der)employment in Bronze Age Egypt: Anachronism or Insight?. *Journal of Egyptian History*, 12(2), 137-258. <https://doi.org/10.1163/18741665-12340052>
119. Weisbrot, M. (2013). Economic growth: the great slowdown (1980-2000) and recovery (2000-2010).. <https://doi.org/10.4337/9781782540854.00014>
120. Whitaker, J. (2001). Henry George and Classical Growth Theory: A Significant Contribution to Modeling Scale Economies. *American Journal of Economics and Sociology*, 60(1), 11-24. <https://doi.org/10.1111/1536-7150.00052>
121. Xiang, H. (2023). The Indication of Ethnic Blending During the Southern Song Dynasty (1127-1279). *Communications in Humanities Research*, 4(1), 545-549. <https://doi.org/10.54254/2753-7064/4/20220849>
122. Yaman, M. (2022). Origin of Engels' The Origin. *Marxism & Sciences*, 99. <https://doi.org/10.56063/ms.2201.01106>
123. Yoffee, N. (2020). Maya Economics., 451-463. <https://doi.org/10.5744/florida/9780813066295.003.0026>
124. Zafirovski, M. (2017). Walras, Leon., 1-4. <https://doi.org/10.1002/9781118430873.est0401>
125. Zafirovski, M. (2019). Economic Perspectives., 1-7. <https://doi.org/10.1002/9781405165518.wbeos1230>
126. Zanela, G. (2024). O atraso como condição da crítica. *REEH*, 21(39), 113-124. <https://doi.org/10.70244/reh.v21i39.543>
127. Zhukov, S., Maslennikov, A., Reznikova, O., & Sinitsyn, M. (2024). U.S. Protectionism Against

China's Mercantilism. *World Economy and International Relations*, 68(11), 15-28.
<https://doi.org/10.20542/0131-2227-2024-68-11-15-28>

128. Zwart, H. (2021). *Dialectical Materialism.*, 67-109. https://doi.org/10.1007/978-3-030-84570-4_3
129. Οικονομοπούλου, Κ. (2006). (T.) Whitmarsh *The Second Sophistic*. (Greece & Rome New Surveys in the Classics 35.) Pp. iv + 106. Oxford: Oxford University Press, 2005. Paper, £10.99, US\$19.99. ISBN: 0-19-856881-9.. *The Classical Review*, 56(2), 440-441. <https://doi.org/10.1017/s0009840x06002332>
130. Жук, А. and Vaganov, А. (2024). Competition and Competitive Environment in Historical Schools of Economics. *Altereconomics*, 21(2), 253-267. <https://doi.org/10.31063/altereconomics/2024.21-2.5>